



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله



معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية والتجارية

المرجع :/2018

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

أثر انخفاض أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر 2010 - 2016

مذكرة مكتملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (ل.م.د) تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إشراف الأستاذ(ة):

كريدة زليخة

إعداد الطلبة:

مبعوج كريمة

دحمان نوال

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	كروش صلاح الدين
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	كافي فريدة
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	كريدة زليخة

السنة الجامعية: 2017-2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة الكريمة كنيذة زليخة على توجيهاتها و صبرها.

كما نشكر الأساتذة الذين عملوا على تدريسنا.

و نشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة بحثنا هذا.

إهداء

إلى وطني أُمي

إلى أبي الغالي

إلى من كبرت معهم و اكبر بهم أخواتي و أخي

إلى رجل حياتي زوجي شكرا على كل المساندة و الدعم و الصبر و التشجيع

إلى ابني حبيبي انس و ابن أختي الغالي معتز

إلى من دخلوا عائلتي و زادوها فرحا ابتسام، سفيان، حسام

إلى من أهدتهم لي الحياة مواقف و ليس صدفا أصدقائي

الحب موصول لجميع المذكورين

حريمة

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا و لم نكن لنصل إليه لولا فضل الله

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى

فضاء المحبة و بحر العنان، و ريدانة الدنيا و بصحتها أمي الغالية حفظها الله

الذي علمني أن الحياة كفاح و نضال، أبي العزيز رحمه الله

الأمدة التي ارتكز عليها للصمود إخوتي حفظهم الله

إلى كل عزيز في القلب لم يذكره اللسان

إلى من فتح هذه الوريقات و تصفحها بعدي

نوال

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	شكر وعرفان
(IV-IV)	إهداء
(IV -IV)	فهرس المواضيع
IV	فهرس الجداول
IV	فهرس الأشكال
IV	الملخص
(ا-خ)	مقدمة
(35-1)	الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة المالية
1	تمهيد
2	المبحث الأول: الإطار العام للسياسة المالية
2	المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وأهميتها
2	أولاً: تعريف السياسة المالية
3	ثانياً: أهمية السياسة المالية
4	المطلب الثاني: التطور التاريخي للسياسة المالية
4	أولاً: السياسة المالية في المجتمعات القديمة
4	ثانياً: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي
5	ثالثاً: السياسة المالية في الفكر الكينزي
6	رابعاً: السياسة المالية في التحليل النقدي
6	خامساً: السياسة المالية في إطار التوقعات الرشيدة
7	سادساً: السياسة المالية في إطار اقتصاديات جانب العرض
7	المطلب الثالث: أهداف و آثار السياسة المالية
7	أولاً: أهداف السياسة المالية
9	ثانياً: آثار السياسة المالية
10	المبحث الثاني: أنواع، أدوات السياسة المالية و آلية عملها
10	المطلب الأول: أنواع السياسة المالية
10	أولاً: السياسة المالية التوسعية

11	ثانيا: السياسة المالية الانكماشية
12	المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية و فعاليتها
12	أولا: أدوات السياسة المالية
17	ثانيا: فعالية أدوات السياسة المالية
18	المطلب الثالث: آلية عمل السياسة المالية
18	أولا: حالة الكساد الاقتصادي
20	ثانيا: حالة التضخم الاقتصادي
21	المبحث الثالث: العوامل المحددة، المؤثرة و المتأثرة بالسياسة المالية
22	المطلب الأول: محددات صياغة السياسة المالية
22	أولا: مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفاء
22	ثانيا: وجود سوق مالي
23	ثالثا: مدى تقدم المؤسسات العامة و كفاءتها
23	رابعا: وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية
24	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة المالية
24	أولا: العوامل السياسية
26	ثانيا: العوامل الإدارية
28	المطلب الثالث: التفاعل بين السياسة المالية و السياسة النقدية
30	أولا: سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية انكماشية
30	ثانيا: سياسة مالية انكماشية مع سياسة نقدية توسعية
30	ثالثا: سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية توسعية
31	رابعا: سياسة مالية انكماشية مع سياسة نقدية انكماشية
35	خلاصة الفصل الأول
(36-81)	الفصل الثاني: الإطار النظري لأسعار و أسواق البترول
36	تمهيد
37	المبحث الأول: ماهية السعر البترولي و أنواعه و العوامل المؤثرة فيه
37	المطلب الأول: البترول:النشأة، المفهوم و الأنواع
37	أولا: نشأة البترول
39	ثانيا: مفهوم السعر البترولي

40	ثالثا: أنواع السعر البترولي
42	المطلب الثاني: العوامل المحددة و المؤثرة في أسعار البترول
42	أولا: التطور التاريخي لأسعار البترول
44	ثانيا: محددات سعر البترول في الأسواق العالمية
48	المطلب الثالث: طرق و مراحل تسعير البترول
49	أولا: مرحلة تسعير البترول الخام في ظل الاحتكار المطلق (1920-1950)
51	ثانيا: مرحلة تسعير البترول الخام في ظل الانحصار الاحتكاري (1950-1980)
52	ثالثا: مرحلة تسعير البترول الخام في ظل المنافسة الحرة (1980-حاليا)
54	المبحث الثاني: الأسواق البترولية و صدماتها
54	المطلب الأول: عموميات حول السوق البترولية
54	أولا: تعريف السوق البترولية
54	ثانيا: خصائص السوق البترولية
55	ثالثا: الفاعلون في السوق البترولية
59	المطلب الثاني: التطور التاريخي لسوق البترول العالمية و أنواعها
59	أولا: التطور التاريخي لسوق البترول العالمية
60	ثانيا: أنواع السوق البترولية العالمية
61	المطلب الثالث: الصدمات البترولية للفترة (1986-2014)
61	أولا: الصدمة البترولية 1986
63	ثانيا: الصدمة البترولية 2004
65	ثالثا: الصدمة البترولية 2014
66	المبحث الثالث: السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول
66	المطلب الأول: السياسة المالية و إخفاق التنمية في الدول البترولية
67	أولا: أهمية السياسة المالية في الدول البترولية
67	ثانيا: لعنة الموارد و الداء الهولندي
72	المطلب الثاني: مبادئ و تنفيذ السياسة المالية في الدول البترولية
72	أولا: مبادئ صياغة السياسة المالية على المدى الطويل
74	ثانيا: مبادئ صياغة السياسة المالية على المدى القصير
76	المطلب الثالث: تقلبات أسعار البترول و انعكاساتها على اقتصاديات الدول
76	أولا: تقلب أسعار البترول

78	ثانيا: انعكاسات تقلب أسعار البترول
81	خلاصة الفصل الثاني
(82-125)	الفصل الثالث: السياسة المالية في الجزائر و تقلبات أسعار البترول
82	تمهيد
83	المبحث الأول: قطاع المحروقات في الجزائر
83	المطلب الأول: البترول في الجزائر
83	أولا: تاريخ البترول في الجزائر
89	ثانيا: الإمكانات البترولية في الجزائر
93	المطلب الثاني: تطور العائدات البترولية و أهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر
94	أولا: تطور العائدات البترولية في الجزائر
97	ثانيا: أهمية العائدات البترولية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر
98	المطلب الثالث: تأثير الصدمات البترولية على الاقتصاد الجزائري
99	أولا: تداعيات الصدمة البترولية 1986 على الاقتصاد الجزائري
99	ثانيا: تداعيات الصدمة البترولية 2004 على الاقتصاد الجزائري
100	ثالثا: تداعيات الصدمة البترولية 2014 على الاقتصاد الجزائري
101	المبحث الثاني: تطور أداء السياسة المالية في الجزائر
101	المطلب الأول: السياسة المالية الوطنية للفترة 1970-1990(فترة التخطيط)
103	المطلب الثاني: السياسة المالية الوطنية للفترة 1991-1998(الفترة الانتقالية)
106	المطلب الثالث: السياسة المالية الوطنية للفترة 1999-2014(فترة الإنعاش الاقتصادي)
107	أولا: الإيرادات العامة
108	ثانيا: النفقات العامة
111	المبحث الثالث: اثر انخفاض أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر
111	المطلب الأول: انخفاض أسعار البترول و انعكاساتها على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة(2010-2016)
111	أولا: تطورات أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)
113	ثانيا: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)

116	المطلب الثاني: انخفاض أسعار البترول و انعكاساتها على الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة(2010-2016)
118	المطلب الثالث: انخفاض أسعار البترول و انعكاساتها على رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة(2010-2016)
120	المطلب الرابع: تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة(2010-2016)
123	أولا: تطور موارد صندوق ضبط الإيرادات
124	ثانيا: دور صندوق ضبط الإيرادات في توازن الموازنة العامة في الجزائر(2010-2016)
125	خلاصة الفصل الثالث
(126-130)	خاتمة
(131-137)	قائمة المراجع

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
(1-1)	الفرق بين الضريبة و الرسم	14
(2-1)	أوجه الاختلاف بين القرض و الضريبة	15
(1-2)	إنتاج و احتياطي و سعة المصافي لدول الأوبك و دول خارج الأوبك لسنة 2000	57
(1-3)	تطور الاحتياطي المؤكد من البترول في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	90
(2-3)	الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	91
(3-3)	تطور قيمة الصادرات البترولية في الجزائر (1970-1985)	94
(4-3)	تطور العائدات البترولية في الجزائر خلال الفترة (1986-1999)	95
(5-3)	تطور العائدات البترولية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	96
(6-3)	تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر للفترة (1993-2007)	104
(7-3)	تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر للفترة (1993-2007)	105
(8-3)	بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري للفترة (1999-2007)	107
(9-3)	تطور الإيرادات العامة للفترة (2007-2014)	108
(10-3)	تطور النفقات العامة للفترة (2007-2014)	109
(11-3)	تطور نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام للفترة (2007-2014)	110
(12-3)	تطورات أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (2010-2013)	112
(13-3)	تطورات أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (2013-2016)	113
(14-3)	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)	114
(15-3)	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)	116
(16-3)	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)	118
(17-3)	تطور موارد و رصيد صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2010-2016)	122

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	السياسة المالية التوسعية	19
(2-1)	السياسة المالية الانكماشية	21
(3-1)	الفرق بين السياسة المالية و السياسة النقدية	28
(4-1)	التفاعل بين السياستين المالية و النقدية	29
(5-1)	عملية مزج السياستين المالية و النقدية في ضوء معيار (IS-LM)	31
(6-1)	مبررات التنسيق بين السياسة المالية و النقدية	33
(1-2)	دورة إنتاج البترول و عملياتها المختلفة	39
(2-2)	تطور السعر المعلن لبترول الخليج العربي و المكسيكي خلال الفترة (1940-1960)	42
(3-2)	تطور أسعار البترول الاسمية و الحقيقية خلال الفترة (1960-2008)	43
(1-3)	تطور نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام (2007-2014)	110
(2-3)	تطورات أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (2010-2013)	112
(3-3)	تطورات أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (2014-2016)	113
(4-3)	تطور النفقات العامة خلال الفترة (2010-2016)	115
(5-3)	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)	117
(6-3)	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)	119
(7-3)	تطور موارد و رصيد صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2010-2016)	123

المُلخَص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر انخفاض أسعار البترول على السياسة المالية للجزائر خلال فترة 2010-2016، وذلك بتقسيم مراحل تطور وانخفاض أسعار البترول إلى مرحلتين، مرحلة الارتفاع والانخفاض ثم دراسة ذلك التطور وأثره على أدوات السياسة المالية والمتمثلة في الإنفاق الحكومي بالإضافة إلى الإيرادات العامة حيث توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية للجزائر تتأثر بشكل كبير بالأحداث والأزمات التي تمس الأسواق البترولية، ففي حالة ارتفاع أسعار البترول يزداد دخل الدولة من الضرائب والمتمثلة في الجباية العادية والجباية البترولية ويزداد معها أيضا حجم الإنفاق أما في حالة انخفاض أسعار البترول فينخفض معها دخل الدولة من الضرائب، كما ينخفض معها حجم الإنفاق ويعود هذا كله لاعتماد الدولة على مصدر وحيد للتنمية الاقتصادية والمتمثل في قطاع المحروقات حيث تصبح بذلك السياسة المالية للدولة عرضة لمخاطر تقلب أسعار البترول في الأسواق العالمية.

الكلمات المفتاحية: أسعار البترول، الأزمات البترولية، الأسواق العالمية، السياسة المالية، إيرادات عامة إجمالي الإنفاق.

Abstract

this study aims to investigate the impact of the evolution of oil prices on the fiscal policy of Algeria during the period of 2010-2016, and by dividing the stages of the development and decline of oil prices into two stages according to the rise time and fall and then study this development and its impact on monetary policy instruments and of government spending in addition to general taxes where the study found the results the fiscal policy of Algeria significantly affected by events and crises affecting oil markets, in the case of high oil prices increase the state's income from taxes and of regular collection of petroleum and the collection is growing with them as well as the volume of expenditure in the case of low oil prices decreases with state income tax, as declining as well as the size and spending all this back to the country's dependence on a single source of economic development and of the hydrocarbon sector as becoming the financial policy of the state vulnerable to oil price volatility in global markets.

Keywords: oil prices, oil crises, global markets, fiscal policy, public revenues, total spending.

حَدَّثَنَا

تعد السياسة المالية من الوسائل الهامة التي تتدخل بها الدولة مستخدمة إيراداتها وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي ومتغيرات النشاط الاجتماعي، والمتغيرات المالية، كما تستمد السياسة المالية أهدافها مما تفرضه البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من مشاكل اقتصادية تستدعي اتخاذ قرارات وإجراءات مالية لمواجهة الأزمات ومعالجة نواحي القصور في آليات اقتصاد السوق والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، فتختار وسائلها وأدواتها من بين بدائل عديدة متفاوتة الأثر والأهداف.

إن السير الحسن للسياسة المالية واستقرار معدلات الدين العمومي والعجز الموازني مرهون أولاً بالإيرادات العامة خاصة منها الجبائية البترولية، لذا يمكن للسياسة المالية أن تكون عاملاً مساعداً أو مسانداً في دعم الاقتصاد الوطني ونجاح السياسة الاقتصادية، كما يمكن أن تكون محوراً أو نقطة ضعف تتسبب في فشل برامج التنمية وسياسات الإصلاح الاقتصادي، أو في تأخير أو تعطيل في تحقيق الأهداف المرجوة من البرامج والسياسات الاقتصادية. لذا فإن القدرة على تحمل السياسة المالية والعجز الموازني تبقى بدورها مرهونة بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية الأمر الذي يضيفي ميزة الضعف على السياسة المالية بالجزائر بسبب ارتباطها المباشر بمستويات ومدى تقلب أسعار البترول في السوق الدولية.

يلعب قطاع المحروقات دوراً مهماً في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني خاصة وأنّ الجزائر تمتلك ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة، إذ يمكن تصنيفها على أنّها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات وبنسبة تفوق 95% في المتوسط، كما تشكل الجبائية البترولية أكثر من 60% من إيرادات الميزانية العامة للدولة، وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق البترول في ظل صعوبة التنبؤ بسعر البترول المعروف تاريخياً بأنه الأكثر تقلباً من بين السلع الرئيسية، وهذا ما عكسته الهزات المتتالية بداية من سنة 1986 إلى وقتنا الحالي، نتيجة تأثرها سلباً وإيجاباً بعوامل متعددة انعكست في النهاية على أسعار البترول هبوطاً وصعوداً وأفضت إلى حالة عدم الاستقرار، وهذا ما أدى إلى ظهور عدّة مخاوف على القدرة المالية للجزائر كون اقتصادها ريعي، وهذا ما قد يؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ما يدخل الجزائر في أزمة اقتصادية قد تستمر لسنوات، مسببة عجز في الميزانية العامة نتيجة قصور

الإيرادات عن مستوى النفقات وتراكم الديون الخارجية حيث يتم تمويل العجز بالقروض الخارجية، وهذا يولد ضغوطا على السياسة المالية وحد من مرونتها في الاستجابة للأوضاع الاقتصادية المحلية.

1- تحديد إشكالية الدراسة:

إن السياسة المالية للجزائر تتأثر بشكل كبير بالأحداث والأزمات التي تمس الأسواق البترولية، ففي حالة ارتفاع أسعار البترول يزداد دخل الدولة من الضرائب والمتمثلة في الجباية العادية والجباية البترولية ويزداد معها أيضا حجم الإنفاق، أما في حالة انخفاض أسعار البترول فينخفض معها دخل الدولة من الضرائب، كما ينخفض معها حجم الإنفاق ويعود هذا كله لاعتماد الدولة على مصدر وحيد للتنمية الاقتصادية والمتمثل في قطاع المحروقات حيث تصبح بذلك السياسة المالية للدولة عرضة لمخاطر تقلب أسعار البترول في الأسواق العالمية، ومن هنا يمكن بلورة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ماهي الآثار التي خلفها الانخفاض المستمر لأسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر خلال

الفترة 2010- 2016 ؟

من خلال هذه الإشكالية يمكننا طرح تساؤلات فرعية نراها ضرورية للوصول لإجابات موضوعية لإشكالية الدراسة:

1- ما هي السياسة المالية وما أهدافها وما هي مبادئها في الدول البترولية؟

2- ما أهمية البترول في الاقتصاد العالمي؟ وما هي أسباب وآثار تقلبات أسعاره على الاقتصاديات البترولية؟

3- كيف كان تأثير السياسة المالية في الجزائر بانخفاض أسعار البترول؟

4- كيف تأثرت السياسة المالية في الجزائر بالصدمة البترولية لعام 2014؟

2- فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على الفرضيات الأساسية التالية:

- تعتبر السياسة المالية أهم أداة تسمح للدول المصدرة للبترول بتحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

- سبب تقلبات أسعار البترول هو الاختلال ما بين العرض والطلب العالمي.

- يعتمد الاقتصاد الجزائري على الإيرادات البترولية، وأن تقلباته تنعكس بالإيجاب أو السلب على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

3- أهداف الموضوع:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتمثلة في الآتي:

- محاولة التعرف على أهداف السياسة المالية وأدواتها المستعملة لتحقيقها؛
- محاولة الكشف عن تحديات السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول وأهم الإجراءات المنتهجة من طرف هذه الدول؛
- محاولة الوقوف على أهمية البترول ودراسة وتحليل تطورات أسعاره وتحديد العوامل المؤثرة فيها؛
- محاولة فهم الرابط الأساسي بين سعر البترول والجباية البترولية ومعرفة ما مدى تأثير أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر.

4- أهمية الموضوع:

على اعتبار الجزائر أحد الدول المصدرة للبترول، فالأمر يستدعي تسليط الضوء على واقع هذا القطاع ومدى انعكاساته خاصة على الجانب الاقتصادي والمالي للدولة، وتبرز أهمية هذه الدراسة بشكل أوضح خاصة أنّ موضوع انخفاض أسعار البترول يأخذ طابعا عالميا كما أنّها تقدم مساهمة علمية تتمثل في محاولة البحث عن أنسب السبل للاستفادة من القطاع البترولي وعوائده في ظل تقلبات الأسعار وتوظيفها بطريقة مثلى بما يخدم الدول، ويمكن التعبير عن أهمية هذا الموضوع من خلال النقاط الآتية:

- تبرز أهمية اختيار الموضوع في التعرف على مدى فعالية السياسة المالية في علاج المشاكل والاختلالات الاقتصادية وكيفية تطبيق أدوات السياسة المالية في الجزائر من أجل تحقيق الاستقرار المالي؛
- أهمية قطاع البترول في معظم الدول العربية وتأثرها بأسعاره وما لذلك من انعكاس على الموارد المالية المتأتية من تصدير هذا المصدر؛
- أهمية ما يخلفه انخفاض أسعار البترول من آثار على مختلف جوانب النشاط الاقتصادي والمالي للدول خاصة البترولية منها؛

- كما تكمن أهمية الدراسة في كونها سلطت الضوء على أحد القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام الدول العالمية والدول البترولية والجزائر بصفة خاصة في الوقت الحالي نتيجة لارتباط ظاهرة انخفاض أسعار البترول بتغيرات المالية العامة.

5- أسباب اختيار الموضوع:

- هناك عدة أسباب ومبررات موضوعية تدفع للبحث في هذا الموضوع يمكن إجمالها في الآتي:
- إنّ موضوع السياسة المالية وانخفاض أسعار البترول من الموضوعات التي تشغل الحكومات، نظرا لما لها من أثر على أحوال الشعوب الاقتصادية والاجتماعية ذلك أنّ السياسة المالية ما هي إلا انعكاس لدور الدولة في النشاط الاقتصادي، المالي والاجتماعي؛
 - البحث في السياسة المالية كونها موضوع ذو أبعاد اقتصادية لضبط التوازن المالي والبحث عن مصادر تمويل الميزانية العامة للدولة.

6- المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:

قصد الإلمام بمختلف جوانب الدراسة واختبار الفرضيات الموضوعية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يلاءم الموضوع خاصة في إبراز الإطار النظري للسياسة المالية وأسعار وأسواق البترول، بالإضافة إلى المنهج التاريخي الذي استخدم في تتبع مسار الأسواق البترولية وسير السياسة المالية عند فترة الدراسة، ثم المنهج التحليلي خاصة في الفصل الثالث للوقوف على دراسة مدى تأثير انخفاض أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر بهدف تحليل وتفسير المنحنيات والعوامل المسببة في عدم استقرار سوق البترول خلال الفترة الممتدة من 2010-2016، بالإضافة إلى تحليل آثار الصدمات البترولية على السياسة المالية في الجزائر.

7- حدود البحث:

- **الحدود الزمنية:** نظرا للتغيرات السريعة والمتجددة لسعر البترول ارتأينا إلى اختيار الفترة 2010-2016، حيث تعد 2010-2011 سنتي الطفرة ووصول سعر البترول إلى القمة، كما تشمل هذه الفترة أيضا صدمة 2014 والتي عرفت انخفاض شديد في أسعار البترول استمر إلى غاية 2016، هذا يمكننا من معرفة السياسة المالية المنتهجة خلال هذه الفترة.

- الحدود المكانية: دراسة حالة الجزائر.

- الحدود الموضوعية: تتمثل حدود الموضوع في دراسة السياسة المالية في الدول التي يعتمد اقتصادها على مورد البترول في ظل انخفاض أسعار البترول، كمثال على ذلك حالة الجزائر.

8- الدراسات السابقة:

لا شك أن لموضوع البترول أهمية بالغة أدركها الباحثون فجاءت مساهمتهم في تناولات عديدة لهذا الموضوع نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر.

1- دراسة: بوجمعة قويدري قوشيج، بعنوان: "انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، (مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2008-2009).

تناول في الدراسة الأبعاد الفنية والاقتصادية للصناعة النفطية، بالإضافة إلى المكانة التي تحتلها الجزائر في السوق النفطية العالمية، وتطرق كذلك إلى التطورات التي حدثت في أسعار النفط والعوامل المحددة لها، من خلال استعراض أهم الفاعلين في السوق النفطية والحوار القائم بين الدول المنتجة والمصدرة من جهة والدول الصناعية من جهة أخرى، ثم تخصص بعد ذلك في معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على كل من الميزان التجاري والنتائج الداخلي الإجمالي والميزانية العامة للدولة، بحث تبين الأثر بالاعتماد على الطريقة القياسية من أجل قياس الأثر بصفة دقيقة، بالإضافة إلى دراسة استعمالات المالية الناتجة عن الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط في الآونة الأخيرة.

وفي الأخير توصل إلى النتائج الآتية: تعتبر الصناعة النفطية صناعة معقدة ومكلفة وتحتوي على درجة مخاطر كبيرة، أن الجزائر في موقع تنافسي جيد مقارنة مع الدول المصدرة الأخرى يتحدد السعر النفطي نتيجة العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والمنافسة التي تؤثر في حجم الطلب والعرض العالميين، ليس للدول المصدرة للنفط دخل في التقلبات السعرية في أسعار النفط في السنوات الأخيرة بل تعود إلى عوامل أخرى، تتأثر التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تأثيرا كبيرا بتقلبات أسعار النفط.

2- دراسة: سمية موري بعنوان: آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية-دراسة حالة الجزائر- (مذكرة ماجستير، جامعة ابوبكر بلقايد ،تلمسان، 2009-2010).

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة الأثر الذي يحدثه التغير في سعر النفط في أحد مكونات الاستقرار النقدي في الجزائر وهو سعر الصرف، من سنة 2000 إلى غاية 2009، لاختبار هذه العلاقة بين المتغيرين، استخدم الباحثان برنامج (EViews) حيث توصل الباحثان إلى مجموعة نتائج نذكر منها:

- إن ارتفاع الأسعار وزيادة الفوائض المالية يؤدي إلى نمو المؤشرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي وزيادة معدلات الاستثمار؛
- إن نتائج الدراسة التحليلية تبين أن هناك أثرا بشكل غير مباشر لتقلبات سعر النفط في سعر الصرف من خلال آليات السياسة المالية والنقدية واحتياطي الصرف؛
- إن أساسيات الطلب والعرض هي العوامل التقليدية التي تحكم آلية السعر في السوق النفطية لكن تبقى عوامل أخرى ذات أهمية ولها دور رئيسي في تحديد أسعار النفط العالمية.

3- دراسة: داود سعد الله، بعنوان: أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2010 (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011-2012).

تم من خلال هذه الدراسة دراسة نماذج لتأثير الصدمات الخارجية المتمثلة في تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، كما تمثلت أهداف الدراسة في محاولة تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، وذلك من خلال دراسة الميزانية العامة والاقتصاد الوطني، إلى جانب محاولة تفسير الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى تقلبات سوق النفط، إجراء تنبؤات للتغيرات السعرية في خدمات النفط في المدى الطويل.

ليتوصل في نهاية الدراسة إلى عدة نتائج والتي كان من بينها ما يلي: السياسات المالية التوسعية المنتهجة في الجزائر تمارس نوعا من الآثار الكينزية، وهذا ما يؤثر بدوره في المتغيرات الاقتصادية، وعليه السياسات المالية المتبعة لم تساعد على رفع الإنتاج الوطني وهذا راجع لضعف ومحدودية الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته، حدوث صدمات هيكلية إيجابية في الإنفاق الحكومي من شأنه أن يكون له أثر معنوي إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير فقط وبمضاعف صغير جدا

السياسات الإنفاقية التوسعية المنتهجة في الجزائر تمارس نوعا من الآثار الكينزية من خلال ظهور آثار المزاحمة.

أما هذه الدراسة تسعى إلى تسليط الضوء على أثر انخفاض أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2010-2016) بغرض التعرف على الصدمة النفطية لسنة 2014 وأثرها على الاقتصاد الجزائري ككل، لكون صدمة نفطية واحدة كفيلة لتشل اقتصاديات قائمة ولتحدث حركة فاعلة فيها، خاصة في دولة مثل الجزائر تعتمد على اقتصاد ريعي، فليس مصادفة أن تجد سلعة أساسية نادرة ومحدودة "الذهب الأسود" تتحكم في اقتصاديات بأكملها.

والصدمة النفطية لسنة 2014 ورغم انعكاساتها السلبية، يمكن أن تعتبر فرصة حقيقية لفك تبعية الاقتصاد الجزائري للبترول.

09- خطة العمل (هيكلية البحث):

لتحقيق هدف الدراسة وفي ظل الحدود الموضوعية لها، قسمنا البحث إلى ثلاث فصول، تتقدمهم مقدمة عامة وتختتم الدراسة بطرح مجموعة من النتائج التي تم التوصل إليها بالإضافة إلى التوصيات المقترحة وآفاق البحث، فاهتم الفصل الأول بدراسة مفاهيم أساسية حول السياسة المالية من خلال ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول الإطار العام للسياسة المالية، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى أنواع وأدوات السياسة المالية وآلية عملها وتطرقنا في المبحث الثالث إلى العوامل المحددة والمؤثرة والمتأثرة بالسياسة المالية. وينتقل الفصل الثاني إلى الإطار النظري لأسعار وأسواق البترول من خلال ثلاث مباحث أيضا حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية السعر البترولي وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه، وفي المبحث الثاني الأسواق البترولية وصدوماتها واختتمنا هذا الفصل بالمبحث الثالث الذي تطرقنا فيه إلى السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول.

أما الفصل الثالث فتناول السياسة المالية في الجزائر وتقلبات أسعار البترول متضمننا ثلاث مباحث أيضا فجاء في المبحث الأول قطاع المحروقات في الجزائر، وفي المبحث الثاني تطور أداء السياسة المالية في الجزائر، ثم التطرق في المبحث الثالث إلى أثر انخفاض أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر.

الفصل الأول

تمهيد

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى، هذا لأنها تستطيع تحقيق الأهداف المتعددة التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها التي يتم تكييفها بحيث تؤثر في مستويات الدخل الوطني والعمالة وكافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

وقد شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة التطور السياسي والاجتماعي لمفهوم الدولة، وانتقلت من الدور الحيادي إلى الدور التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومنذ ذلك الحين أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات، غير أن السياسة المالية لا تستطع أن تحقق كافة الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني بل ينبغي التنسيق بينها وبين السياسات الأخرى، كما أن السياسة المالية تتأثر بعوامل متعددة منها ما هو سياسي والآخر إداري، بالإضافة إلى طبيعة النظام الاقتصادي السائد وذلك من خلال المباحث الآتية:

- ❖ المبحث الأول: الإطار العام للسياسة المالية.
- ❖ المبحث الثاني: أنواع وأدوات السياسة المالية وآلية عملها.
- ❖ المبحث الثالث: العوامل المحددة والمؤثرة والمتأثرة بالسياسة المالية.

المبحث الأول: الإطار العام للسياسة المالية

شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة لتطور دور الدولة وانتقالها من الدور الحيادي إلى الدور التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وذلك عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى سنة 1929 التي تعرضت لها الاقتصاديات الغربية، ومنذ ذلك الحين أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات مفاجئة وغير مفاجئة وذلك بالتنسيق بينها وبين السياسات الأخرى.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وأهميتها

لا يوجد تعريف محدد للسياسة المالية، لأن مثل هذا التعريف يتم وفقا للوظائف والأهداف التي تسعى السياسة المالية إلى تحقيقها، والتي تختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة نظامها الاقتصادي ودرجة تطور الاقتصاد.

أولاً: تعريف السياسة المالية: يقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي (الإنفاق العام) بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، هذا وقد ارتبط مفهوم السياسة المالية مع المالية العامة تاريخياً لتنظيم إيرادات الحكومة ونفقاتها وسياساتها الائتمانية، وفي خلال الحرب العالمية الثانية استخدم تعبير السياسة المالية ليعني استخدام الإيرادات والنفقات والدين العام لتحقيق مستويات عالية من الإنتاج الكلي وللحيلولة دون حدوث التضخم الاقتصادي¹.

كما يمكن تعريفها على أنها: "مجموعة الأهداف والتوجيهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة في التأثير على الاقتصاد الوطني والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنمية ومعالجة كافة الظروف المتغيرة"².

¹ حربي عريقات، إسماعيل عبد الرحمان، مفاهيم ونظم اقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، دار وائل للنشر، 2004، عمان، الأردن، ص: 183.

² محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان، 2007، ص: 212.

وقد عرفها صندوق النقد الدولي بأنها "الإدارة السلمية للمالية العامة للدولة من خلال التسيير الرشيد لمواردها وتوجيه نفقاتها توجيهها فعالا ودقيقا، ويتضح من خلال تنفيذ الميزانية وشفافيتها الشيء الذي يسمح له بالاندماج في الاقتصاد العالمي"¹.

ومن خلال التعريفات السابقة، نستطيع القول أنها جميعا تتفق في أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى تحقيقها، بمعنى أن السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة، علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني، ودفع عملية التنمية إشاعة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والرواتب.

ثانيا: أهمية السياسة المالية: إن السياسة المالية في الوقت الحاضر برزت وتأكدت أهميتها وبشكل واضح في كافة الدول، سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية وسواء كانت متقدمة أو نامية، ونتيجة لاتساع دور الدولة وزيادة درجة تدخلها في النشاطات الاقتصادية وزيادة أهمية ماليتها العامة ونشاطها المالي بالشكل الذي تحقق معه إدماج السياسة المالية في إطار السياسة الاقتصادية والذي يجعلها جزءا مهما وأساسيا فيها، ويمكن توضيح أهمية السياسة المالية من خلال النقاط الآتية:

- التدخل في آلية فرض الضرائب بأنواعها والإنفاق الحكومي بأنواعه خاصة في مجال الصحة والتعليم والإسكان... الخ؛

- التعامل مع الضرائب والإنفاق العام كوسيلة لضمان النمو الاقتصادي؛

- العمل جنبا إلى جنب والسياسة النقدية لتحقيق معدلات التشغيل والاستقرار النسبي في الأسعار.²

¹ أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر، عمان، 2002، ص: 388.

² السيد محمد أحمد السريتي، وعلي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2008، ص 210.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للسياسة المالية

لا يمكن فهم أي سياسة اقتصادية دون فهم الفكر الذي سنتناوله، ولأن هذا الفكر يوضح كيف ستؤثر هذه السياسة في الاقتصاد وكيف يمكن للاقتصاد أن يؤثر عليها، وعلى هذا الأساس سوف يتم التطرق إلى دراسة السياسة المالية ضمن إطار أفكار المدارس المختلفة.

أولاً: السياسة المالية في المجتمعات القديمة: دور السياسة المالية في المجتمعات القديمة كان باهتا للغاية، إذ لا توجد دلالات واضحة حول وجود سياسة مالية قائمة ومنظمة ومنفصلة عن مالية الحكام في تلك العصور، حيث كانت مالية الدولة مرتبطة بمالية الحاكم وله فيها حق التصرف المطلق وانعدام الرقابة عليها يرجع السبب في تأخر تطور الأفكار المالية وعدم وجود سياسة مالية واضحة في تلك العصور إلى أسباب سيكولوجية وأسباب موضوعية، الأسباب السيكولوجية ترجع إلى عدم اهتمام المفكرين القدماء ونظرتهم لماديات الحياة بصفة عامة بدون احترام، وسيطرة الدولة المطلقة، وبساطة الحياة الاقتصادية، أما الأسباب الموضوعية فهي تنحصر في قلة الظواهر الاقتصادية وضآلة وزن الاعتبارات المالية البحتة¹.

ثانياً: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي: في ظل افتراضات التحليل الكلاسيكي فإن التفاعل التلقائي لقوى السوق يترتب عليه تحقيق الاستغلال الأمثل والكمال للموارد، وبالتالي يوازن الاقتصاد دائماً عند مستوى التوظيف الكامل تماشياً مع فكرة قانون ساي للأسواق، الذي ينص على أنه كل عرض يخلق الطلب عليه حيث أن أي زيادة في الإنتاج تقابلها زيادة في الدخول، وهذا يؤدي بدوره إلى الزيادة في الطلب على السلع والخدمات بما يضمن استيعاب الزيادة المبدئية التي حدثت في الإنتاج.

وهذا يعني أن زيادة الإنتاج لا تؤدي إلى زيادة العرض الكلي فقط بل تؤدي أيضاً إلى زيادة الطلب الكلي بنفس المقدار، ومن ثم لا يوجد عجز في الطلب الكلي أو فائض في العرض الكلي، وهذا يتضمن تحقيق المستوى التوازني للتدخل في الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل دائماً، وبالتالي لا تكون هناك بطالة في المجتمع وأي اختلال عارض أو مؤقت سرعان ما يصحح نفسه بصورة تلقائية ويعود الاقتصاد إلى وضع التوازن المستقر عند مستوى التوظيف الكامل، وبالتالي لا يتطلب الأمر تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي للتأثير في مستوى الناتج أو التدخل أو مستوى الأسعار، وأن يكون هذا التدخل في أضيق نطاق

¹ منصور شريفية: السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، 2015-2016، ص: 34.

ممكن لرعاية ما يسمى بالأرامل الأربعة وهي: الدفاع الخارجي، الأمن الداخلي، العدالة، والمرافق العامة، تلك المجالات التي لا يرتادها القطاع الخاص الذي يهدف إلى الربح وبالتالي لا يكون هناك أي دور للسياسة المالية، ولذا يرى الاقتصاديون ضرورة الحياد المالي للحكومة وبذلك تتعادل إيرادات الحكومة مع نفقاتها، ومراعاة تحقيق التوازن في الميزانية العامة للدولة بصورة دائمة¹.

ثالثاً: السياسة المالية في الفكر الكينزي: أدى انتشار الكساد الكبير سنة 1929 في الدول المتقدمة وانخفاض مستويات الدخل وانتشار البطالة إلى تعرض المذهب الكلاسيكي لانتقادات خاصة من قبل كينز* الذي كانت نظريته نقطة تحول في الفكر الاقتصادي، فقد انتقد كينز الافتراض القائل أن العرض يخلق الطلب وما تفرع عن هذا الافتراض اتجاه النظم الاقتصادية نحو التوظيف الكامل، وقد بين كينز أن مستوى العمالة والإنتاج في النظم الاقتصادية الرأسمالية يتوقف على الطلب الكلي الفعال، وأن الطلب لا يتحدد تلقائياً عند المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية، ومادام هذا لا يتحقق تلقائياً فإنه من الضروري أن تلعب السياسة المالية دوراً يختلف عن الدور الذي رسمه لها المذهب الكلاسيكي لتحقيق التوازن والاستمرار الاقتصادي والاجتماعي عند مستوى التوظيف الكامل عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الاقتصاد والحيلولة دون قصوره أو تقلب مستواه، وفي هذه الحالة فإنه يتوجب على الدولة في حالات الانكماش حيث يقل الطلب عن المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل لجميع الموارد الإنتاجية أن تكيف نفقاتها وإيراداتها فيما يكفل زيادة الطلب عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الأعباء الضريبية على المواطنين، مما يشجع الطلب الخاص على الاستهلاك والاستثمار وبالتالي يزداد الإنتاج والعمالة وتخف حدة الانكماش.

وعلى العكس ففي حالة التضخم يزداد الطلب زيادة تفوق قدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع والخدمات عند مستوى التوظيف الكامل، فلا بد من تخفيض النفقات الحكومية وزيادة الضرائب مع تكوين فائض في الموازنة لامتصاص جانب القوة الشرائية من المواطنين حتى يمكن الحد من الضغوط التضخمية وإعادة التوازن والاستقرار إلى الاقتصاد.²

¹ عمان السخن، التخطيط المالي للتنمية الاقتصادية، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2016، عمان - الأردن، ص: 50، 54.

* جون ماينارد كينز: (5 جوان 1883 - 21 أبريل 1946) عالم اقتصادي بريطاني، يعتبر أحد مؤسسي الاقتصاد الكلي المعاصر وعالم الاقتصاد الأكثر تأثيراً في القرن 20، وأفكاره هي قاعدة المدرسة الفكرية التي تحمل اسم "الاقتصاد الكينزي"، كانت له العديد من المؤلفات من بينها: الكساد العظيم 1930، النظرية العامة للتوظيف 1936.

² حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص: 176-177.

رابعاً: **السياسة المالية في التحليل النقدي:** أحرزت وجهة نظر النقد وبين نفوذاً واسعاً في أواخر السبعينات من القرن الماضي وخصوصاً بعد أن ساد الاعتقاد بأن سياسات تحقيق الاستقرار الكينزي قد أخفقت في احتواء الركود التضخمي في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات التضخم والبطالة بنسب عالية، إذ اعتقد النقديون وصناع السياسة بأن السياسة النقدية هي الأمل الوحيد لوضع سياسة فعالة ومضادة للتضخم، وأن السياسة المالية ليس لها أثر في المستوى العام للأسعار وفي النشاط الاقتصادي على الأقل في الأجل القصير، وأن عدم استخدام السياسة المالية ينطلق من موقفهم المعارض للتدخل الحكومي الواسع واعتقادهم بأن الاقتصاد الحر الخاص هو اقتصاد مستقر ولا يحتاج إلى تدخل الدولة.

ومما سبق يتضح أن النقديون وعلى رأسهم ميلتون فريدمان* يعتقدون بأن تطبيق سياسة مالية توسعية بحتة من شأنه أن يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال، مما يؤثر سلباً على الإنفاق الاستثماري الخاص وهذا ما يطلق عليه أثر المزاحمة** وبذلك يقلل هذا الأثر من فاعلية السياسة المالية التوسعية لأن زيادة النفقات الحكومية يصاحبها غالباً انخفاض في النفقات الخاصة بالقدر نفسه¹.

خامساً: **السياسة المالية في إطار التوقعات الرشيدة:** استناداً لفرضية التوقعات العقلانية أن مسألة اعتماد سياسة مالية معلنة توسعية كانت أم انكماشية منذ البداية، يمكن أن تساعد أصحاب القرار الاقتصادي في جانب التنسيق والتعاون مع إجراءات السياسة المالية التي تنتهجها الحكومة معاً لتحقيق أهدافها، إلا أن هذه النظرية قد تعرضت لانتقادات كانت أهمها أنه في حالة امتلاك صانعي السياسة لمزيد من المعلومات عن الاقتصاد قد يكون من السهل لهم أن ينشروا المعلومات ويدعموا الناس لكي يتصرفوا بناءً عليها بدلاً من تطبيق سياسة جديدة، فضلاً عن أن مسألة افتراض النظرية لمرونة الأسعار والأجور فإنها قد تكون جامدة، وبالتالي حتى ولو كانت التوقعات رشيدة فإن الأجور والأسعار قد تتغير ببطء لتؤدي إلى تغيرات في الناتج والعمالة، وعلى هذا الأساس السياسة المرنة يمكنها تغيير الناتج والعمالة على الأقل في الأجل القصير وعليه يمكن القول أن هذه النظرية تعد محل خلاف بين الاقتصاديين.

* ميلتون فريدمان: (31 جويلية 1912 - 16 نوفمبر 2006)، عالم اقتصاد أمريكي، عامل إحصاء وكاتب، درس بجامعة شيكاغو لأكثر من ثلاث عقود، حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1976، ومن بين مؤلفاته الرأسمالية والحرية 1962، حرية الاختيار مع Rosse Friedman 1980.

** أثر المزاحمة: Crowding-out بمعنى إحلال نشاط اقتصادي عام محل نشاط اقتصادي خاص، كما أن المزاحمة كظاهرة اقتصادية تحدث عند ازدياد تدخل الدولة في أحد قطاعات الاقتصاد السوق مما يؤثر على العرض أو الطلب داخل السوق.

¹ بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر 1970-2011، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2012-2013، ص ص: 55-56.

سادساً: السياسة المالية في إطار اقتصاديات جانب العرض: إن الأفكار المهمة التي ركزت عليها هذه المدرسة أنها تنتظر إلى الضرائب كأحد عوامل النمو الاقتصادي ولكنها ترى أن ارتفاعها يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي والاستثماري والذي ينعكس في النهاية بانخفاض مدفوعات الضرائب لذلك تنادي بخفض معدلاتها، كما أن ما جاءت به هذه المدرسة يمكن أن يكون متفقاً مع ما جاءت به المدرسة النقدية من خلال انحيازها لمبدأ المشروع الخاص، فضلاً عن اعتناقها لمبدأ الحرية الفردية والتأكيد عليها والذي كان واضحاً من خلال رفضها للسياسات الحكومية القائمة على إدارة الطلب الكلي منها على وجه الخصوص والتي اعتمدتها السياسات الكينزية¹.

المطلب الثالث: أهداف وآثار السياسة المالية

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالسياسة العامة من خلال استخدام الإيرادات والنفقات العامة من طرف الحكومة، فالسياسة المالية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق تكيف أدائها.

أولاً: أهداف السياسة المالية: أعطى الفكر الاقتصادي الحديث أهمية كبيرة لدور الدولة اتجاه النشاط الاقتصادي لتعمل على توجيهه من خلال ما تملكه من أدوات متمثلة بأدوات السياسة المالية، ويمكن في هذا الصدد استعراض أهم أهداف هذه السياسة من خلال ما يأتي:

1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: ويقصد بالاستقرار الاقتصادي تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتجنب التغيرات المفاجئة في المستوى العام للأسعار، مع المحافظة على معدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، فالتشغيل الكامل لا يعني الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر، وإنما التقليل النسبي لها، وخلق فرص العمل المنتجة، كما يجب الحد من التغيرات النسبية الكبيرة والمفاجئة في أسعار السلع والخدمات.

وتلعب السياسة المالية دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة في فترات الكساد والرواج، من خلال قدرتها التأثيرية على مستويات التشغيل والأسعار والدخل القومي.

¹ نزار كاظم الحيكاني، وحيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية: الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ط2، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص ص: 58، 60.

وتعتمد السياسة الاقتصادية على أدوات السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الإنفاق العام والسياسة الضريبية.

2- تحسين عملية تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة: وهي تمثل عملية توزيع الموارد المادية والبشرية المتاحة في الدولة، بين الأغراض أو الحاجات أو النشاطات المختلفة؛ بهدف تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد والمجتمع، وتبين الأدبيات أن هذه العملية تشمل تخصيص الموارد بين القطاعين العام والخاص، وكذلك التخصيص بين سلع الإنتاج والاستهلاك، والتخصيص بين الاستهلاك العام والخاص، وأخيراً، التخصيص بين الخدمات العامة والخاصة.

3- إعادة توزيع الدخل القومي: تبين الأدبيات أن الدخل القومي يقسم إلى قسمين هما: الدخل الوظيفي وهو ما تجنيه عناصر الإنتاج المختلفة، أي عوائد عناصر الإنتاج (الأجور والأرباح والفوائد والريع)، ويقاس التفاوت في توزيع الدخل الوظيفي من خلال المقارنة بين نسبة عوائد الأجور لوحدها وبين نسبة عوائد حقوق الملكية الأخرى (الأرباح والفوائد، والريع)، ويثير التقارب بينها إلى انخفاض التفاوت في توزيع الدخل.

ويسمى النوع الثاني بالدخل الشخصي، وهو يتمثل في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع أو بين الأسر في كل فئة من فئات الدخل، ولقياس التفاوت هنا يتم مقارنة الحصة النسبية لكل مجموعة من الأفراد والأسر في كل فئة من الدخل القومي¹.

4- تحقيق المر دودية العامة عن طريق تدنية تكاليف الاستدانة والأموال الخاصة.

5- ضمان المستوى الأمثل من السيولة المالية، وبالتالي قدرة المؤسسة على مواجهة الاستحقاقات المالية وتقادي مخاطر التوقف عن الدفع².

ثانياً: آثار السياسة المالية: لقد عرفت المالية العامة بأنها دراسة الآثار القانونية والسياسية والاقتصادية لإيرادات ونفقات الموازنة العامة لذلك هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية منها ما يؤثر بالتشجيع ومنها ما يؤثر عكس ذلك، لهذا ينبغي مراعاة هاته الآثار المتنوعة وذلك على النحو الآتي³:

¹ إياد عبد الفتاح النصور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، التحليل الاقتصادي الجزئي والكلّي، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص ص: 265-266.

² علاء فرج الطاهر، التخطيط الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011، ص: 177.

³ خبابة عبد الله، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، الإسكندرية، 2016، ص ص: 28-29.

1- السياسة المالية وتوزيع الدخل: يعتبر توزيع الدخل من أهم أهداف السياسة المالية، بل لعله يفوقها جميعا، وهذا لأنه لتوزيع الدخل أهميته الكبرى في تحديد الفئات أو الطبقات التي تملك السيطرة على الاقتصاد الوطني خاصة تحت ظل النظام الرأسمالي أين كان ينحصر النشاط الاقتصادي في أيدي منظمي المشروعات الكبرى وأولئك الذين استطاعوا من دخولهم المرتفعة أن يستثمروا في مختلف الميادين.

ولهذا تعمل الحكومة على تكييف نمط توزيع الدخل عن طريق إحداث تغييرات في أنواع ونسب الإنفاق وكذا الضرائب التي تحصل من مختلف شرائح الدخل، فيمكن مثلا العمل على زيادة نسبة الدخل التي تؤول إلى الأفراد ذوي الدخل الدنيا، وذلك بتخفيض نسبة الضرائب المفروضة عليهم، وزيادة الإنفاقات التي تعمل بصفة مباشرة على تحسين دخلهم، ويمكن أيضا أن تعمل الحكومة على إنقاص الدخل النسبي للأفراد ذوي الدخل العليا هذا بزيادة العبء الضريبي والإقلال من الإنفاقات المباشرة التي تعمل بصفة مباشرة مع مركزهم الداخلي.

2- السياسة المالية ومستوى الأسعار: تلعب الأسعار في الاقتصاد دورا حيويا بالنسبة لتحديد أنواع الأنشطة التي يقبل عليها الأفراد وكذا الكم الكلي للنشاط الاقتصادي في المجتمع، وجهاز الأثمان لم يكن ذا أهمية لدى الدول الاشتراكية لأن النشاط الاقتصادي كان تابعا للجانب التخطيطي المركزي - هذا سابقا - أما الآن فإن النشاط المالي يعمل على تغيير العلاقة بين القوة الشرائية وكمية السلع والخدمات مما ينعكس أثره على مستوى الأثمان، كما يستطيع التغيير في الأثمان النسبية لمختلف السلع والخدمات مما يؤثر في كمية الإنتاج.

3- السياسة المالية ومستوى الاستهلاك العام: يعتبر الكثير من الاقتصاديين أن الاستهلاك هو غاية النشاط الاقتصادي بأسره، كما يرى فريق آخر أنه هو الباعث أو المحرك لكل نشاط اقتصادي سواء كنا نؤيد الفكرة الأولى أو الثانية، وهما وثيقتا الصلة ببعضهما، فإنه لا عجب في أن الاستهلاك يحتل مكانا مرموقا في نظامنا الاقتصادي، لذا فإن السياسة المالية تعمل على تكييف سياسة الإنفاق والإيراد، هذه الأخيرة تؤدي إلى تكييف نمط الاستهلاك ومنه فإن هدف السياسة المالية هو الرفع من درجة الإشباع الكلي، ومن هنا فإن الحكومة تستطيع مثلا التخفيض من ضرائب المبيعات ورسوم الإنتاج على السلع الضرورية مما يؤدي إلى توسيع قاعدة الاستهلاك الكلي، والعكس بالعكس، وتستطيع الحكومة تحسين النمط الاستهلاكي بمنح إعانات لمنتجات بعض السلع ومن ذوي الدخل المنخفضة بإعانات نقدية.

ومما لا شك فيه أن السياسة المالية وهي تعمل على توزيع الدخل إنما هي أيضا تساهم في حل مشكلة اقتصادية ألا وهي الارتقاء بمستوى الاستهلاك العام في المجتمعات.

4- السياسة المالية ومستوى العمالة: يعتبر التوظيف الكامل للقوى البشرية وكافة الموارد الإنتاجية من أهم العوامل المحددة لمستوى المعيشة في المجتمعات المتقدمة، وهنا نلاحظ مفارقة واضحة ففي المجتمعات الرأسمالية يطغى الاستثمار الخاص، ومن ثم فإن السياسة المالية يقتصر دورها على تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص ونموه.

أما في المجتمعات الاشتراكية سابقا فيطغى الاستثمار العام كعامل في موازنة الاقتصاد ومن ثم فإن السياسة المالية يصير لزاما عليها توفير الموارد المالية اللازمة للاستثمارات العامة.¹

المبحث الثاني: أنواع، أدوات السياسة المالية وآلية عملها

تعتبر السياسة المالية من أهم أدوات التخطيط الاقتصادي الحديث وأقوى دعامة ترتكز عليها السياسة الاقتصادية، فتختلف أنواع السياسة المالية تبعا للظروف السائدة والمرحلة التي يمر بها اقتصاد الدولة، كما تسعى إلى تحقيق أهدافها عن طريق أدواتها المتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة وذلك لمعرفة مدى فعاليتها واختيار الآلية المثلى لعمل هذه الأدوات.

المطلب الأول: أنواع السياسة المالية

للسياسة المالية نوعان حسب الدور الذي تلعبه السلطات العمومية في النشاط الاقتصادي وهما كالآتي:

أولاً: السياسة المالية التوسعية (التمثلة في التمويل بالعجز): عندما يعجز الطلب الكلي على امتصاص العرض الكلي المتاح من السلع والخدمات في الاقتصاد (التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل)، يعني ذلك ضرورة تحفيز الطلب الكلي لسد الفجوة القائمة، وهنا تقوم الحكومة بتنشيط السياسة الضريبية وزيادة حجم الإنفاق العام لرفع مستوى الطلب من خلال الطرق الآتية:²

¹ خباياة عبد الله، مرجع سبق ذكره ص ص: 28-29

² إيداد عبد الفتاح النصور، مرجع سابق، ص ص: 271، 273.

* مضاعف الاستثمار: على أنه الرقم الذي يتضاعف به الدخل نتيجة لزيادة أولية في الاستثمار.

1- التوسع في النفقات العامة: تتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية وعلى المشروعات العامة، كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخل المحدودة أو العاطلين عن العمل أو الأطفال، وتأخذ هذه الإعانات الحكومية شكلا نقديا أو عينيا مثل: الملابس، الحليب وخدمة الصحة، وهذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار وزيادة العمالية.

2- التسريع في سداد جزء من القروض العامة: حيث أن قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد الاستحقاق يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع، ويكون ذلك عن طريق إحلال النقود وحل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي.

3- تخفيض الإيرادات الضريبية: الهدف من وراء هذا التخفيض هو بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع، حيث يشير علماء المالية إلى أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي من زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وهذا بشرط أن يتفق هؤلاء الأشخاص الذين مسهم التخفيض تلك الزيادة في صافي الدخل على السلع الاستهلاكية والخدمات ولا يكتفوا بإضافتها إلى أرصدهم النقدية، ومن هنا يقتضي أن فعالية زيادة حجم الإنفاق العام أكثر فعالية من تخفيض الضرائب، لأن مضاعف الاستثمار* في حالة زيادة الإنفاق العام يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.

ثانيا: السياسة المالية الانكماشية (التمثلة بالتمويل بالفائض): عندما يكون الطلب الكلي أكبر من مستوى العرض الكلي ويكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، عندها يتولد في الاقتصاد ضغوط تضخمية ترفع المستوى العام للأسعار نحو الأعلى، هنا تقوم الحكومة المتمثلة في وزارة المالية بمحاولة امتصاص هذه الضغوطات عبر عدة تدابير منها:

1- زيادة الإيرادات الضريبية: يستعمل هذا الأسلوب خاصة في أوقات التضخم الاقتصادي، حيث يهدف إلى امتصاص جزء من القوة الشرائية للأفراد، والحد من الاستهلاك (تقليل الميل الحدي للاستهلاك) لتخفيض مستوى الطلب الكلي، وقد يكون التخفيض مقصود نحو سلع معينة غير أساسية للحد من الاستهلاك¹، وهنا تقع في أثر سلبي آخر حيث أن المتأثر بهذه الزيادة في الإيرادات تكون فئة الدخل المتدنية.

¹ إيداد عبد الفتاح النصور، مرجع سابق، ص ص: 271، 273.

2- التوسع في إصدار القروض العامة: يعني ذلك أن تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية وبيعها للجمهور، ويكون ذلك للاقتراض إما اختياريا أو إجباريا.

3- الحد من الائتمان المصرفي: يكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة ورفع نسبة الاحتياطي وسعر إعادة الخصم، وكل هذا التأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة وبالتالي التأثير على حجم الاستثمار¹.

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية وفعاليتها

إن أدوات السياسة المالية في الاقتصاد تشتمل أيضا على مكونات المالية العامة، فإنها تحتوي على سياسات الإيرادات والتي تشتمل بالإضافة إلى سياسة الضرائب والتمويل بالعجز الذي يشمل التمويل بالتضخم، والاقتراض العام، تشتمل أيضا على الإيرادات الخاصة بالدولة.

أولاً: أدوات السياسة المالية: مثلما تستطيع الحكومة التأثير في اقتصادها عن طريق أدوات السياسة النقدية فإنها تؤثر أيضا في الاقتصاد الوطني عبر أدوات السياسة المالية، لمواجهة المشاكل والاختلالات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد عن طريق التأثير في حجم الطلب الكلي، وذلك من خلال استخدام أدوات السياسة المالية المكونة من النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية، والقروض، ويمكن إدراج أدوات السياسة المالية ووسائلها كآلاتي:

1- الضرائب والرسوم: وتنقسم الضرائب إلى قسمين

القسم الأول: ضرائب مباشرة وهي التي تفرض على ذات وجود الثروة (الدخل أو رأس المال) فتفرض ضريبة الدخل بمناسبة تحقق هذا الدخل، وتفرض ضريبة رأس المال بمناسبة وجود رأس المال، والقسم الآخر هو الضرائب الغير مباشرة وتفرض على المال عند إنفاقه كضريبة المبيعات، ضريبة القيمة المضافة وضريبة الإنتاج².

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 29.

² نزار كاظم الحيكاني، وحيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

وتعتبر الضريبة المباشرة والغير مباشرة من أهم الأدوات المالية وذلك لأنها:¹

أ- توفر للخزينة العامة الجزء الأكبر من الإيرادات؛

ب- يمكن استخدامها للتدخل في الشؤون الاقتصادية حيث يمكن مثلاً إعفاء بعض القطاعات من الضرائب بهدف تشجيع الاستثمار فيها، كما يمكن زيادتها على بعض القطاعات النشطة وتخفيضها على القطاعات المتعثرة والتي لا يقدم عليها القطاع الخاص؛

ج- تستخدم لتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تخفيض الضرائب الغير مباشرة واستخدام الضرائب التصاعدية التي تقيم علاقة موجبة مباشرة مع الدخل، وتعتبر أكثر من مقدرة المكلف.

وفي كل مرحلة يمكن للدولة زيادة أو تخفيض الضرائب استناداً للهدف الذي تريد الوصول إليه، فقد تقوم الدولة بزيادة الضرائب لمواجهة فجوة تضخمية وذلك في حال كون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، وهنا قد تقوم بتخفيض الضرائب لمواجهة فجوة انكماشية في حال إذا كان العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي.

¹ السيد محمد احمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص:220.

الجدول (1-1): الفرق بين الضريبة والرسم:

الضريبة	الرسم
- مبلغ نقدي؛ - صفة إلزامية؛ - بدون مقابل؛ - عمومية الضريبة على كل الأفراد (حسب المقدرة)؛ - تهدف الضريبة إلى تحقيق أغراض اجتماعية واقتصادية فضلا عن تمويل الموازنة العامة.	- صفة الاختيار في بادئ الأمر ثم تتحول إلى صفة إلزامية؛ - مقابل نفع خاص؛ - خاصة بفئة معينة (طالبة للخدمة)؛ - يهدف إلى تغطية كلفة الخدمة محل الرسم.

المصدر: بناء على ما ورد في: إياد عبد الفتاح النصور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص ص 223-224.

من الجدول (1-1) يتبين أن كل من الرسم والضريبة يتشابهان من ناحية الشكل، إلا أن الاختلاف بينهما يتمثل في أن الرسم يفرض مقابل خدمة معينة يطلبها الفرد ويحصل منها على نفع خاص بالإضافة إلى النفع العام الذي يعود على المجتمع ككل، بينما الضريبة تفرض بدون مقابل.

2- القروض العامة: كانت القروض العامة تعتبر وسيلة مالية استثنائية لكن في الظروف الراهنة أصبحت عادية لأن أكثر ميزانيات دول العالم أصبحت بحالة عجز، لذلك تضطر الحكومات سنويا للاقتراض، والدول لا تلجأ إلى القروض العامة إلا مدفوعة بمجموعة من العوامل الاقتصادية وهذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى ومن اقتصاد إلى آخر، فقد تكون لقروض لسد العجز الناجم عن زيادة النفقات على الإيرادات المتوفرة أو لتمويل مشاريع تنموية في البلد تعجز الإيرادات الداخلية من تغطية نفقاتها، أو يستخدم القرض لتغطية نفقات الدولة المتزايدة في فترات الكساد أو لامتناس القوة الشرائية للنقد¹، وفي الجدول (2-1) مقارنة بين القرض والضريبة:

¹ السيد محمد أحمد السريتي، وعي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص: 220.

الجدول (1-2): أوجه الاختلاف بين القرض والضريبة.

الغرض	القرض	الضريبة
التخصيص	مخصص لإنفاق معين	غير مخصص لباب معين من الإنفاق
المقابل	له مقابل متمثل في الفوائد	بدون مقابل
الإدارة المنفردة	ينشأ القرض على أساس تعاقدية	تنشأ بإدارة الدولة المنفردة
طبيعة الإيراد	إيراد نهائي	إيراد مؤقت

المصدر: بناء على ما ورد في: محمود حسين الوادي، وزكرياء أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان، 2007، ص 220.

من الجدول (1-2) يتبين أن كل من الضريبة والقرض يتحمل عبئهما الممولين باعتبار أن القرض هو عبارة عن ضريبة مؤجلة، كما يعتبران كمورد من موارد الدولة.

3- النفقات العامة: يعد من أهم وسائل السياسة المالية المستخدمة التي يمكن من خلالها زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني، فعندما تسعى الدولة إلى مواجهة فجوة تضخمية أو انكماشية تستخدم سياسة الإنفاق العام، إما لزيادة حجم الطلب الكلي أو لتخفيض حسب المشكلة التي تواجهها، فهي بذلك تستخدم الإنفاق العام للتأثير على حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة أو النقصان بحسب الحالة القائمة في الاقتصاد، حيث يمكن تقسيم النفقات العامة إلى نفقات حقيقية تستنزف جزءاً من الموارد المتاحة للاقتصاد الوطني من أجل أداء الخدمات العامة، ونفقات تحويلية تقتصر على تحويل جزء من هذه الموارد من اتجاهها الأصلي بهدف تحقيق هدف محدد.

أ- النفقات الحقيقية: تشمل كافة المصروفات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على أموال إنتاجية أو استهلاكية وتنقسم النفقات الحقيقية إلى نفقات جارية واستثمارية (رأسمالية)¹.

- النفقات الجارية: تشمل المصروفات اللازمة لتسيير المرافق العامة بصورة معتادة أي تلك اللازمة لتأدية الإدارات الحكومية المختلفة لوظائفها وخدماتها ويدخل في نطاقها المصروفات المتعلقة بالأجور والمكافآت

¹ صفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص ص: 18-19.

وكذلك أثمان مستلزمات الإنتاج من مواد أولية ووسائل نقل وما إلى ذلك، وتتصف هذه النفقات بالدورية والانتظام وتعمل الحكومة عادة على تغطيتها بالإيرادات الجارية التي تشمل الضرائب والرسوم العامة.

- **النفقات الاستثمارية:** فتشمل كافة المصروفات التي تهدف لزيادة التكوين الرأسمالي وتوسيع الطاقة الإنتاجية للدولة، فهي تتعلق بتنمية قدرات أجهزة الدولة على أداء الخدمات التي تقدمها للمواطنين والمشروعات الإنتاجية، ومثال هذه النفقات ما يصرف لبناء السدود وإنشاء محطات القوى الكهربائية، وتتميز هذه النفقات بعدم تكرارها بصورة منتظمة فهي تتغير دائما تبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها البلاد وتواجهها الحكومة عن طريق الإيرادات الرأسمالية كالقروض العامة هذا وتؤدي النفقات الحقيقية بوجه عام لزيادة الدخل القومي سواء كانت نفقات جارية تؤدي إلى خلق العديد من الخدمات العامة التي يستفيد منها مجموع المواطنين، أو نفقات استثمارية إذ تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي وتؤدي تبعا لذلك لنمو حجم الدخل القومي.

ب- **النفقات التحويلية:** فتشمل المصروفات التي تقوم بها الدولة دون أن تحصل مقابلها على سلع أو خدمات فهي تهدف بذلك إلى تحويل جزء من الموارد المتاحة من مسارها الأصلي بغرض تحقيق هدف اقتصادي أو اجتماعي أو مالي، وتنقسم هذه النفقات تبعا لأغراضها إلى ثلاث أنواع:¹

- **النفقات التحويلية الاقتصادية:** وتشمل الإعانات التي تمنحها الدولة ببعض المشروعات الإنتاجية بقصد تخفيض تكلفة إنتاجها وذلك للمحافظة على أثمان منتجاتها عند مستوى منخفض، إما إتاحة الفرصة للطبقات الفقيرة لاستهلاك هذه المنتجات أو لمعاونة هذه المشروعات على منافسة المشروعات الأجنبية في السوق العالمي.

- **النفقات التحويلية الاجتماعية:** وتشمل الإعانات التي تقدمها الدولة للطبقات الفقيرة لمعاونتها على مواجهة أعباء المعيشة، وتزايد أهمية هذه النفقات في الوقت الحاضر نظرا لاهتمام الدول المتزايد بتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين الطبقات.

- **النفقات التحويلية المالية:** وتشمل ما تقوم الدولة بإنفاقه بمناسبة مباشرتها لنشاطها المالي وتتضمن أساسا فوائد الدين العام وأقساط استهلاكه السنوية.

¹ صفاء غدير، غدير، مرجع سبق ذكره، ص: 18-19

4- عجز الميزانية: وهي سياسة مالية تستخدمها الدولة لزيادة حجم الإنفاق العام، حيث تعتمد الدولة على الإصدار النقدي بهدف تمويل المشروعات المخططة للموازنة وتخفي هذه العملية وراءها سياسة مالية توسعية لزيادة حجم الإنفاق العام وتنشيط الطلب الكلي.

وإن الدول المتقدمة لا تعتمد هذه السياسة إلا في حالات الانكماش، أما الدول النامية فتعتمد عليها بشكل مستمر نظرا لنقص الموارد العامة للدولة، كما أن نجاح مثل هذه السياسة يتوقف على حالة البلاد الاقتصادية، ففي حالة البلد المتقدم اقتصاديا الذي يعاني من كساد وهبوط في مستوى النشاط الاقتصادي لكن يتوفر فيه الجهاز الإنتاجي المرن فإن هذا التمويل عن طريق العجز سيؤدي إلى تنشيط الاقتصاد ودفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام، أما في البلدان النامية التي تعاني من ضعف وعدم مرونة في الجهاز الإنتاجي فلن يؤدي هذا العجز إلا إلى مزيد من التضخم ومزيد من العجز.

ثانيا: فعالية أدوات السياسة المالية: تكمن فعالية السياسة المالية في مدى قدرة الدولة على التأثير في النشاط الاقتصادي ومواجهة المشكلات والأزمات المالية باستخدام كل من الضرائب التي تقوم الحكومة من خلال فرضها إلى إعادة توزيع الدخل سواء كانت مباشرة (على دخل) أو غير مباشرة (على المبيعات)، وإعادة توزيع النفقات الحكومية في مجالات الخدمات والسلع وتوزيع الدين العام والقروض عن طريق بيعها لسندات، إنما تتوقف كثيرا على مدى الترابط والتناسق بينها وبين أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى (كالسياسة النقدية والمصرفية وسياسة الأجور والأسعار وميزان المدفوعات) كما تمكن فعالية أدوات السياسة المالية من خلال استعمال الوسائل الآتية¹:

1- فعالية سياسة الإنفاق العام: تسيطر فكرة الرقابة الضريبية على أهم بنود نظرية الضريبة كجزء من السياسات المالية في التحكم بعوامل الإنفاق العام وذلك لأن الضريبة أصبحت تقوم في العصر الحديث بوظائف متعددة، أهمها أنها وسيلة التمويل الأولي في ميزانيات معظم دول العالم ومن ثم فإنها تؤثر تأثيرا حقيقيا في حجم الإنفاق الكلي، ومن ثم في معدل النشاط الاقتصادي، وبهذا تدخل الضريبة في معالجة التضخم مع تخفيض تيار الإنفاق الحكومي لغرض تخفيض الأسعار من خلال الضرائب المباشرة وغير مباشرة.

¹ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، المكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، 2000، ص: 248.

2- فعالية سياسة الدين العام: وتشمل الآتي

- فعالية الاقتراض من الأشخاص والمشروعات: إن الهدف منها امتصاص الفائض من دخول الأفراد وتقليل إنفاقهم في سوق السلعة "السندات الحكومية"؛*

- فعالية الاقتراض من الجهاز المصرفي: إذا تم تمويل القروض العامة عن طريق الأموال المعدة للاستثمار فغن ذلك سوف يقلل من حجم الإنفاق الاستثماري الخاص.

3- فعالية الرعاية على الأسعار والأجور: ترتبط فعالية سياسة الدخل "السياسة الأجرية"*** بالتضخم

الناجم عن زيادة التكلفة أو تضخم الأجور والذي ينبع أساسا من الزيادة السريعة في أجور العمال في الوقت الذي لا تحقق فيه إنتاجية نفس معدلات الزيادة في الأجور فينبغي في هذه الحالة لتجنب نفس معدلات الزيادة في الأجور الزيادة الإنتاجية لتجنب هذه الآثار لابد من إتباع سياسة الأجور اللامركزية أو سياسة الدخل.

أما فعالية الرقابة على الأسعار فهي مرتبطة أساسا بحرص الحكومات على علاج التضخم وذلك يوضع القيود التي تمنع ارتفاع الأسعار بحكم القانون خاصة وأن استمرار ارتفاع الأسعار بسبب إزعاج الحكومة.¹

المطلب الثالث: آلية عمل السياسة المالية

يمكن توضيح آلية عمل أدوات السياسة المالية عندما تستخدم إما لمعالجة فجوة ركودية يعاني منها الاقتصاد أو فجوة تضخمية في الاقتصاد.

أولاً: حالة الكساد الاقتصادي: يظهر الكساد في الاقتصاد حينما يعاني من حالة انخفاض مستوى الطلب

الكلي والمقترن بعجز تصريف المنتجات، مما يعني أيضا عدم وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة بأنواعها، أي أن النشاط الاقتصادي يمر بحالة تباطؤ وفي مثل هذه الحالة فإن السياسة المالية تستخدم على النحو الآتي:

*السندات الحكومية: هي -صكوك دين- تصدرها الحكومات الوطنية، ينظر إليها عادة باعتبارها سندات خالية من المخاطر، وذلك بسبب قدرة الحكومة على رفع الضرائب أو طبع عملات إضافية لسداد هذه السندات عند تاريخ الاستحقاق.

**السياسة الأجرية: هي سياسة تنفذ نتيجة للتضخم الناشئ عن زيادة التكلفة أو تضخم الأجور وفقا لبعض الإجراءات منها: تحديد الأجور أو تجميدها أو تحديد معدلات الزيادة فيها بطريقة تحكيمية، تحديد وزيادة الحد الأدنى للأجور في الفترات التضخمية زيادات متدرجة.

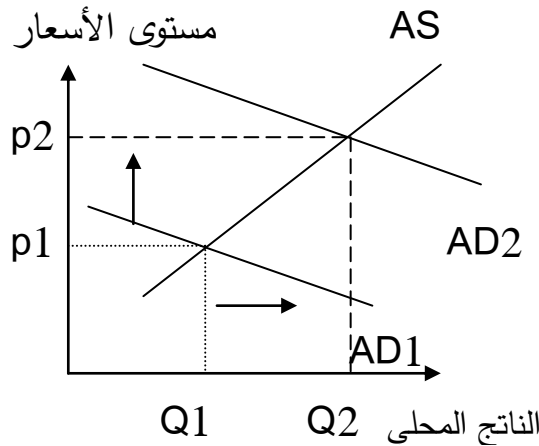
¹عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص: 248.

1- زيادة مستوى الإنفاق الحكومي العام: ولعل هذا يذكر بما نادى به كينز لدى حدوث الكساد الكبير في بريطانيا، فهنا يأتي دور الدولة التي تعمل على زيادة الإنفاق وبالتالي دوران عجلة الاقتصاد، فإنفاق الدولة هو بمثابة دخول للأفراد وبالتالي يؤدي زيادة دخول الأفراد إلى زيادة الطلب الكلي، وتؤدي زيادة الطلب لمؤسسات إلى زيادة إنتاجها ومنه الاحتياج إلى أيدي عاملة جديدة وزيادة التوظيف مما يؤدي إلى علاج مشكل البطالة والكساد ودفع عجلة التنمية إلى الأمام¹.

2- تخفيض الضرائب: كما قد تلجأ الحكومة إلى تخفيض الضرائب بدلا من زيادة الإنفاق العام أو إعطاء إعفاءات ضريبية للمواطنين مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي لأن تلك الضرائب التي كانت تقتطع من المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها أو التخلي عنها، وبالتالي تصبح نسبة الاقتطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي المخصص للإنفاق الاستهلاكي والادخار، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي².

3- المزج بين الحالتين: وقد تستخدم الحكومة الاثنتين معا أي زيادة مستوى الإنفاق العام وتخفيض الضرائب، وذلك بما يخدم الاقتصاد أجل دفع عجلته والخروج به من حالة الكساد كما هو مبين في الشكل أدناه³.

الشكل رقم (1-1): السياسة المالية التوسعية.



¹ خالد واصف الوزني، وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيقي، ط7، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص: 327.

² محمود حسين الوادي، وزكرياء أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص ص: 216-217.

³ أحمد الأشقر، مرجع سبق ذكره، ص: 189.

AS: العرض الكلي

AD1: الطلب الكلي قبل إتباع سياسة توسعية

AD2: الطلب الكلي بعد إتباع سياسة توسعية.

المصدر: خالد واصف الوزني، وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيقي، ط7، دار وائل للنشر، الاردن، 2005، ص: 327.

يبين الشكل (1-1) إتباع سياسة توسعية وذلك بزيادة الإنفاق وخفض الضرائب مما أدى إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من AD1 إلى AD2 مما يعني زيادة الطلب الكلي والنتيجة المحلى.

ثانيا: حالة التضخم الاقتصادي: والمتمثل في ارتفاع متواصل في المستوى العام للأسعار ويتمثل دور السياسة المالية أساسا في محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية، وذلك عن طريق اتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد على¹:

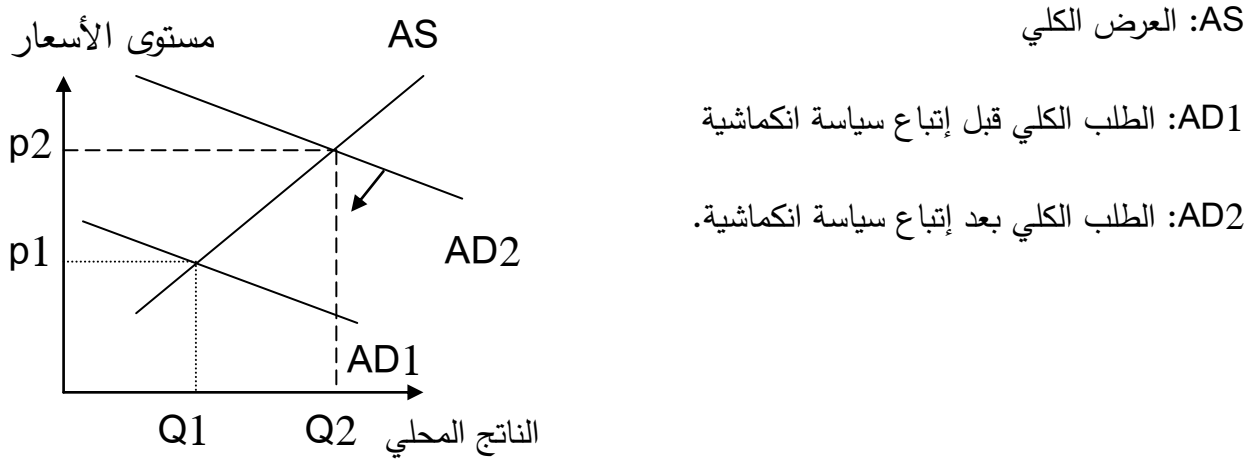
1- تخفيض مستوى الإنفاق العام: والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي الذي بدوره يكبح مستوى الأسعار.

2- رفع مستوى الضرائب: مما يؤدي إلى تخفيض الدخل التصرفي وبالتالي تخفيض الطلب ويؤدي تخفيض الطلب إلى كبح مستوى الأسعار.

3- المزج بين الحالتين: أي تخفيض مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب من أجل الخروج من حالة التضخم ويبين الشكل الآتي السياسة المالية الانكماشية في حالة التضخم من خلال الرسم البياني.

¹ خالد واصف الوزني، وأحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص: 328-329.

الشكل رقم (2-1) السياسة المالية الانكماشية



المصدر: خالد واصف الوزني، وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيقي، ط7، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص: 329.

يبين الشكل (2-1) إتباع سياسة مالية انكماشية وذلك بخفض الإنفاق وزيادة الضرائب، مما أدى إلى انتقال منحني الطلب الكلي من الوضع AD1 إلى AD2 وخفض الأسعار من P1 إلى P2، وبالتالي تسعى إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار.¹

المبحث الثالث: العوامل المحددة، المؤثرة والمتأثرة بالسياسة المالية

لقد عرفت السياسة المالية بأنها دراسة الآثار القانونية، السياسية والاقتصادية لإيرادات ونفقات الموازنة العامة لذلك هناك محددات وعوامل متعددة منها ما يؤثر بالتشجيع ومنها ما يؤثر عكس ذلك، لهذا ينبغي مراعاة هذه الآثار المتنوعة، كما يرتبط التفاعل بين السياسة المالية والسياسة النقدية بالتبادل والتزامن وتأثير كل منهما على أهداف الآخر، ولذلك تحاول أن تعرض إلى التأثيرات المختلفة والمتداخلة لكل من السياستين الحالية والنقدية.

¹ خالد واصف الوزني، وأحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص: 329.

المطلب الأول: محددات صياغة السياسة المالية

هناك مجموعة من المحددات التي تؤثر في السياسة المالية التي ترسمها الدولة وهذه العوامل تتمثل في الآتي¹:

أولاً: مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفاء: اتضح أن الضرائب تعد الرافد الأساسي للإيرادات العامة، وتتناسب أهميتها في الإيرادات العامة تناسباً طردياً مع درجة التقدم الاقتصادي للدولة، وكما تزداد أهمية ضريبة الدخل كلما ازداد تقدم البلد اقتصادياً، أما الوعي الضريبي فيقصد به أن يكون لدى المكلف حس وطني يحفزه على عدم إخفاء دخله أو بعضه أو عدم إتباع أساليب تؤدي إلى تخلصه من دفع ما يترتب عليه اتجاه مجتمعه.

ولاشك أن العدالة وإخلاص المسؤولين في أدائهم وحسن توزيع النفقات العامة بحيث يلمس المواطن ثمن تضحياته بالضريبة على شكل خدمات تقدمها حكومته مما يؤدي إلى زيادة الوعي الضريبي ...

أما كفاءة الجهاز الإداري الذي تتاط به الضرائب فإن المقصود بها أن يتولى شؤون الضرائب ابتداء من التشريع (سن القوانين التي تعينها وتحدد نسبها)، مروراً باللوائح التنظيمية التي تترجم تلك القوانين إلى إجراءات وانتهاءً بالربط والتحويل، كل هذا يسهم إسهاماً كبيراً في توسيع المجال أمام مخططي السياسة المالية لتحقيق الأهداف العامة المنشودة، ولاشك أن لكفاءة الجهاز الإداري دور كبير في الحد من التهرب الضريبي من جهة، وزيادة الوعي الضريبي من جهة أخرى.

ثانياً: وجود سوق مالي: من السياسات التي يتبعها البنك المركزي للتأثير على الأوضاع الاقتصادية سياسة السوق المفتوحة، وبالتالي فإن وجود سوق مالي يوفر أو يفتح مجالاً كبيراً أمام واضعي السياسة المالية والنقدية في رسم السياسة المالية المناسبة، وهذا يقودنا إلى أن وجود سوق مالي منظم في بلد معين، يؤدي إلى تحديد ووضع سياسات مالية ملائمة لأهداف السياسة الاقتصادية ولا يمكن اعتماد سياسة مالية ناجحة في بلد لا يوجد فيه سوق مالي، كما يستطيع البنك المركزي استخدام سياسة السوق المفتوحة أن يؤثر تأثيراً

¹ حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص: 186.

مباشراً وفعالاً في وسائل الدفع المتاحة والمتداولة في الاقتصاد القومي، بمعنى التأثير على درجة سيولة سوق النقد والأوراق الأخرى (سلع، رأس مال وأصول حقيقية) ومن ثم إمكانية خلق نقود إضافية (داخلية)¹.

ثالثاً: مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها: تتولى المؤسسات العامة مسؤولية النفقات كل في مجال اختصاصها كما يرسم لها في الميزانية على اختلاف تصنيفها وتقسيمها، وبالتالي فإن لمستوى الغدارة في المؤسسات العامة دوراً هاماً في ترجمة مفردات الميزانية إلى ما تهدف إليه، وعندما يخطط واضعو السياسة المالية فإنهم يراعون كفاءة هذه المستويات لاختيار السياسة الملائمة، فإذا كانت النفقة التي تحدد لمؤسسة معينة يحسم استغلالها وتنفق في المجال الذي خصصت له، دون تبذير أو خطأ أو إسراف، فهذا يدل على كفاءة إدارة المؤسسة ونزاهتها وأهميتها.

رابعاً: وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية: إن معظم السياسة النقدية والمالية تمر خلال الجهاز المصرفي الفعال الذي يقع في قمة البنك المركزي والذي يشمل جميع المؤسسات المالية والبنوك بأنواعها تجارية كانت أو متخصصة، وبالتالي فإن الصيغة التي توضع بها السياسة المالية تعتمد على الجهاز المصرفي لأنها تنفذ عبر هذا الجهاز وبالتالي فإن الإطار الذي توضع فيه السياسة يتحدد بفكرة الجهاز المصرفي وكفاءته².

هذه المحددات تكون أمام واضعي السياسة المالية يأخذونها بحسبانهم، ويختارون على أساسها السياسات التي تتلاءم مع هذه المعطيات وذلك لضمان نجاح سياستهم المالية³.

¹ أحمد فريد مصطفى، وسهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي للبيرو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص: 60.

² حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص: 187.

³ حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، عمان، 2001، ص: 295.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة المالية

لقد عرفت المالية العامة بأنها دراسة الآثار القانونية والسياسة الاقتصادية لإيرادات ونفقات الموازنة العامة لذلك هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية منها ما يؤثر بالتشجيع ومنها ما يؤثر عكس ذلك، لهذا ينبغي مراعاة هذه الآثار المتنوعة وذلك على النحو التالي¹:

أولاً: العوامل السياسية: إن كل نظام ضريبي هو ناتج عن قرار سياسي، حيث أن هذا التأثير في السياسة على الضريبة وجد منذ قديم الزمان، وقد مس كل من الدول المتقدمة والمتخلفة.

كانت السياسة المالية حتى سنوات قليلة خلت هي الخادمة للسياسة المسؤولة عن إمدادها بالأموال لنفقاتها وفي الحاضر أصبحت السياسة المالية هي المعاون للسياسة بالإضافة إلى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية التي أسندت لها.

إن التأثير المتبادل بين السياسة والمالية والعوامل السياسية يظهر بوضوح لأن الاقتطاع العام من الدخل الوطني جد هام، كما أن تحديد قيمة هذا الاقتطاع وتحديد توزيعه وقرارات استعماله تثير مشكلات سياسية هامة، ويمكن توضيح الأثر المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية في نقاط ثلاث:

أ- تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية: يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية سواء عن طريق النظم السياسية، حيث أن كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية يستخلص من هذا الواقع سلطة سياسية أعلى من السلطة النابعة عادة من الأحكام القانونية التي تحدد نظامه وخير دليل سلطة البرلمان واختصاصه المالي وتفوق وزير المالية لأنه الوحيد المسئول عن تحقيق التوازن بين نفقات وإيرادات الدولة، كما له الحق في الإطلاع على جميع القرارات التي يمكن اتخاذها من طرف زملائه والمتعلقة بالنفقات، ومن أجل السماح له بإنجاز عمله المالي اعترف له بامتيازات قانونية اشتق منها زيادة سلطته السياسية.

كما يمكن للسياسة المالية أن تمارس تأثيرها على الحياة السياسية من خلال تأثيرها على الأحداث السياسية ذات الأصل المالي أي الناتجة عن أسباب مالية وضريبية كوطأة العبء الضريبي على الطبقات الفقيرة.

¹ درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، اطروحة دكتوراه، 2005-2006، ص: 64.

ب: تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية: يمكن أن ينظر لهذا التأثير من ناحيتين: فمن ناحية تأثير البيانات السياسية نجد أن الطبقة الحاكمة في أي تاريخ تمثل عنصرا هاما للتوجه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية وحجم توزيع النفقات وتحصيل الإيرادات بكيفية بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد، أي أن الفئة ذات التفوق السياسي تستعمل سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية أو حتى عن طريق النفقات العامة التي أصبحت تستخدم كوسيلة تأثير اجتماعي واقتصادي قوية مثل نما هو معروف بالنفقات الحكومية والإعانات.

أما من ناحية تأثير الوقائع السياسية، هو أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات وما تحدثه من تغيرات في قيمة ومحل النفقات العامة، ومن هذه الوقائع السياسية نجد الأحداث العسكرية وما لها من أثر واضح على السياسة المالية، ويمكن تتبع تطور السياسة المالية من خلال تطور الظواهر العسكرية، فميلاد الضريبة مثلا مرتبط بظهور الحملات العسكرية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن الحروب عادة تترك خلفها آثار مالية، مثل عبء القروض ونفقات إعادة التعمير، لذلك يجب معالجة هذه النفقات الاستثنائية بطرق استثنائية كالقروض القهرية أثناء الحرب، زيادة على الحروب نجد كذلك الاضطرابات الاجتماعية التي هي الأخرى لها انعكاسات على السياسة المالية، عادة تؤدي هذه الاضطرابات إلى عرقلة عمل المصالح الضريبية الذي ينعكس هو الآخر على التحصيل الضريبي.

نجد في الوقت المعاصر ملامح التدخل بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية تظهر جليا أثناء الحملات الانتخابية، قد يأخذ البرنامج طابعا ماليا مثل المطالبة بتخفيض الضرائب، أو إلغاء نوع معين من الضرائب، حيث تنفيذ أي برنامج سياسي يكون عن طريق نفقات جديدة.¹

ج: التأثير المتبادل بين الموازنة العامة والعوامل السياسية: الميزانية هي ذلك التصريح الدوري الممنوح من البرلمان إلى السلطة التنفيذية بتحصيل الإيرادات وصرف فت، ومن هذا يظهر جليا التفوق التشريعي على السلطة التنفيذية الناتج عن تطور تاريخي طويل، كما توجد علاقة وثيقة بين الموازنة والبرلمان، وقد ظهرت الموازنة أحيانا كعامل لدعم البرلمان وأحيانا أخرى عامل لاندثاره، وأخيرا غن المتتبع للعلاقات المتبادلة بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية يلاحظ أنهما سياستان لا يمكن الفصل بينهما، فمن الناحية التقنية نجد أن القرار الخاص بكمية الإنفاق والقرار الخاص بتمويل هذا الإنفاق، فلا يمكن اعتبارهما قرارين منفصلين.

¹ درواسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص: 65

وأخيرا نخلص إلى أن إمكانيات عمل السياسة المالية على الوجه الصحيح تكون أكبر في النظم السياسية ذات الحكم الديمقراطي، كما أن فعالية أداء السياسة المالية في الدول المستقلة أكبر منها في الدول المستعمرة.¹

ثانيا: العوامل الإدارية: من العوامل الهامة التي تؤثر في السياسة المالية نجد العوامل الإدارية فهي تؤثر في السياسة المالية وتتأثر بها، ومن أهم جوانب السياسة المالية تأثرا بالجهاز الإداري هو الجانب الضريبي، لذلك فإن النظام الضريبي يجب أن يتكيف حتما مع الهياكل الموجودة، حيث أن الجهاز الإداري الكفاء يهيء للسياسة المالية فعالية كبيرة في تحقيق أهدافها.²

تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية تأثير متبادل فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر وذلك على النحو التالي:

1- تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية: إن هذا التأثير هو تأثير مزدوج فهناك أثر البنات الإدارية، وكذلك تأثير السياسة الإدارية وذلك على النحو التالي:³

أ: تأثير البنات الإدارية على السياسة المالية: هناك بعض البنات الإدارية تحتاج إلى نفقات كثيرة لأنها تحتوي على عدد كبير من المرافق وما تتطلبه من عنصر بشري ومالي قد لا يكون متوافر في الدولة المعينة، كذلك في حالة اعتماد الأسلوب اللامركزي على نحو موسع فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات لأن الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية تميل عادة إلى المبالغة في نفقاتها، كما أن هناك اتجاه مفاده أن الإدارة المحلية أقل صلاحية من الإدارة المركزية من ناحية تحصيل الضرائب، ويرجع ذلك لندرة الكفاءات الإدارية في الهيئات المحلية بالإضافة إلى المرتبات الأقل والوضع الأدنى، لكن هذه النتيجة ليست حتمية لأنه يمكن اعتبار الهيئة المحلية إدارة سيئة بل قد تكون أفضل من الإدارة المركزية. **ب: تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية:** للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشآت الإدارية، فبناء المصانع والمنشآت العامة في جهة ما تكون مصدر موارد مالية هامة لما يفرض على المصنع من ضرائب مختلفة، كما أن هذا المصنع يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي للناحية عن طريق تنمية الاستهلاك ومنه زيادة الموارد المالية، وهذا ما لا نجده في المناطق التي تنعدم بها المصانع ومؤسسات

¹ درواسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص: 65

² نفس المرجع السابق، ص: 66

³ نفس المرجع السابق، ص: 66

العمل لما تعانيه من صعوبات مالية جمة، لأنه مع غياب الأنشطة الاقتصادية فمن الصعب فرض ضرائب هامة.

2- تأثير السياسة المالية على المؤسسات الإدارية: كما تؤثر العوامل الإدارية في السياسة المالية وهذه الأخيرة هي الأخرى تؤثر في الكيانات الإدارية تأثير مزدوج فهناك تأثير على المؤسسات الإدارية، وكذلك تأثير على السياسة الإدارية وذلك كما يلي:¹

أ: تأثير العمليات المالية على المؤسسات الإدارية: نجد على الساحة الإدارية أن أي جهاز يمارس اختصاصات مالية فإنه يستمد من ذلك تدعيماً لسلطاته كما أن الحكم على مدى استقلالية الهيئات اللامركزية يتبع مدة استقلالها المالي أي على مدى السلطات المالية الممنوحة لها ولهذا لا يكون الاستقلال حقيقياً إلا إذا كان للهيئة المحلية إيرادات مستقلة مثل: إيرادات أملاكها (الدومين) مع التمتع بحرية الإنفاق، دون اللجوء إلى السلطة التشريعية للحصول على التصريح بالإنفاق، وفي حالة انعدام الحرية المالية للهيئة المحلية تكون اللامركزية صورية حتى وإن كانت لها اختصاصات قانونية واسعة ومنه يمكن القول أن استقلال المالية هو مقياس حقيقي للامركزية.

إضافة إلى ما سبق نجد كذلك وظيفة المحاسب العمومي (أمين الخزينة) الذي يقوم بمراجعة صحة عملية الإنفاق قبل إجراء عملية ولهذا يصبح المحاسب والمراجع لأعمال المدير الذي يأمر بالصرف دون أية ضغط من طرف هذا الأخير على الأول، ومنه يتضح أن الاختصاص المالي للمحاسب والمسؤولية التي يتحملها في حالة ارتكاب أخطاء يستخلص منها المحاسب سلطة إضافية ولهذا أصبح بفضل اختصاصاته المالية أحد الموظفين الأكثر نفوذاً في الدولة.

ب: تأثير العمليات المالية على السياسة الإدارية: إن تأثير السياسة المالية على السياسة الإدارية يتضح بالنسبة للجماعات المحلية والمنشآت العامة حيث أن السياسة الإدارية لهذه الهيئات محكومة باعتبارات مالية ففي حالة توفر الموارد المالية الناتجة من أملاكها أو ضخامة الوعاء الضريبي، فعندئذ تكون سياسة توسعية فهناك نفقات مختلفة واستثمارات عديدة تسمح بتحسين التنمية المحلية لما توفره من مرافق عامة جديدة، أما إذا كانت الموارد المالية غير كافية حينئذ يجب على الهيئات المحلية إتباع سياسة مالية انكماشية أي محدودة أي أنها تكتفي بالمرافق الضرورية فقط دون تجديد أو جديد.

¹ درواسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص: 67.

ونخلص في الأخير أنه هناك تأثير متبادل بين السياسة المالية والعوامل الإدارية، بحيث أن كلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر وحتى تحقق السياسة المالية أهدافها فلا بد أن يتوفر الجهاز الإداري الكفاء الذي تتوفر فيه الإمكانيات البشرية الفنية وإلا كان جهازا جامدا ويكون معوقا فعليا لفعالية السياسة المالية وهذا ما نجده في الدول المتخلفة وأخيرا يمكن القول أن الجهاز الذي يساعد السياسة المالية في أداء مهامها هو ذلك الجهاز الإداري المقتصد في نفقاته البسيط في تكوينه، سريعا في مهامه.

المطلب الثالث: التفاعل بين السياسة المالية والسياسة النقدية

تحتل السياسة النقدية والمالية مكانة هامة ضمن السياسات الاقتصادية، باعتبار أن السياسة المالية مدعمة للسياسة النقدية وهما يمثلان العناصر الأساسية للسياسة الاقتصادية للدولة، ويرتبط بعضها ببعض ارتباط وثيقا مما يستلزم وجود توافق مع الإجراءات والتدابير المتخذة من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي، الذي أصبح على السياسة المالية أن توازن مالية الدولة بما يتفق ويتلاءم مع توازن الاقتصاد الوطني وتطبيقهما على أرض الواقع يحدث بشكل متزامن ويمكن تلخيص ذلك كالآتي:

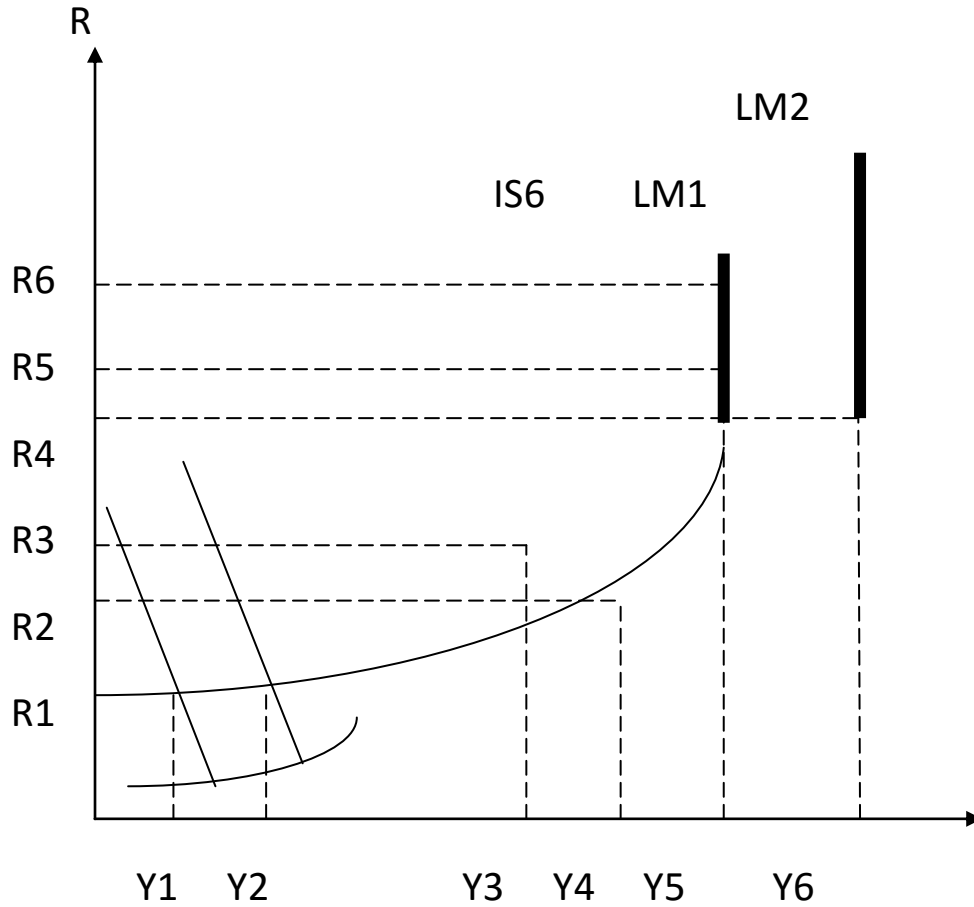
الشكل (1-3): الفرق بين السياسة المالية والسياسة النقدية.

* السياسة المالية تعالج مصادر الإيرادات العامة والنفقات العامة. * السياسة النقدية تعالج المشاكل النقدية في الدولة.	من حيث المعالجة
* السياسة المالية مرتبطة في دائرة الموازنة العامة ووزارة المالية * السياسة النقدية مرتبطة بالبنك المركزي.	من حيث الارتباط
* السياسة المالية تنفذ من قبل السلطة التنفيذية وتقرر من قبل السلطة التشريعية. * السياسة النقدية فتقرر وتنفذ من قبل البنك المركزي.	من حيث القرار

المصدر: طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 202.

ولإظهار مثل هذا التداخل بيانيا، يمكن اعتماد الشكل (1-4) الذي يبين الآثار المتبادلة بين السياستين من خلال الآثار النقدية للسياسة المالية.

الشكل (4-1) التفاعل بين السياستين المالية والنقدية.



المصدر: نزار كاظم الخيكاني، وحيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية: الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ط2، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص: 91.

بشكل واضح بين المدى من 4 إلى 0 وبالنظر إلى استمرار السياسة المالية بالتوسع عن طريق زيادة النفقات الحكومية وتخفيض الضرائب فإن ذلك يؤدي إلى انتقال المنحنى IS_2 إلى IS_3 عند مستوى التوازن 0 و IS_3 عند المستوى التوازني الجديد q وبالتالي ارتفاع سعر الفائدة إلى R_5 مما يشكل أثراً سلبياً يشبه أثر الإزاحة أو التضخم، وينعكس بالتالي على حجم الاستثمار الخاص، مما يتطلب تدخل السلطة النقدية لتقويض هذا الأثر السلبي على الاستثمار الناتج عن ارتفاع سعر الفائدة، ويتضح من ذلك أيضاً أن مسألة الاستمرار في التوسع المالي يفرض تحرك السياسة النقدية عن طريق زيادة عرض النقد مما يؤدي إلى انتقال

المنحنى LM1 إلى LM2 وبالتالي انخفاض سعر الفائدة من R5 إلى R4 وفي هذه الحالة يحدث التفاعل بين السياستين.¹

وهذا يتطلب بالضرورة في مسألة اعتماد السياسة النقدية التوسعية في هذا المجال أن لا يكون الاقتصاد في مستوى مسببا للتضخم، لأن الوصول إلى مرحلة التوازن q أي مرحلة الاستخدام الشامل يؤدي إلى الاستمرار بالتوسع في زيادة عرض النقود وإلى انخفاض سعر الفائدة ومن ثم زيادة حجم الاستثمار وبالتالي انتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليمين والذي يخلق بدوره فائضا في الطلب بالقياس إلى حجم العرض الكلي.

ثم تداخل وتأثير متبادل بين المتغيرات المالية والنقدية وهذا يستوجب إقامة التنسيق والتعاون بين السياستين، إذ يؤكد البعض على أن استخدام السياستين المالية والنقدية على انفراد لم يعد دواء عاما وشاملا لمعالجة المشاكل الاقتصادية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي فغالبا ما تؤدي الإجراءات المستقلة بين السلطات المالية والنقدية إلى سياسات غير منسقة وبالتالي إخراج الاقتصاد إلى اتجاهين متضاربين، وفي هذا الصدد يرى الكثير من الاقتصاديين أن هناك عدة توليفات للمزج بين السياستين المالية والنقدية وهي:²

أولاً: سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية انكماشية: وهذه من شأنها أن تساعد على إنعاش الطلب والعمالة وفي نفس الوقت تعمل مثل هذه التوليفة على إحداث الضرر بالاستثمار وبالتالي في النمو في الأجل الطويل، لكن مدى هذا التأثير يتوقف على مدى حساسية الاستثمار للتغير في سعر الفائدة.

ثانياً: سياسة مالية انكماشية مع سياسة نقدية توسعية: وهذه التوليفة قد تكون في صالح الاستثمار لأن الجمع بين الانكماش المالي والتوسع النقدي سيؤدي إلى تدني أسعار الفائدة وزيادة الاستثمار، هذه تتوقف على مدى حساسية الاستثمار للتغيرات في أسعار الفائدة، ولكن لا تكفي الزيادة في الاستثمار للتعويض عن الانخفاض في الإنفاق الحكومي وبالتالي انخفاض الدخل وفرص العمل.

ثالثاً: سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية توسعية: فطالما أن المعروض النقدي مناسب لأسعار الفائدة فإن التوسع المالي سيتسبب بزيادة الدخل وفرص العمالة دون الإشارة إلى زيادة الاستثمار والنمو.

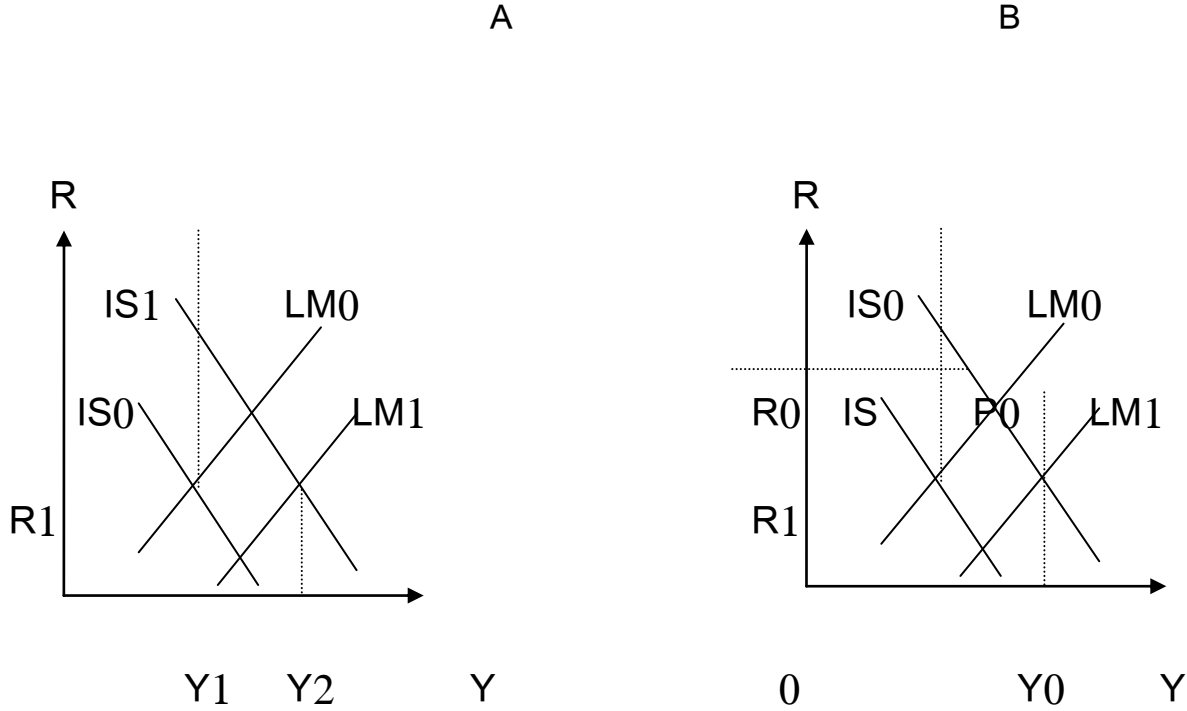
¹ نزار كاظم الخيكاني، وحيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص: 91.

² نفس المرجع السابق، ص: 93-94.

رابعاً: سياسة مالية انكماشية مع سياسة نقدية انكماشية:

تستخدم مثل هذه التوليفة في الغالب لمواجهة معدلات التضخم المرتفعة.

(الشكل 1-5): عملية مزج السياستين المالية والنقدية في ضوء معيار (IS-LM).



المصدر: نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية: الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ط2، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص: 95.

من الجدير بالذكر أن معيار (IS-LM) يكشف من الناحية النظرية البحتة أن السياستين المالية والنقدية التوسعيتين تكونا أكثر فائدة لاقتصاد يعاني من الركود كما في الشكل A أما في مجال اعتماد السياستين المالية والنقدية ذات اتجاه معاكس فإنها تؤدي إلى حالة من عدم اليقين حول النتائج المتوقعة خاصة وأن مقدار التغير في الوسائل المستخدمة سيعتمد على حالة الاقتصاد السائد قبل استخدام هذه السياسات، وبشكل عام إذا ما أخذنا الشكل B لوصف هذا الشكل المعاكس فإن مستوى الاستخدام الكامل تقريباً يتحقق عند مستوى السعر P0 ومستوى إنتاج Y0 ومع ذلك يكون سعر الفائدة غالباً عند المستوى R0.¹

¹ نزار كاظم الخيكاني، وحيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص: 95.

ومما تجدر الإشارة في هذا المجال أن طبيعة الترابط بين السياستين المالية والنقدية يعد موضوعاً مهماً في الاقتصاد الكلي خصوصاً إذا ما كان التركيز في هذا المجال يعتمد على اختيار المزيج الأمثل من السياستين المذكورتين لتحقيق الأهداف التي من شأنها التأثير إيجابياً على الأداء الاقتصادي، وبالأخص إذا ما كانت هناك علاقة وثيقة بين السياستين تتمثل بتنفيذ العجز الذي بدوره قد يؤدي إلى زيادة عرض النقد وبالتالي إلى التضخم، ولكن في حالة وجود كساد وتوقعات بانخفاض الأسعار فإن ذلك قد يحفز عجلة الاقتصاد ويخلق توقعات عاكسة لانخفاض الأسعار، فضلاً عن أهمية ذلك في التقليل من الصعوبات المرافقة لهذه السياسات، إذ أن تعارض السياستين من حيث الفعاليات واختلاف درجة تأثير كل منهما وما ترافقها من صعوبات قد يعمل على إضعاف الجدوى من استخدامهما على انفراد، وبالنظر لوجود المزايا لكل منهما والتدخل الموجود بينهما ولأن الإجراءات النقدية والمالية تعد بمثابة وسائل فعالة في المراقبة الاقتصادية العامة، فإن مسألة التنسيق بينهما يصبح أمراً ضرورياً¹. يمكن إعطاء مبررات التنسيق بينهما كالآتي:

¹ نزار كاظم الخيكني، وحيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص: 96.

الشكل (1-6): مبررات التنسيق بين السياسة المالية والنقدية.

إن الإجراءات المالية تميل لأن تكون واسعة النطاق سواء من حيث الحجم أو المدى، بينما تتجه الإجراءات النقدية لأن تكون محدودة بالنظر لانحسار نطاقها بشكل رئيسي في القطاع المالي.

غالبا ما ينطوي على التغييرات في الإيرادات والنفقات تغييرات في تمويل الميزانية العامة وبالتالي دائما التفاعل والتعاون بين السياستين المالية والنقدية والمزج بينهما.

إذا كانت الإجراءات المالية تميل بصفة خاصة إلى تشجيع التوسع الاقتصادي فإنها أقل قدرة في معالجة التضخم، بينما الإجراءات النقدية فهي عكس الإجراءات المالية.

إن استخدام سياسة دون أخرى قد يسبب حدوث مشاكل تحول دون تحقق الأثر المطلوب منها أو الحد من فاعليتها وقدرتها على التأثير المرغوب.

غالبا ما تؤثر سياسات الأحزاب المختلفة في كيفية التعامل مع مشاكل الاقتصاد الكلي مما يجعل تحرك السياسة المالية بحرية والسعي لتحقيق أهداف قد تكون متضاربة مع أهداف السياسة النقدية، الأمر الذي يقضي إلى التباين بين السياستين أكثر فأكثر وإلى نتائج غير مرغوبة.

المصدر: نزار كاظم الخيكاني، وحيدر يونس موسوي، السياسات الاقتصادية: الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ط2، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص: 96-98.

من الشكل (1-6) إن التنسيق بين السياستين لا يعني الاستمرار في اعتماد أسلوب محدد من المزيج على الدوام، ذلك أن العلاقة بين أدوات كل منهما قد لا تكون ثابتة عبر الزمن فهناك عوامل لا بد من أخذها بعين الاعتبار عند اختيار مزيج معين، من أهمها الظروف التي يتعرض لها الاقتصاد سواء في حالات مثل الركود أم الانتعاش وتغير اتجاهات الطلب الكلي، فضلا عن مدى ارتباط الدول بالعلاقات الاقتصادية مع الخارج ومدى تأثير ذلك على سياسة ما أو تغييرها وتعديلها.

لذلك وبدون شك فإن مسألة التسليم بهذه الأمور وفي ضوء اهتمام السياستين بأهدافهما الرئيسية التي تنحصر في تخفيض معدلات التضخم ومعالجة البطالة وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة، يمكن ان

يساهم في تجاوز التعارض بين أهداف السياسة الواحدة، وهنا ستتمكن السياستين مجتمعتين من لعب دور مهم في تحقيق هذه الأهداف خصوصا وأن هناك علاقات متبادلة فيما بينهما.¹

¹ نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 98

خلاصة الفصل الأول:

لسياسة المالية هي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية والمتمثلة في استخدام الدولة للإيرادات العامة والنفقات العامة ولتحقيق التوازن بين جانبي الموازنة العامة للدولة ولتحقيق أهداف اقتصادية معينة، كالاستقرار الاقتصادي والقضاء على البطالة بالإضافة إلى التوزيع العادل للدخل، وتختلف السياسة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وتتنوع أدوات السياسة المالية بين الأدوات المقصودة التي تحتاج إلى التدخل الدائم من صانعي القرار والأدوات التلقائية التي تعمل دون الحاجة إلى تدخل من الحكومة.

والسياسة المالية تتأثر بمجموعة من العوامل منها درجة الوعي الضريبي في المجتمع، تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها، وتوفير سوق مالي ووجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية.

كما السياسة المالية المعاصرة قد شهدت تطورات جوهرية أين أصبحت أداة الدولة لتوجيه الإنتاج والإشراف على النشاط الاقتصادي دون تعرض لمراحل الكساد والرواج التي تعصف به بين الحين والآخر.

وانتقلت معظم الدراسات النظرية على وجود أهمية شديدة للتنسيق بين السياسات المالية والنقدية في الدول بهدف الوصول إلى تحقيق أهداف كل منهما وعدم إعاقة إحداها للأخرى في الوصول إلى هذه الأهداف.

حيث إن كل من السياسات المالية والنقدية تؤثر في أهداف السياسة الأخرى وأن عدم التنسيق بين السياستين له أثر سلبي في هذا المجال كما أن عدم التنسيق يؤثر على التوازن الاقتصادي العام.

الفصل الثاني

تمهيد

يعتبر البترول مادة حيوية وأساسية للصناعة والتجارة الدولية إذ يؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذه السلعة التي كان لها الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية. وقد أدت مميزات النفط وأهميته الاقتصادية والطاقوية والسياسية إلى أن تكون أسعار البترول هي الأخرى متميزة عن باقي أسعار السلع الأخرى سواء في مسار تطورها أو في كيفية تحديدها أو في تأثير القوى الفاعلة على تلك الأسعار البترولية. كما شهدت أسعار الذهب الأسود عبر الزمن تطورات وتغيرات بعد الصدمات التي شهدتها أسعار هذه السلعة، والتي من أبرزها صدمة 1986 التي انخفض فيها سعر البترول إلى حدود النصف أعقبها صدمة سنة 1998 أين وصل سعر البرميل من البترول إلى أقل من 10 دولارات، وخلال السنوات القليلة الماضية (2000-2006) تعدت أسعار البترول سقف 100 دولار للبرميل، مما سمح للدول المنتجة والمصدرة للبترول بتحقيق طفرة بترولية، لكن عاد الانخفاض منذ النصف الثاني من سنة 2014 بسبب تضافر عدة عوامل خاصة بسوق البترول.

تتميز الدول المصدرة للسلع الأولية بأنها تواجه تقلبات كبيرة في وضعها مقارنة بالدول التي لديها قاعدة اقتصادية متنوعة والدول المصدرة للبترول هي من أكثر الدول عرضة لمثل هذه التقلبات، فتعتبر مشكلة ندرة الموارد الاقتصادية شقا هاما في صراع البشرية الدائم مع الطبيعة لإشباع حاجاتهم المتزايدة والمتجددة فدراسة العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي ليس حديثا، لكن مصطلح لعنة الموارد ظهر لأول مرة للوجود من قبل الباحث الاقتصادي Richard Auty في كتابه The Resources curse لهذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

❖ المبحث الأول: ماهية السعر البترولي وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه.

❖ المبحث الثاني: الأسواق البترولية وخدماتها.

❖ المبحث الثالث: السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول.

المبحث الأول: ماهية السعر البترول وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه

من البديهيات المعروفة اقتصاديا أن سعر أي سلعة يتجدد نتيجة للتفاعل بين قوى العرض والطلب على هذه السلعة مما يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة وهو ما يسمى اقتصاديا حالة التوازن، كما أن السعر الذي يحدث عنده الاستقرار يسمى بالسعر التوازني أو سعر السوق، فإذا حدث تغير في قوى العرض والطلب سيختل التوازن مما يؤدي للتوصل إلى سعر توازني جديد.

المطلب الأول: البترول: النشأة، المفهوم والأنواع

يعتبر موضوع تسعير البترول من أكثر الموضوعات إثارة للجدل وإحاطة بالغموض والسرية، فإنّ هناك اعتبارات عديدة تلعب دورا هاما للغاية في تحديد أسعار البترول إلى حد أن فهم عملية التسعير وإدراك المغزى وراء سعر معني أو غيره كانا دائما أمران يصعبان على فهم الكثيرين من خارج الصناعة البترولية، وقبل الدخول في أساليب تسعير البترول سيتم أولا تعريف السعر البترول وأنواعه في السوق البترولية.

أولاً: نشأة البترول: أودع الله سبحانه وتعالى البترول في باطن الأرض منذ ملايين السنين، وشاءت قدرته العلمية أن يظل حبيسا في مأمنه هنا وهناك في بقاع الأرض، كثرة طبيعية هي بحق عصب الحياة الآن للإنسانية جمعاء، وحفظها جل شأنه إلى أن يشتد عود الإنسان ويتقدم في حضارته وأن يعقل الانتفاع بها، بل يجتهد ليسعى إليها.¹

وقد عرف الإنسان البترول منذ قديم الزمان لكنه لم يكلف نفسه عناء البحث عليه، بل كان يستعمله حيث وجده وعلى الحال التي وجده عليها، وتذكر الكتب القديمة أن سيدنا نوح عليه السلام استخدم الزيت في تركيب سفينته، وقد عرفه إنسان العراق القديم والإنسان في منطقة باكو في الإتحاد السوفياتي والهنود الحمر في قارة أمريكا الشمالية وفي مصر أيام الفراعنة الذين استخدموه في مواد التحنيط، وقد كانت معرفته له مرتبطة ببعض الظواهر التي شهدوها من خلال انكسارات والشقوق في الأرض وانسياب تلك المادة، ويؤكد لنا

¹ علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص 65.

تاريخ الحضارة البشرية استعمال النفط الخام قديماً للتشحيم والإنارة، كما استخدم كإسفلت* في المباني ورصف الطرقات.

ويقال أن أول بئر بترولية هي التي حفرت في جنوب إيران عام 500 قبل الميلاد تقريباً، كما يعتقد أن الصينيين كانوا يستخرجون البترول بواسطة أنابيب الخيزران منذ القرن الثالث قبل الميلاد.

وفي منتصف القرن التاسع عشر زاد الطلب على زيت الصخر بسبب الثورة الصناعية فتوجه عدد من العلماء نحو حزمة من الإجراءات سمحت بإحداث استعمالات تجارية للبترول، فقد قدم الفيزيائي والجيولوجي الكندي Abraham Gessner عام 1852 وقود الإضاءة يشتعل بدون مخلفات انطلاقاً من البترول الخام، أما الكيميائي الأمريكي Benjamin Selman أظهر تقريراً يشير إلى مجموعة من المنتجات المفيدة يمكن أن تؤخذ من فرز وتقطير البترول، ونتيجة لذلك أخذت فكرة المكامن البترولية تأخذ طريقها الطبيعي وثقبت أولى آبارها في ألمانيا عام 1857.

إلا أن المبادرة التي لاقت صدى قويا كانت من طرف المهندس الأمريكي أدوين. دريك

(Edwin Drake) في 27 أوت 1859 في مدينة تيتسفيل Titusville ببنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد بادر Drake إلى مجموعة من المكامن للبحث عن المنبع الأم فنجح في استخراج البترول بيسر وسهولة لأن لم يكن عميقاً جداً 69 متر، وكان معدّل إنتاجه اليومي حوالي 20 برميلاً، وقد كان هذا النجاح بداية الصناعة البترولية الحديثة وفجر هجوماً قويا نحو الذهب الأسود.¹

ثم تبعتها كل من بولندا وكندا ورومانيا في عام 1860، ثم البيرو عام 1863، ثم مصر التي تعتبر أول دولة في منطقة الشرق الأوسط ثم الكشف بها عن البترول، وذلك في منطقة جسمه عام 1868، وفي العراق عام 1923 والسعودية عام 1936.²

* الإسفلت: الحالة الصلبة للبترول المتواجد في الطبيعة.

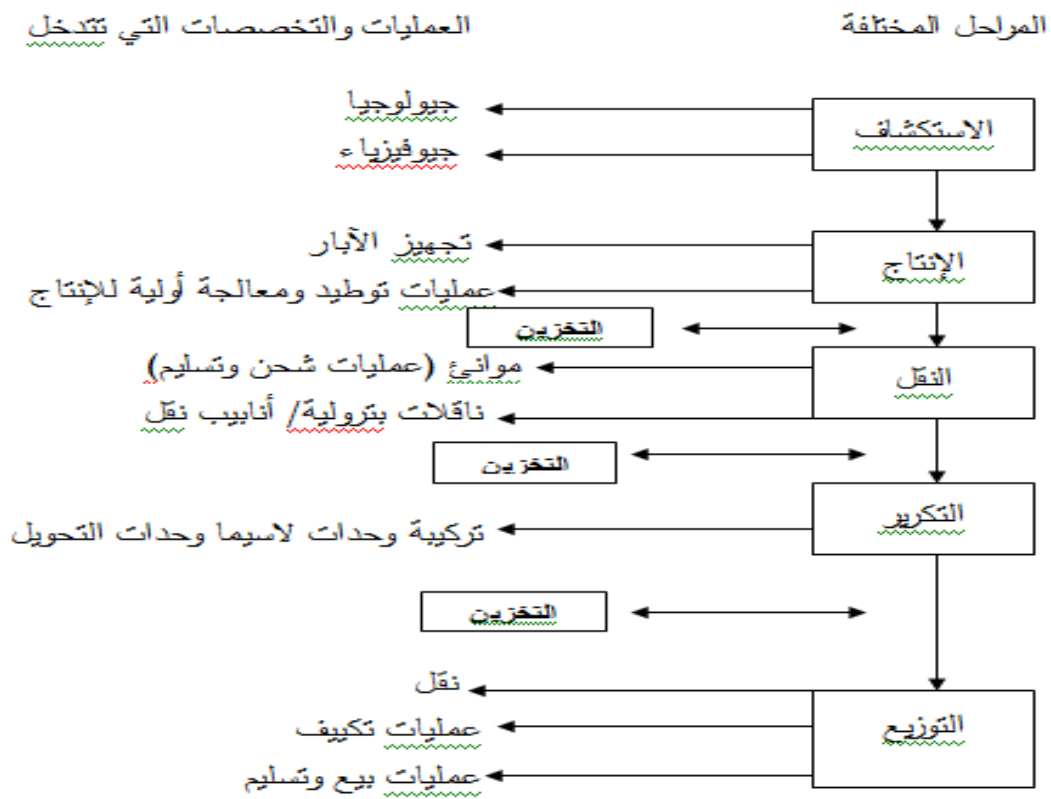
¹ موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية - دراسة حالة الجزائر - رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات،

2009 - 2010، ص ص 56، 57

² علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

ثانيا: مفهوم السعر البترولي: تستمد كلمة البترول أصلها من اللغة اللاتينية وتعني زيت الصخر Petr صخر + oléum زيت والبترول مادة بسيطة ومركبة، فهو مادة بسيطة لأنه يحتوي كيمياويا من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، وهو بنفس الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزيئي لكل منها، فالبترول يتكون من خليط من الموارد الهيدروكربونية المتقاربة التي يمكن أن تتخذ في أشكال عديدة في تركيبها الجزيئي فينتج عنها في كل حالة منتج بترولي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى، أما فيما يخص موقعه من الموارد الاقتصادية فهو مورد اقتصادي طبيعي طارئ أو فاني لأنه يتمتع بمخزون أو احتياطي غير متجدد، ولا يترك بعد استعماله الأول أي أمل في استعماله ثانية¹، وتنطوي دورة إنتاج البترول على خمس مراحل هي: التنقيب، الاستخراج، النقل، التكرير ثم التوزيع والتسويق يمكن إيضاحها في الشكل (1-2)

الشكل (1-2) دورة إنتاج البترول وعملياتها المختلفة.



المصدر: عبد المالك مبانى، "الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي دراسة استشرافية" مذكرة ماجستير فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 2007-2008، ص 24.

¹ موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 57، 58.

وأما السعر فهو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها، أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج، ومن خلال هذا التعريف للسعر فإنّ السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود.¹

ثالثا: أنواع السعر البترولي: إنّ المتتبع لتاريخ أسعار البترول وتطوراتها يوقن أنّ سعر البترول لم يخضع لوتيرة ثابتة إنما كان يتم وفقا لمصالح الشركات البترولية، مما ساهم في تعدد أشكاله حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة هذه الشركات، يمكن أن نميز بين الأشكال التالية لسعر البترول وهي:²

1- السعر المعلن: هو السعر الذي يتم إعلان من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية، وقد ظهرت هذه الأسعار لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1880م أين تميزت السوق آنذاك بوجود عدد كبير من المنتجين وسيطرة شركة واحدة في تساندرد وايل (Standard oil of new Jersey) على عمليات إنتاج البترول، وقد كان يحدد السعر المعلن من قبل الشركات البترولية الاحتكارية وفقا لمصالحها ومصالح الدول التي تنتمي إليها.

وما يميز السعر المعلن أنّه سعر نظري لا يجسد تفاعل قوى العرض والطلب، كما أنّ الدول المنتجة لم يكن لها أي دور يذكر في تحديده، وقد استخدم السعر المعلن كأساس لاحتساب عوائد الدولة المنتجة للبترول وتحديد الضرائب على الأرباح؛

2- السعر السوقي (الحقيقي): هو سعر السوق الفعلي بالنسبة لكميات البترول الخام المباعة والتي لا تدخل ضمن شبكة الكارتل الدولي، حيث يتم الاتفاق عليه من طرفين يتمتعان باستقلال تام، وقد كان هذا النوع من النشاط يتم بين الشركات الصغيرة المستقلة التي عجزت على كسر الاحتكار المفروض من الشركات البترولية الكبيرة على عمليات بيع وشراء البترول، ويقل السعر السوقي عن السعر المعلن بنسبة تزداد كلما ازدادت المنافسة في العمليات البيع؛

¹ موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 61، 63 .

² قويدري قوشيع بوجمعة "انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، رسالة ماجستير جامعة الشلف، 2009، ص 62.

3- السعر الفوري: هو عبارة عن قيمة السلعة البترولية نقدا في السوق الحر للبترول بصورة فورية أو آنية، وقد برز هذا السعر للوجود مع وجود السوق الحرة، ويتميز بعدم ثباته بسبب ارتباطه بمدى الاختلال بين العرض والطلب على البترول الخام، فإذا كان الاختلال قليل يكون السعر الفوري أقل من السعر المعلن أو مقاربا له ويكون مستواه أكبر من الأسعار المعلنة إذا كان الاختلال كبيراً¹؛

4- سعر التحويل: هو سعر التبادل للبترول الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات تتبع شركة أم واحدة، وهو سعر حسابي يهدف إلى جعل الضرائب على أرباح الشركات البترولية في الدول المسجلة فيهم تبلغ حدا أدنى، ويمكن أن يستعمل سعر التحويل عند انتقال البترول من نشاط إلى آخر ضمن نفس الشركة الأم كأن تباع لكسون لاستخراج الخام إلى لكسون للتكرير، وقد رفضت الدول المنتجة الاعتراف بهذا السعر والتعامل به كأساس لاحتساب إيراداتها النقدية من البترول²؛

5- سعر الكلفة الضريبية: يمثل هذا السعر الكلفة التي تتحملها الشركات بموجب الاتفاقيات النافذة المفعول للحصول على برميل أو طن من البترول الخام، ويساوي سعر الكلفة الضريبية، كلفة الإنتاج مضافا إليها عائد الحكومة (الضريبة + الريع) أو أي مبالغ أخرى تدفعها الشركات للحكومات المعنية.

وتحصل الشركات المستغلة للبترول على البترول المنتج من قبلها في البلدان البترولية كطرف مشتري له ويعكس هذا السعر الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على البترول، ويمثل الأساس التي تتحرك وفقه الأسعار؛

6- سعر الإشارة أو المعدل: ظهر هذا النوع من الأسعار في فترة الستينات، وهو عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل على السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، ويتم احتسابه بناء على معرفة وتحديد متوسط السعر المعلن والمتحقق لعدة سنوات.³

¹ محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص: 198.

² نفس المرجع السابق، ص: 198.

³ نفس المرجع السابق، ص: 198.

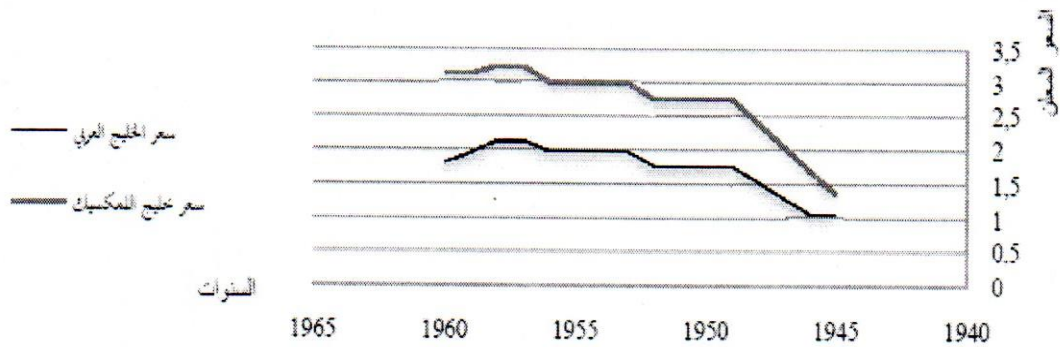
المطلب الثاني: العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار البترول

إنَّ المتتبع لتاريخ أسعار البترول وتطوراته يوقن أنَّ سعر البترول لم يخضع لوتيرة ثابتة، إنَّما كان يتم وفقاً لمصالح الشركات البترولية، مما ساهم في تعدد أشكاله حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة هذه الشركات والسعر البترولي يتحدد بما في السلع والخدمات في السوق العالمية، ويختلف سوق البترول عن باقي الأسواق بتعلقه بسلعة إستراتيجية مهمة يتوقف عليها معدّل النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم إضافة إلى كونها سلعة سياسية قد لا تنطبق عليها معايير التحليل الاقتصادي وحدها.

أولاً: التطور التاريخي لأسعار البترول: إنَّ المتتبع لتاريخ أسعار البترول وتطوراته يوقن أنَّ سعر البترول لم يخضع لوتيرة ثابتة، إنَّما كان يتم وفقاً لمصالح الشركات البترولية، مما ساهم في تعدد أشكاله حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة هذه الشركات.

1- تطور أسعار النفط قبل 1970: لقد سيطر على الصناعة البترولية منذ اكتشاف البترول عدد قليل من الشركات، لذلك اتصفت سوق البترول باحتكار القلة، حيث أخذ الكارتل البترولي* على عاتقه مهمة تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار التي كانت تأتي دائماً على حساب مصالح الدّول.

الشكل (2-2) تطور السعر المعلن لبترول الخليج العربي والمكسيكي خلال الفترة 1940 - 1960

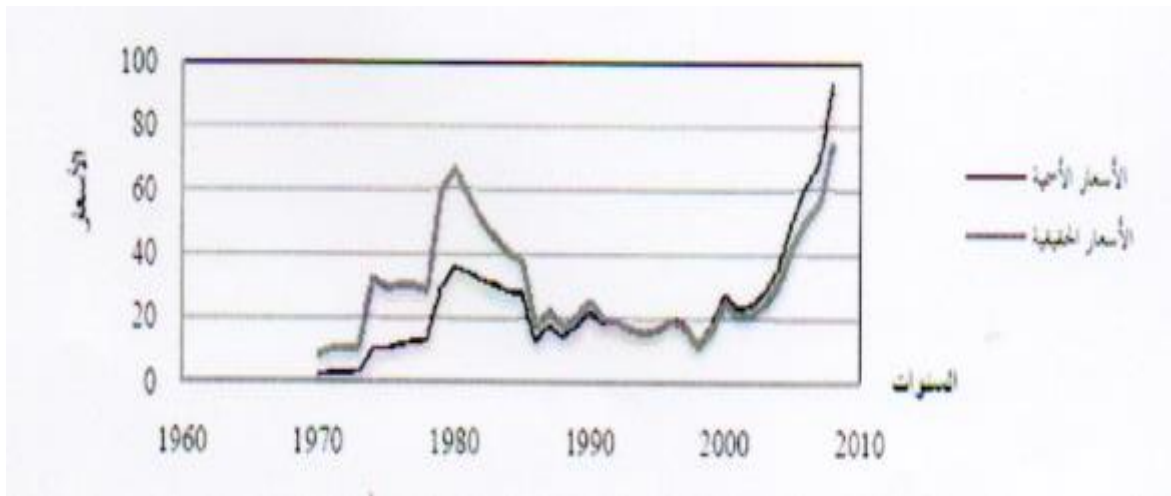


المصدر: نور الدين هرمز وآخرون، "تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده"، محلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 29، العدد 1، (2007)، ص: 88.

* الكارتل البترولي: يقصد به مجموعة الشركات البترولية العالمية الكبرى التي كانت تسيطر وتحتكر صناعة البترول وتحديد الأسعار قبل فترة السبعينات.

2- تطور أسعار البترول في الفترة 1970-2010: لقد شهدت هذه المرحلة عدة تطورات، أين لجأت المنظمة إلى خفض الإنتاج لدعم الأسعار وخفضته فعلا عام 1982 سعيا وراء الإبقاء على الأسعار عند مستوى عال، ونتيجة لاستمرار حالة عدم الاستقرار خلال 1984، أقرت منظمة الأوبك تخفيض آخر على الأسعار، وعلى الرغم من ذلك فإن حالة عدم الاستقرار قد استمرت وقامت بفرض سقف إنتاجي محدد في نهاية عام 1986 تضمنت حصصا فردية التزمت لها أقطارها، الأعضاء فارتفعت الأسعار من جديد عام 1982، والشكل رقم (2-3) يوضح تطور الأسعار الاسمية الحقيقية من 1960 إلى 2010.¹

الشكل (2-3): تطور أسعار البترول الاسمية و الحقيقية خلال الفترة 1960-2010.



المصدر: تقرير الأمين العام السنوي ل 2010، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط www.oalecorg.org ، ص: 58.

بالرغم من أهمية العرض والطلب في تحديد سعر البترول إلا أنّ منظمة الأوبك أدركت بأنّ هناك اعتبارات أخرى تتعلق بسقف الإنتاج أو حصص الدول المنتجة وضرورة الالتزام بهذه الحصص لا تقل أهمية، آخذين في الحسبان أثر ذلك على نمو الاقتصاد العالمي وانعكاسه على مستوى الطلب. وبرز أيضا عامل أساسي وهو التنسيق بين الأعضاء في الأوبك والدول المنتجة للبترول من خارج المنظمة والتي تمثل مالا يقل عن ثلث في الإنتاج العالمي من البترول، من بين هذه الدول غير الأعضاء في المنظمة مثلا النرويج ثاني أكبر مصدر للبترول بعد السعودية وكذلك المكسيك وأنغولا، واستنادا إلى هذه المعطيات أقرت منظمة الأوبك في شهر مارس 1999 آلية لضبط أسعار البترول تقتضي بتخفيض مستوى الإنتاج بواقع 500 ألف برميل يوميا

¹ المصدر: تقرير الأمين العام السنوي ل 2010، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط www.oalecorg.org ، ص: 58.

إذا ما بقي سعر سلة نفوط الأوبك أقل من 22 دولار لمدة عشر أيام متواصلة، وزيادته بنفس الكمية إذا ارتفع السعر فوق 28 دولار لبرميل سلة نفوط أوبك طوال 20 يوما متواصلة¹، تعتبر الدول البترولية خاصة الدول الأعضاء في منظمة الأوبك من أشد الأطراف تأثيرا بما يجري في سوق البترول لارتباط عملية نموها الاقتصادي والاجتماعي بالدخل البترولي، لذلك قامت بأخذ زمام المبادرة لإعادة التوازن لأسواق البترول، تواسلا مع المساعي التي بدأتها في عام 1999 وانتهت بأحداث نقلة هامة في أسواق البترول، فقد انتقل اهتمامها في عام 2000 إلى مدى كفاية الطاقة الإنتاجية لتلبية الزيادة في الطلب على البترول حيث قامت الدول الإنتاجية بزيادة إنتاجها أربع مرات بلغ مجموعها ما يقارب 4 مليون برميل يوميا سعيا لتهدئة السوق، والتخفيف من حجم المضاربة التي سيطرت على الأسواق المستقبلية.²

ثانيا: محددات سعر البترول في الأسواق العالمية

1- الطلب البترولي ومحدداته:

أ- تعريف الطلب البترولي: يتحدد الطلب على الموارد البترولية بمدى رغبة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة، وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع الحاجات سواء كانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية.³

ونظرا لكون الحاجات الإنسانية متزايدة فقد شهد الطلب على البترول نموا متزايدا سواء في شكله الخام أو في منتجات بترولية، ويعتبر الطلب على البترول مشتقا من الطلب على المنتجات البترولية المكررة والتي تتضمن أسعارها قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك في أسواقها، ومن ثم أسعار تلك المنتجات من شأنها أن تؤثر على الطلب عليها وبالتالي في الطلب على البترول.

ب- محددات الطلب البترولي في السوق البترولية: يتأثر الطلب البترولي كباقي النشاطات الاقتصادية بعدة عوامل نجد منها:⁴

¹ أسواق النفط العالمية، تقرير المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد السابع والخمسون، 2005، ص: 15.

² تقرير الامين العام السنوي السابع والعشرون لمنظمة الأوبك لسنة 2000، ص: 17.

³ هاشم علوان حسين، وعبد الله جاسم، "اقتصاديات الموارد الطبيعية" بغداد، 1992، ص: 320.

⁴ صباح نعوش، إلى أين أسعار النفط، مجلة أخبار النفط و الصناعة، الإمارات العربية المتحدة، أكتوبر 2000، متوفرة على الموقع:

www.moenr.gov.ae

- **النمو الاقتصادي العالمي:** تعتبر معدلات النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للطلب على الطاقة، فقد شهد الاقتصاد العالمي معدل نمو بلغ 4.7% عام 2000 ليرتفع إلى 5.9% عام 2004.

وقد صاحب هذا التطور زيادة في الطلب العالمي على البترول، لقد شهد عام 2000 ارتفاع في إجمالي الطلب ليصل إلى 75.7 مليون برميل يومي، أما سنة 2004 بلغ إجمالي الطلب على البترول 82.2 مليون برميل يومي، ما يعني وجود ارتباط وثيق بين النمو الاقتصادي وإجمالي الطلب البترولي؛

- **الاستقرار السياسي في العالم:** يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب البترولي والذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقليص الإمدادات البترولية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة لأي سعر تخوفا من نقص في الإمدادات ففي الوقت الحالي شهدت أسعار البترول مستويات عالية فاقت 70 دولار للبرميل وذلك بسبب حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والهجمات المتكررة على منشآت البترول في العراق، إضافة إلى الاضطرابات السياسية الداخلية في نيجيريا وغيرها، ما يثير التخوف بين الحين و الآخر حول انقطاع إمدادات البترول وما يترتب على هذا التخوف من استغلال السوق من قبل المضاربين في السوق البترولية للحصول على الأرباح، وعلى هذا الأساس تلجأ الدول الأكثر استهلاكاً وفي مقدمتها أمريكا لتخزين كميات هائلة تكفيها لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر لمواجهة العجز المتوقع بالرغم من أن تكاليف تخزين البترول تعتبر مرتفعة و مكلفة؛¹

- **المناخ:** يلعب المناخ دورا هاما في تحديد الطلب البترولي، فبرد الشتاء الشديد يؤدي إلى استهلاك متزايد من الطاقة لتدفئة البيوت والمصانع وغيرها، وفي العادة يزداد الطلب على البترول في فصل الشتاء بمقدار 25 مليون برميل في اليوم، وفي فصل الصيف أيضا يرتفع الاستهلاك العالمي من البترول بسبب العطلة الصيفية والتي تدفع العائلات إلى استهلاك أكبر المشتقات البترولية كالبنزين، ويرتفع استهلاك البترول في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها في المناطق الوسطى والجنوبية الدافئة، كل ذلك جعل الأوبك تحدد سقف إنتاجها حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر؛²

- **النمو السكاني:** يعتبر عامل السكان أحد العوامل المؤثرة في الطلب البترولي، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايدا فإن ذلك يؤدي إلى توسيع ونمو الطلب بافتراض أن نسبة النمو السكاني أقل من نسبة النمو

¹ صباح نعوش، مرجع سبق ذكره.

² عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات البترول والسياسة السعريّة البتروليّة"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2015، ص: 75.

الافتراضي بحيث لا يتأثر متوسط دخل الفرد، ويؤكد هذا الطرح التطور التاريخي في عدد سكان العالم وتطور حجم الطاقة المستهلكة بما فيها المحروقات، ففي سنة 1950 كان عدد سكان العالم 2.5 مليار نسمة استهلكوا 11.7 مليار برميل بترول، أما سنة 1999 بلغ عدد سكان العالم 6 مليار نسمة استهلكوا 96.2 مليار برميل بترولي، ويتوقع أن يصل عدد سكان العالم سنة 2050 إلى 9 مليار نسمة مع استهلاكهم لحوالي 200 مليار برميل بترول.

وبالرغم من أنّ العامل السكاني عامل مهم غير أنّ تأثيره على الطلب العالمي للبترول يكون نسبيا ومتكاملا مع بقية العوامل الأخرى خاصة الإنتاج والدّخل القومي فالمناطق المتقدمة صناعيا يشكل سكانها 18% من سكان العالم غير أنهم يستهلكون حوالي 70% من بترول العالم، أما بقية سكان العالم والذين يشكلون 72% فإنهم يستهلكون 30% فقط من بترول العالم؛¹

- **أسعار السلع البديلة:** تؤثر السلع البديلة أو المنافسة إيجابا أو سلبا على الطلب العالمي للبترول إيجابا في حالة تعذر منافستها لسعر البترول وبالتالي عدم إنقاصها للطلب البترولي أو سلبا في حالة تمكن السلع البديلة وبأسعارها المنافسة من حلول محل السلع البترولية مما يؤدي إلى تخفيض وتراجع الطلب على البترول، ومن أهم السلع البديلة والمنافسة لسلعة البترول نجد الفحم الحجري، الغاز الطبيعي، الطاقة الشمسية والطاقة الذرية وتتميز هذه السلع بارتفاع تكاليف إنتاجها وتطلبها لمهارات فنية وتكنولوجية وأساليب متطورة ومتقدمة لاستغلالها وإنتاجها واستعمالها، إضافة إلى صعوبة نقلها كل هذه الأسباب وغيرها تجعل هذه السلع في موقع تنافسي ضعيف ومحدود على المدى القصير والمتوسط مقارنة بالبترول؛

2- العرض البترولي ومحدداته:

أ- **مفهوم العرض البترولي:** يقصد بعرض البترول الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة، والعرض البترولي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد، ويتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير، إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد.²

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 73. (بتصرف)

² هاشم علوان حسين، وعبد الله محمد جاسم، مرجع سبق ذكره، ص 311.

ب- **محددات السعر البترولي في السوق البترولية:** توجد العديد من العوامل والأسباب والتي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وتختلف درجة تأثيرها من عامل إلى آخر، وأهم هذه العوامل نجد:¹

- **الاحتياطيات والطاقة الإنتاجية:** تعتبر الاحتياطيات والطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للبترول، فكلما كانت الاحتياطيات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أنَّ هناك إمكانية على الزيادة في الإنتاج إمّا عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية؛

- **السعر:** تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة، فارتفاع سعر البترول يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق البترول يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني؛

- **المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج:** يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية، وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطيات بترولية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول؛

- **المصادر البديلة للبترول وأسعاره:** تلعب أسعار المواد البديلة للبترول دورا هاما في العرض البترولي، فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب البترولي وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة؛

- **الحروب والأحداث السياسية:** كانت ومازالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي، فخلال حروب وأزمات سياسة كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي للبترول عدّة اختلالات بدءا من الأزمة البترولية الأولى سنة 1986، ومع بداية الألفية أصبح البترول هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة 1973 ثم 1979 للدّفاع كملف غزو العراق وأفغانستان وملف إيران النووي وغيرها من القضايا؛²

¹ حسين عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص: 247.

² نفس المرجع السابق، ص: 247.

- السياسات البترولية للدول المنتجة: تاريخيا انتهجت الدول المنتجة للبترول عدّة أنواع من السياسات كان لها أثر كبير في التأثير على العرض العالمي للبترول ويمكن اختصارها في الآتي:¹

- **سياسة تغليب المتطلبات المالية (1973 - 1985):** تكمن هذه السياسة في الحد من العرض البترولي بحيث يكون مناسباً للطلب عليه وإعطائه السعر الفعلي أي تغليب السعر والمتطلبات المالية على العرض؛
- **سياسة تغليب السوق (1986 - 1999):** تكمن هذه السياسة في زيادة العرض البترولي أي تغليب حصة السوق في زيادة العرض دون خلق توازن بينه وبين الطلب عليه، وذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة لاستعادة حصتها في السوق والتي فقدتها بداية الثمانينات؛
- **سياسة تثبيت الأسعار (ابتداء من عام 2000):** تجمع هذه السياسة بين السياستين السابقتين، حيث يتم ضبط العرض البترولي من قبل دول الأوبك حسب وتيرة ارتفاع وانخفاض الأسعار، فعندما ترتفع أسعار البترول خارج نطاق 22 - 28 دولار لأكثر من عشرين يوماً تجارياً متتالياً تقوم الدول الأعضاء بتغيير الإنتاج بمعدّل 500 ألف برميل / اليوم.

المطلب الثالث: طرق ومراحل تسعير البترول:

لم يسر تسعير الزيت الخام (البترول) كسلعة على الرغم من أهميتها الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية خاصة في المراحل الزمنية الأولى من ظهور البترول كسلعة ذات استخدام اقتصادي بل أن تحديد نوعية سوقها الاقتصادي كسوق احتكار قلّة لم تتبلور بوضوح إلّا من بداية الثلاث الأخير من القرن العشرين وبالتحديد في سنة 1970.

وقد كانت الأسباب الكامنة وراء هذا الغموض سواء في طريقة التسعير أو نوعية هذه لسلعة متنوعة بتنوع وتضارب مصالح العاملين فيها الشركات الأجنبية والقائمين عليها الحكومات والدول المنتجة والطلبين لها المستهلكين.

لهذا كله فإن طريقة تسعير البترول الخام لم تكن دوماً وفقاً للمنهجية النظرية للصراع بين قوى الطلب عليه والمعروض منه في السوق العالمي له. فتارة تتبع طريقة للتسعير تحقق مصلحة الشركة الأجنبية في المقام

¹ حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 247.

الأول وتارة أخرى تستحدث طريقة أخرى تحقق مصلحة جانب الطلب، وتارة ثالثة تستحدث أو تولف من أكثر من طريقة سابقة تحقق مصلحة الدول والحكومات صاحبة هذه الثروة.

ومن الملاحظ أنه يمكن تقسيم مراحل هذا التطور إلى ثلاثة مراحل رئيسية ومتباينات فيما بينها وهي:

أولاً: مرحلة تسعير البترول الخام في ظل الاحتكار المطلق (1920 - 1950)

1- طريقة نقطة أساس وحيدة (1920 - 1939): و سوف نتطرق فيها الى مايلي:¹

أ-تعريفها: وهي الطريقة التي فيها يتحدد سعر البترول عند ميناء تصدير افتراضي (وهي) ذلك بصرف النظر عن المركز (أو الميناء) الحقيقي للإنتاج (أو التصدير).

سعر (نقطة الأساس الوحيدة) = السعر العالمي لوحدة البترول المنتجة والمصدرة (من ميناء رأس تنورة بالسعودية إلى ميناء الإسكندرية بصفة الأخير مركز الاستيراد الحقيقي) + تكلفة نقل هاته الوحدة من البترول من ميناء المكسيك (بصفته ميناء تصدير وهمي) إلى ميناء الإسكندرية.

ب-مزاياها:

- وضعت سيادة تسعير البترول (أثناء الحرب العالمية الثانية) في يد الولايات المتحدة الأمريكية بصفقتها المنتج الحدي (الأقل تكلفة في هذا الوقت)؛

- كان خليج المكسيك في ذلك الوقت مكانا مناسباً لعقد وإتمام صفقات التجارة العالمية للبترول؛

- ساعدت على توحيد وسيادة سعر عالمي واحد للبترول فحدّت من تقلبات أسعار البترول في هاته الظروف العصيبة؛

- لم تكن الدول الخليجية والعربية المنتجة للبترول في ذلك الوقت مهيئة لأي دور ريادي في التسعير لظروفها السياسية.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 144. (بتصرف)

ج-عيوبها:

- فقدت هذه الطريقة مزاياها السابقة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتغير الظروف السياسية والاقتصادية والعالمية التي سبق وأن مهدت لنجاحها. وبالتالي أصبح استمرار العمل بهدف الخليجية والعربية المنتجة والمصدرة للبترول بعدم المساواة والعدالة

2- طريقة نقطة أساس مزدوجة (1939- 1945):

وسوف نتطرق فيها الى ما يلي:¹

أ-تعريفها: وفيها ستكون أسعار الزيت الخام (بالقيمة فوب) متساوية عن كل من نقطتي الإنتاج والتصدير العالميتين مضافا إليها أجور شحن أو نقل عيارية (تخص كل نقطة منهما على حدى) وتتناسب مع النقطة المستوردة الواقعة في دائرة اختصاص نقطة التصدير المعيّنة.

السعر وفقا لهذه الطريقة = الزيت الخام (فوب) عند الخليج العربي أو خليج المكسيك مستويان + تكاليف النقل والشحن من إحدهما (بعينه) إلى دولة مستوردة (بعينها).

ب- مزاياها:

- تحقيقها لبعض السيادة في تسعير البترول من جانب الدول العربية والخليجية المنتجة؛

- قسّمت مناطق الاستيراد في العالم بين مناطق الانتاج (التصدير) بحسب البعد الجغرافي للأخيرة من الأولى تحققت بذلك نوعا من العدالة في التسعير؛

- قيام الحرب العالمية الثانية وما تطلبت من استهلاك واسع للنفط.

ج-عيوبها:

- مواجهة مناطق الإنتاج (التصدير) غير العربية لمنافسة شرسة من جانب مناطق الإنتاج (التصدير) العربية الخليجية بسبب انخفاض تكلفة الإنتاج والتصدير في الأخيرة، مما أثار شكوى وتدمير هذه الدول غير العربية المنتجة والمصدرة للزيت.

3- مرحلة التسعير وفق نقطة الأساس الوحيدة المتعادلة (1946- 1950): بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما نجم عنها من آثار، لم تتغير قاعدة التسعير التي كانت سائدة إلى قاعدة تسعير أخرى مستندة إلى

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 145. (بتصرف).

نقطة الأساس الأحادية، وذلك يجعل منطقة التعادل لأسعار سوق خليج المكسيك ونقطة منطقة الخليج العربي في منطقة غرب إنجلترا بميناء ساوثهمبتن Southam pton

أي أن ثمن البترول المدفوع من قبل المشتري الأوروبي للبترول العربي مثلا يكون سعر بترول فوب الخليج العربي مضافا إليه أجور النقل من الخليج العربي وحتى ميناء ساوثهمبتن، وبينما كانت أسعار فوب الخليج العربي مقارنة أو معادلة لأسعار خليج المكسيك فترة الحرب العالمية الثانية فقد ارتفعت أسعار البترول الأمريكي بصورة أكبر من زيادة أسعار بترول الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، فبينما كان سعر برميل البترول الأمريكي 1.50 دولار في نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح عام 1947 يعادل 2.75 دولار، أما بترول الخليج العربي فكان بحدود 1.05 دولار وتراوح بين 1.17 و 1.59 دولار في عام 1947.¹

وإتباع هذه القاعدة ينجم عن العديد من العوامل أبرزها:

فقدان الولايات المتحدة الأمريكية مركزها ومكانتها الأولى في تصدير البترول، تزويد المناطق الأوروبية ببترول رخيص لا يمثل الو.م.أ تكاليف كبيرة نتيجة المساعدة التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للبلدان الأوروبية الغربية لتطوير اقتصادياتها وخاصة من خلال مشروع مارشال، وتزايد الطلب العالمي على النفط وخاصة المنطقة الأوروبية.²

ثانيا: مرحلة تسعير البترول الخام في ظل الانحصار الاحتكاري (1950-1980): (طريقة نقطة الأسعار المعلنه)³

أ- تعريفها: هي الأسعار أو الأثمان التي تحددها وتعلنها الشركات البترولية الاحتكارية الكبرى وفقا لسياسة فرض الأمر الواقع.

ويعرف السعر المعلن: بأنه السعر الحسابي لكافة ما تراه هذه الشركات واجبا إضافة إلى سعر المستهلك النهائي بالإضافة إلى أرباحها التي تفرضها هذه الشركات.

السعر المعلن = نفقات الإنتاج + الضرائب المدفوعة + الأرباح المفروضة.

¹ محمد بن بوزيان، وعبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2، 2012، ص: 190.

² نفس المرجع، ص: 190.

³ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 146. (بتصرف).

ومن هذه المعادلة يتضح أن السعر المعلن هو سعر محاسبي يقصد منه تحديد العوائد التي تحصل عليها الدولة المنتجة وما يبقى يعد أرباحاً للشركات البترولية (الاحتكارية).

وكانت أول الشركات التي اتبعت هذه السياسة هي شركات سوكوني في سنة 1950 ثم تبعتها شركات أخرى.

ب-مزاياها:

- إنفراد هذه الشركات البترولية بتحديد دونهما أي تدخل من الدولة صاحبة هذه الثروة؛

- أي أنها كانت تحدد بما يحقق صالح هذه الشركات في المقام الأول دون مراعاة مستحقات الدولة المتمثلة في الإتاوات والضرائب (واللتان تمثلان الجانب الأكبر من دخل هذه الدولة)؛

- الأسعار المعلنة تتصف بنوع من الثبات والاستقرار النسبيين لأن أمر تغييره يكون في يد الشركات الاحتكارية مع وجود بعض الاختلافات الطفيفة بين بعض الأسعار وذلك باختلاف القوى الاحتكارية للشركات التي تقرضها.

ج-عيوبها:

- سمات هذه الطريقة كلها في غير صالح الدول صاحبة الثروة؛

- البترول الخام لم يكن يحدد سعره وفقاً لقوى العرض والطلب العالميين لذا فشلت هذه الطريقة لأنها طريقة ظالمة.

ثالثاً: مرحلة تسعير البترول الخام في ظل المنافسة الحرة (1980- حالياً):¹

1- طريقة الأسعار الفعلية وسعر التحويل:

أ-تعريفها: يعرف السعر المحسوب وفقاً لهذه الطريقة بأنه السعر الذي كان سيبيع به الزيت الخام لو أن سوقه كان سوقاً حراً (سوق منافسة كاملة).

سعر التحويل: ويحسب سعر النفط في هذه الطريقة كما يلي:

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 147. (بتصرف).

السعر = السعر المعلن - خصم نقدي معين يتفق عليه وهذا الخصم قد يكون قيمة مطلقة أو ثابتة عن كل برميل يتم بيعه أو استيراده أو نقله أو قد يكون عبارة عن نسبة مئوية محددة من الربح.

- مستوى السعر المحدد في هذه الطريقة يتوقف على مدى وقوة كل طرف من أطراف التفاوض وعلى صور (أشكال) عمليات البيع (الحر) للزيت الخام وعلى رغبة كل ظرف على استمرار التعامل.

ب-مزاياها:

- قد تتم عملية التفاوض بين الحكومات والشركات الاحتكارية وتعرف بطريقة الأسعار المحددة بعقود الواردات طويل الأجل؛

- أو قد يتم بين الشركات البترولية بعضها وبعض خاصة بين الشركات الاحتكارية الكبرى والشركات الصغيرة المستقلة (الوطنية)؛

- أو تتم بين شركتين فرعيتين تتبعان لشركة أم واحدة.

ج-عيوبها:

- الحفاظ على الأسعار المعلنة؛

- تقليل المنافسة بين الشركات وبعضها بتحقيق تقسيم متوازن لأسواق الاستهلاك؛

- بينما هدفت الشركات المستقلة الوطنية إلى محاولة كسب اطمئنان الشركات الاحتكارية اتجاهها حتى تتمكن من بسط نفوذها على الأسواق المحيطة بها فيما بعد.

2- طريقة السعر المرجعي:و سوف نتطرق فيها الى ما يلي:¹

أ-تعريفها: هي الوسط الحسابي لكل من السعر المعلن (الطريقة الثالثة) والسعر الفعلي (الطريقة الرابعة).

السعر المرجعي = (السعر المعلن + السعر الفعلي أو الحقيقي) / 2.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 147. (بتصرف).

- حققت نوعا من التوازن السياسي في المقام الأول ثم الاقتصادي في المقام الأخير بين كل من مصالح الشركات البترولية ومصالح الدول صاحبة الثروة.

المبحث الثاني: الأسواق البترولية و صدماتها

عرفت السوق البترولية أساليب مختلفة في تسعير السلعة البترولية، ومن خلال هذا المبحث نلقي الضوء على تطور الأسواق البترولية العالمية وأهم الفاعلين فيها وأنواعها وأيضاً أهم الأزمات التي تعرضت لها.

المطلب الأول: عموميات حول السوق البترولية

تختلف السوق البترولية عن باقي الأسواق بارتباطها سلعة إستراتيجية مهمة يتوقف عليها معدل النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم، إضافة لكونها سلعة سياسية قد لا تنطبق عليها معايير التحليل الاقتصادي وحدها.

أولاً: تعريف السوق البترولية: السوق البترولية هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول، يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب مع بعض التخفيضات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية.¹

ثانياً: خصائص السوق البترولية العالمية: تتميز السوق البترولية بثلاث خصائص هي:²

1- سوق احتكار القلة: يحتكر السوق البترولية عدد قليل من الشركات "منافسة القلة" وهو نوع من الاحتكار الجزئي، وتعمل هذه القلة من الشركات على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة تؤثر بصورة مباشرة على العرض الكلي؛

¹ قويدري قوشيج بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص 54.

² نفس المرجع السابق، ص 54.

2- الاتجاه نحو التكامل الرأسي: حيث أنّ منتجي القلة يتحكمون في انتاج البترول، نقله، تكريره وتسويقه فإنّ هذه العمليات يربطها نوع من التكامل الرأسي من بداية استخراج البترول الخام إلى نهاية مظهره على شكل مشتقات مختلفة؛

3-الاتجاه نحو التكتل: تدل حركة الشركات في السوق البترولية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، حتى وصول سلعة البترول ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل.

ثالثا: الفاعلون في السوق البترولية: ويمكن تقسيمهم كالتالي:

1- من ناحية الدّول المنتجة:¹

أ- منظمة الأوبك (OPEC): لقد عرفت سنوات الخمسينيات أزمة حقيقية بين الدّول المنتجة للبترول خاصة العربية منها والشركات الاحتكارية، بحيث أن محور الخلاف تعلق أساسا حول مطالبة الدول المنتجة للبترول بتحسين مدا خيلها من العوائد البترولية، غير أنّ الشركات البترولية لم تعطي أهمية لذلك وبقيت مصممة على استغلال الموارد البترولية لهذه الدّول، وببغداد في 10 سبتمبر 1960 أسس الموردون الأساسيين لسوق البترول العالمية، فنزويلا، العراق، إيران، الكويت والعربية السعودية منظمة البلدان المصدرة للبترول ويعود السبب الرئيسي لإنشاء المنظمة إلى التخفيض الذي قامت به الشركات البترولية في الأسعار المعلنة للبترول دون استشارة حكومات الدّول المنتجة في سنة 1959، وهذا ما أنتج خسائر كبيرة في إيرادات الدّول المنتجة، والتي بلغت 15% حيث أنّ هذه النقطة كانت نقطة تحول في تطور العلاقات الاقتصادية الدّولية انضمت إلى هذه المنظمة بالتدرج ثمانية دول هي:

قطر (1961)، ليبيا واندونيسيا (1962)، الإمارات العربية المتحدة (1967)، الجزائر (1969)، نيجيريا (1971)، الإكوادور (1973)، الغابون (1975) ثم انسحبت سنة (1995) وأنغولا.

¹ قويدري قوشيج بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

تهدف هذه المنظمة إلى:

- زيادة مدا خيل أعضاء المنظمة باعتبارها محدودة وغير كافية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي متناسب مع التطورات والتغيرات الحاصلة في الدّاخل والخارج، وكل هذا يعود إلى المستوى المتدني لأسعار البترول وتوزيع الأرباح البترولية لصالح الشركات البترولية؛
- تحقيق السيادة الوطنية على اقتصاديات البترول للدّول الأعضاء؛- تنسيق وتوحيد السياسات البترولية وتحديد أفضل السبل كحماية مصالح الأعضاء سواء بصورة منفردة أو جماعية؛
- تحديد الطرق والأساليب اللازمة لضمان استقرار الأسعار في أسواق البترول الدّولية؛
- تحقيق عائد عادل على استثمارات العاملين في صناعة البترول.

تعتمد أوبك في سياسة تسعير البترول منذ 1987/01/01 على سلة من خامات هي:

مزيج صحاري الجزائر 44، خام ميناس الاندونيسي 34، نفط بوتني خفيف النيجيري 37، عربي خفيف السعودي 34، نفط دبي 39، تياجوانا الفنزويلي 31 و أستيموس المكسيكي 33.

ب- الدّول المنتجة خارج الأوبك: بعد الانزلاق الذي عرفته أسعار البترول في أوائل سنة 1988، أحست الدّول المصدرة للبترول غير الأعضاء في الأوبك بخطورة الوضع، فبادرت مصر بدعوة كبار الخبراء في الدّول المصدرة غير الأعضاء في الأوبك للاجتماع في القاهرة، غير أنّ الدّول الأخرى فضلت لندن كموقع متوسط، حيث عقد الاجتماع يوم 08 مارس 1988 بمشاركة كل من مصر، المكسيك، أنغولا، ماليزيا، والصين كما شاركت كولومبيا مترددة، وهكذا أكدت المجموعة في اجتماع لندن أنّها لا تستطيع الوقوف موقف المتفرج من السوق العالمية للبترول وأنّ حماية مصالح الفردية والمشاركة تتطلب أخذ مواقف إيجابية بالتنسيق مع أوبك، ومحاولة ضم أكبر عدد ممكن من المصدرين غير الأعضاء إلى هذا التنظيم التلقائي غير الرسمي، والذي أطلق عليه اسم "الدّول المستقلة المصدرة للبترول"

وقد تم في هذا الاجتماع وضع اللبانات الأساسية لإقامة مجموعة غير رسمية لا تحتاج إلى تمويل أو أمانة عامة، بل يكفي أن يتم الاجتماع بصفة دورية (كل 06 أشهر) وأن تستضيفه كل مرة دولة متطوعة.

تستحوذ هذه الدّول على 60% من الإنتاج العالمي لسنة 2000 أما احتياطها فهو أقل من 20% من الاحتياطي البترولي العالمي، وتمتلك أعلى حصة من طاقة التكرير العالمية، كما أنّ النضوب في دول خارج

أوبك أسرع منه في دول الأوبك، والجدول (1-2) يبين مقارنة بين أوبك ودول خارج الأوبك بالنسبة للإنتاج الاحتياطي وطاقة المصافي.¹

الجدول (1-2): إنتاج واحتياطي وسعة المصافي لدول الأوبك ودول خارج الأوبك لسنة 2000

	الإنتاج م ب / ي	الاحتياطي مليار برميل	طاقة المصافي م ب / ي
أوبك	30.8	814.0	8.2
خارج أوبك	43.7	231.5	72.8

المصدر: النفط والتعاون العربي، العدد 100، سنة 2000، ص 41.

2- من ناحية الدول المستهلكة:²

أ- وكالة الطاقة الدولية: هي منظمة عالمية تأسست في ماي 1975 شاملة في عضويتها 18 دولة صناعية غربية، وقد جاءت بدعوة من الو. م. أ من خلال مؤتمر واشنطن والذي انبثق عنه تكوين مجموعة تنسيق الطاقة

-coordination group energy- وقد عكفت تلك المجموعة على وضع خطة مشتركة لمواجهة أي ظروف طارئة تهدد الإمدادات البترولية، وإنشاء وكالة دولية للطاقة بهدف الإشراف على تنفيذ تلك الخطة وإقامة شبكة لتجميع ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للبترول، ووضع إطار دائم للتشاور مع الشركات العالمية للبترول، وقد انضم عدد آخر من الدول حيث ارتفعت العضوية إلى 24 دولة*، وإضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية وكالة الطاقة الدولية من وسائل لتحقيق هذه الخطة، قام مجلس الوكالة بوضع عدد من المبادئ الأساسية التي تلزم الأعضاء باتباعها وهي بإيجاز:

- تضع كل دولة عضو برنامجا وطنيا للطاقة يهدف بصفة أساسية إلى خفض الواردات البترولية؛

- السماح بزيادة أسعار الطاقة المنتجة داخل الدول الأعضاء إلى المستوى الذي يؤدي إلى ترشيد الاستهلاك من ناحية، وتنمية المصادر البديلة للبترول من ناحية أخرى؛

¹ قويدري قوشيح بوجمة، مرجع سبق ذكره، ص: 59.

² نفس المرجع السابق، ص: 60.

* وتضم الوكالة في عضويتها الو.م.أ، كندا، المملكة المتحدة، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، أستراليا، نيوزيلندا، السويد، الدانمارك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، إيرلندا، سويسرا، إسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فلندا، المجر، البرتغال والنرويج.

- إحلال المصادر البديلة محل البترول في التدفئة وتوليد الكهرباء والقطاعات الأخرى التي تسمح بذلك؛
- دعم جهود البحث والتطوير وتشجيع التطبيق العلمي لنتائجها؛
- تهيئة المناخ المشجع للاستثمار في تنمية مصادر الطاقة؛
- وضع خطط ملائمة لمواجهة الأزمات المحتملة في الإمدادات البترولية؛
- تشجيع التوسع في استخدام الطاقة النووية، على أن يترك لكل دولة عضو حرية انتهاج الطريقة التي تتناسب مع ظروفها الخاصة.

فمن خلال هذه الأهداف يتبين أنّ الهدف الأساسي والعام لوكالة الطاقة الدولية هو تقوية موقف المستهلكين للبترول، وكذلك تشجيع أعضائها على الاحتفاظ بمخزون تجاري كبير من البترول، تستطيع من خلاله التأثير على السوق البترولية في مراحل انخفاض الإنتاج وقلة العرض البترولي.

ب-الشركات البترولية العالمية: سيطرت مجموعة من الشركات على صناعة البترول العالمية أستطاع على تسميتها تاريخيا بالشقيقات السبع، وهي مملوكة أساسا لمصالح الو.م.أ، بريطانيا وهولندا هذه الشركات كانت ولوقت متأخر تسيطر على حوالي 80% من الإنتاج البترولي العالمي (خارج الو.م.أ والمنظومة الاشتراكية) كما أنّها تملك 70% من صناعة التكرير العالمية وهي تعمل بشكل مباشر أو عن طريق شركات مملوكة لها في الصناعة بالإضافة إلى ذلك، فإنّها تمتلك أكثر من 50% من ناقلات البترول، تتواجد في الو.م.أ إدارة خمسة من هذه الشركات على الأقل، وتقوم هذه الأخيرة برسم السياسات العامة لها، حيث أنّ حملة معظم أسهمها مواطنون ومؤسسات أمريكية.

أكبر هذه الشركات هي "أكسون"، ثم شركة "قوف" وشركة "تكساكو" وشركة "موبيل أويل"، وخامس الشركات الأمريكية تسمى "تشيفرون" بالإضافة إلى الشركتين الهولندية "شل" والبريطانية "بريتيش بيتروليوم".

هذا ولا يجب أن نهمل المراكز المهمة لشركات البترول الوطنية فقد سيطرت على 78% من إنتاج البترول في العالم خلال سنة 2004، ومن هذه الشركات شركة أرامكو السعودية، وشركة النفط الوطنية الإيرانية، شركات بترولوس المكسيكية، وشركة بترول الصينية ... وتؤثر الشركات البترولية على السوق البترولية من

خلال التأثير على السعر بتطوير أساليب الإنتاج والبحث والتقيب، مما يؤدي إلى التأثير على التكاليف ومن ثمة على السعر الأدنى للبترول لاحقاً.¹

المطلب الثاني: التطور التاريخي لسوق البترول العالمية وأنواعها

السوق البترولية كغيرها من الأسواق تميزت بالتطور منذ اكتشافها إلى يومنا الحالي وذلك عبر عدة مراحل كما أنها قسمت إلى العديد من الأنواع حسب الآجال.

أولاً: التطور التاريخي لسوق البترول العالمية: منذ اكتشاف البترول مرت السوق البترولية بعدة مراحل يمكن تصنيفها كالآتي:²

1- خلال الفترة 1857 - 1870: كانت السوق البترولية في هذه المرحلة تنافسية بين الشركات

البترولية الصغيرة التي بدأت تستثمر في استغلال البترول خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وكانت المنافسة شديدة فيما بين هذه الشركات مما نتج عنه اندماج بعضها وزوال بعضها الآخر حتى صارت شركات كبيرة وقوية؛

2- خلال الفترة 1870 - 1960: أصبحت السوق البترولية في هذه الفترة سوق احتكار القلة بين الشركات

التي سيطرت على الصناعة البترولية الأمريكية وتعدى ذلك إلى السوق البترولية العالمية بتحكمها في عمليات الاستكشاف والاستخراج والنقل والتوزيع والتسعير، وعرفت في عام 1927 عقد اتفاقية أكناكاري بين هذه الشركات التي تعرف بالشقيقات السبع والتي تنص على تقسيم السوق البترولية العالمية ومناجم البترول في العالم بينها، ولهذا أصبحت السوق البترولية احتكارية لهذه الشركات خاصة في ظل محدودية دور الدول المنتجة للبترول؛

3- خلال الفترة 1960 - 1973: مع تأسيس الأوبك في 1960 قل احتكار الشقيقات السبع وتحولت السوق

البترولية إلى احتكار المنتج ممثلاً في دول الأوبك وبوجود هذه المنظمة عملت الدول المنتجة على تقوية مركزها والحفاظ على مصالحها، حيث أنه بعد سنة 1973 عندما قررت الدول الأعضاء في أوبك منفردة وقف لإمدادات البترول احتجاجاً على حكومات الدول الكبرى للكيان الصهيوني انتهى دور الشركات البترولية الكبرى؛

¹ قويدري قوشيج بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

² حمادي نعيمة، "تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008"، رسالة ماجستير، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، (2008-2009)، ص: 53.

4- خلال الفترة 1973 - 1980: في هذه المرحلة أصبحت السوق البترولية سوق احتكار قلة دول أوبك، حيث عندما ارتفعت أسعار البترول وتضررت مصالح الدول المستهلكة للبترول وزاد إنتاج الدول البترولية من خارج أوبك مما أثر سلبا على موقف أوبك، وهنا بدأت المنظمة تفقد قوتها؛

5- خلال الفترة 1980 - 2015: في هذه المرحلة أصبحت السوق البترولية تضم عددا أكبر من المنتجين والمستهلكين فأصبحت سوقا تنافسية، ولكن بعد اختلال العرض والطلب البترولي سنة 1981 بزيادة الإمدادات البترولية خارج أوبك، عمت حالة عدم الاستقرار في السوق البترولية وأصبحت تعرف تقلبات بين الحين والآخر، حيث كان الانخفاض في الأسعار سنة 1986 و 1998 و 2008 والارتفاع الكبير بين 2003 و 2007 و 2010 وقلة الطلب على البترول في سنة 2015 جراء الأحداث الليبية وتغطيته من طرف السعودية أكبر الدول المنتجة للبترول.

ثانيا: أنواع السوق البترولية العالمية: نتيجة الأحداث التي طرأت على الصناعة البترولية بعد تغير العلاقات بين الشركات البترولية الكبرى والدول المنتجة للبترول، وتطورات طرق تسويق البترول الخام أنتج أشكالا مختلفة من الأسواق البترولية ممثلة في الآتي:¹

1- الأسواق الفورية للبترول الخام: ليس لها مكان مادي معين تتواجد به براميل البترول في انتظار المشتري وإنما هي مجمل الصفقات التي يتعدى أجلها 15 يوم والموجودة في منطقة يتمركز فيها نشاط كبير للتجارة على البترول، وهي سوق تراضي لا يوجد أي بنك يسجل عمليا، وإن لم يكن من الضروري الالتقاء لإبرام عقود البيع فإن اقتراب البائع من المشتري سوف يسهل العملية وهذا ما يفسر تمركز هذه الأسواق في مناطق محددة، وقد عرفت تجارة البترول هذا النوع من الأسواق منذ ظهورها باعتبارها عملية لتسويق البترول ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب ومن أهم هذه الأسواق في العالم سوق روتردام بهولندا؛

2- الأسواق البترولية المادية الآجلة: تعمل مثل الأسواق البترولية الفورية لكن بأجل أطول من 15 يوما، وتتم العمليات بالتراضي لسعر معين مع تسليم لأجل لاحقة، يعرف بداية على أنه شهر لكن يمكن أن يتجاوز ذلك وهذا النوع من الأسواق تلزم المشتري بتحديد حجم الشحنة التي لا يجب أن تقل عن 500 ألف برميل والبائع بتحديد تاريخ توفرها، ولا تكون هذه الأسواق إلا بعدد محدود من البترول الخام

¹ حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص: 57.

والمنتجات البترولية كالبرانت، البنزين، زيت الديزل ووقود الطائرات، وهذه الأسواق غير منظمة في الغالب؛

3-الأسواق البترولية المالية الآجلة (البورصات): ظهرت لأول مرة بعد الأزمة البترولية الأولى سنة 1973 في نيويورك، وعرفت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة لأسعار البترول التي عرفتھا الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، ويتم التعامل فيها بالعقود الآجلة وليس بشحنات البترول الخام وهذه العقود لها طابع السندات المالية، وهي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء لكمية محددة من البترول الخام أو من المشتقات البترولية لنوع محدد، وتوجد ثلاثة بورصات بترولية كبرى منظمة في العالم وهي:

سوق نيويورك للتبادل التجاري، سوق المبادلات البترولية العالمية بلندن، وسوق سنغفورا النقدي العالم. ويتوفر عنصر الشفافية في هذا النوع من الأسواق البترولية كما هو الحال في البورصة العادية، حيث يمرر المتعاملون أوامرهم في مكان محدد بناء على الأسعار المطبقة في الأسواق التي تظهرها لوحة المعلومات في كل وقت.

المطلب الثالث: الصدمات البترولية لفترة 1986-2014.

لقد شهد سوق البترول عدة أزمات مرتبطة بأسعار البترول كمثّل أزمة الطاقة الأولى والصدمة العكسية وأزمة الأسعار عام 1991 وأزمة 1998 وآخرها أزمة 2014، التي كان مرجعها تغيرات هيكلية مرت بها صناعة البترول خلال تلك الفترة. إن دراسة التطور التاريخي لصناعة البترول في ظل الأزمات السعريّة يتطلب البحث في المفهوم الاقتصادي للأزمات السعريّة والآثار الاقتصادية التي تتركها هذه الأزمات على الاقتصاديات بمختلف أصنافه المتقدمة والنامية والمتخلفة، لذلك سوف يتم استخدام النتائج الاقتصادية التي ترتبت على أزمة الطاقة الأولى في حالة ارتفاع الأسعار والآثار الاقتصادية للأزمة العكسية في حالة انخفاض الأسعار البترولية.¹

أولا: الصدمة البترولية 1986: تدهورت أسعار البترول إلى ما يقارب 8 دولار للبرميل الواحد والواقع أنها بدأت رحلة هبوطها اعتبارا من مارس 1983، وتواصل هذا التراجع إلى غاية سنة 1988 إذ لم يتعد سقف الخام في الربع الأول من سنة 1988 حوالي 14.95 دولار للبرميل، كما سجلت السوق البترولية العالمية خلال هذه الفترة (فترة الثمانينات) أعنف حرب للأسعار مارستها أطراف عدة لحسابات سياسية

¹ قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص: 95.

واقتصادية فصعدت الأسواق الفورية والآجلة (البورصات البترولية) إلى مرتبة متزايدة الأهمية، هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى الانخفاض الكبير لأسعار البترول سنة 1986 متمثلة في الآتي:¹

❖ انخفاض الطلب على البترول سنة 1985 حيث بلغ 60.19 مليون برميل في اليوم وهذا الهبوط في الطلب أثر على حصة منظمة الأوبك في السوق البترولية بـ 10 مليون برميل في اليوم سنة 1985 مقارنة بسنة 1980؛

❖ دخول منتجين جدد للبترول مثل المكسيك، بريطانيا، النرويج وكندا التي بات باستطاعتها تعويض الكميات التي يمكن أن تسحبها دول الأوبك من السوق أي حدوث فائض عرض بترول في السوق البترولية؛

❖ إعلان بعض الدول كبريطانيا والنرويج في سنة 1983 تخفيض أسعار بترولها بمقدار 3 دولارات للبرميل من 33.5 دولار إلى 30.5 دولار كوسيلة ضغط على دول الأوبك لإجبارها على خفض الأسعار؛

❖ تطور إنتاج بدائل البترول من الفحم والغاز الطبيعي بسبب ارتفاع الأسعار الذي عرفته السوق البترولية في السبعينيات؛

❖ رفع حصص الإنتاج من قبل دول الأوبك احتجاجا على ارتفاع إنتاج الدول خارج المنظمة وخاصة بحر الشمال؛

❖ المنافسة الشديدة التي لقيتها دول الأوبك بعد إقرارها نظام الحصص وسقف الإنتاج من طرف الدول المنتجة الغير منظمة للمنظمة بتشجيع من وكالة الطاقة الدولية، فبعد أن كانت تسيطر على 85% من الإنتاج العالمي انخفضت إلى 60%؛

❖ توسع المعاملات في الأسواق الآتية والأسواق الآجلة، حيث أصبحت الأسواق الآتية تحتل حوالي 70% من التعاملات البترولية وظهرت الأسواق الآجلة بسبب ظهور المضاربين وتضارب قوى العرض والطلب.

لقد أسفرت الصدمة البترولية سنة 1986 عن نتائج كانت إيجابية بالنسبة للدول المستوردة وجد قاسية على الدول المنتجة للبترول، تتمثل هذه النتائج في النقاط الآتية:²

¹ قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص: 96.

² نفس المرجع السابق، ص: 96.

❖ تخلي دول الأوبك عن سعر البيع الرسمي والاتجاه نحو سياسة أسعار السوق من بداية سنة 1988 مما أدى إلى ظهور أسعار مرجعية جديدة مثل سعر برنت؛

❖ ارتفاع الطلب العالمي على البترول في الدول الصناعية من 48.2 مليون برميل في اليوم سنة 1986 إلى 49.3 مليون برميل في اليوم سنة 1987، وإلى 52 مليون برميل في اليوم سنة 1989؛

❖ تراجع مجهودات الاستكشاف بسبب تراجع هوامش ربح الشركات البترولية جراء انخفاض أسعار البترول، حيث تناقص عدد الآبار الاستكشافية من 1900 بئر إلى 600 بئر سنة 1986-1989 تواليا؛

❖ انخفاض التدفقات المالية بين دول الأوبك والدول الأوروبية؛

❖ تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول المصدرة للبترول، ففي الفترة 1982-1987 انخفض نمو الناتج الخام للدول المصدرة للبترول 5 مرات مقارنة بفترة السبعينات 1.1% مقابل 5.9%؛

❖ تقادم المديونية العالمية من خلال تزايد ديون الدول المصدرة للبترول لتعويض إيراداتها البترولية نتيجة انخفاض أسعار البترول؛

❖ انخفاض قيمة الواردات البترولية للدول المستوردة للبترول في ظل انخفاض أسعار البترول حيث بلغت وفيات دول مجموعة التعاون الاقتصادي والتنمية نتيجة لذلك حوالي 45 مليار دولار.

ثانيا: الصدمة البترولية 2004: عرف العالم صدمة بترولية أخرى فمنذ مطلع سنة 2000 توالى الأحداث السياسية والاقتصادية التي أنتجت تداعيات خطيرة على حركة أسعار البترول؛¹

حيث بلغت ابتداء من سنة 2004 مستويات قياسية تجاوزت سقف 100 دولار للبرميل أعطت للدول المنتجة للبترول وفرة مالية خلال السنوات اللاحقة لم تحقق مثيلا لها من قبل.

شهد عام 2004 ثورة في أسعار البترول صعودها التدريجي في أسواق البترول العالمية، فقد ارتفعت أسعار البترول إلى 42.82 دولارا للبرميل الواحد وهو أعلى معدل وصله البترول منذ قبل 13 عام عندما أقدم العراق على احتلال الكويت عام 1990، كما ارتفع سعر البترول إلى رقم قياسي جديد فسجل لسعر البرميل الواحد من البترول ب 42.66 دولار في بورصة لندن، وبلغ 43 دولار للبرميل الواحد في بورصة

¹ ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط 2004**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، الجزائر، ص: 3-29.

نيويورك وهو أعلى مستوى يصله منذ 21 عاما، وفي 19/08/2004 ارتفع سعر البرميل من البترول إلى 47.52 دولار ثم قفز سعر البرميل في معاملات نيويورك للمرة الأولى إلى 49 دولار.

ويرجع السبب وراء هذا الارتفاع المستمر لأسعار البترول لعدة أحداث شهدتها سنة 2004 أهمها:

- ❖ المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية youkous بسبب حجم الضرائب المفروضة عليها ما ساهم في وقف إنتاجها الذي أدى زيادة الأسعار نسبة 23% أي قرابة 8.3% للبرميل؛¹
- ❖ اضطراب العراق إلى خفض صادراتها بسبب الاضطرابات وعدم الاستقرار والهجمات المتكررة على المنشآت البترولية العراقية وأنابيب البترول؛
- ❖ القلق على إمدادات البترول النيجيرية بسبب الإعلان عن الإضراب من قبل عمال البترول؛
- ❖ التخوف من انقطاع إمدادات البترول القادم من خليج المكسيك بسبب موسم الأعاصير؛
- ❖ الزيادة غير المسبوقة في الطلب العالمي على البترول المدعم بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي العالمي في أمريكا وأوروبا، الصين ودول جنوب شرق آسيا؛
- ❖ إرتفاع نشاط المضاربات على البترول في أسواق البترول العالمية نتيجة التخوف من انقطاع الإمدادات البترولية لأي سبب من الأسباب المذكورة، وقد لعب عامل المضاربة في الأسواق البترولية الآجلة دورا فعالا في لعبة ارتفاع الأسعار وتتمثل نتائج هذه الصدمة البترولية في النقاط التالية:²
- ❖ عدل صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو العالمي، حيث خفض من احتمال نمو النتائج الإجمالي العالمي إلى 4.3% لعام 2005 بعد أن كان توقعاته السابقة 4.9% لنفس السنة؛
- ❖ زيادة معدلات الفائدة في منطقة اليورو؛
- ❖ توقع اقتصاديون أمريكيون حدوث تباطؤ طفيف في الاقتصاد الأمريكي وارتفاع معدلات التضخم؛
- ❖ عرفت أسعار الوقود ارتفاعا لم يسبق له مثيل في إيطاليا إذ وصل سعر اللتر من البنزين إلى 1.71 يورو؛
- ❖ بدأت للمرة الأولى منذ عقد السبعينات في القرن الماضي الدول الآسيوية تعاني من آثار الارتفاعات لأسعار البترول، ففي سنغافورة قد تلجأ الخطوط الجوية إلى رفع رسوم الوقود على تذاكر السفر؛

¹ طارق بن قسمي، والزهرة فرحاني، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر : دراسة قياسية للفترة 1990-2013، جامعة سطيف، 2015، ص:3.

² ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 81، 89.

❖ تحقيق العالم العربي نموا بلغ 5% من الناتج المحلي الإجمالي وهو أعلى معدل تحقق منذ سنوات طويلة؛

❖ الزيادة في معدل السياحة بالنسبة للدول العربية الغير بترولية مثل: مصر، لبنان، تونس والمغرب؛

❖ يعتبر ارتفاع أسعار البترول فرصة للدول العربية المنتجة للبترول لتنويع اقتصادياتها والاستخدام الأمثل للعوائد البترولية المرتفعة؛

ثالثا: الصدمة البترولية 2014: على غرار الصدمات البترولية العالمية السابقة واجه العالم صدمة

جديدة حيث انخفضت أسعار البترول أكثر من النصف منذ أواسط عام 2014 حتى بداية عام 2015. فقد انخفض سعر البرميل الواحد من مزيج برنت من 115 دولارا في جويلية 2014 إلى أقل من 30 دولارا في بداية عام 2016 وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها عام 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية.¹

ولقد تضافرت عدّة عوامل خاصة بسوق البترول هي التي أدّت إلى الانخفاض الحاد في أسعار البترول وهي متعلقة بكل من العرض والطلب وبموامل توقعات مستقبلية، نفسية وجيوسياسية أيضا أهمها:²

- ارتفاع أسعار البترول خلال العقد الماضي أدّى إلى تحفيز الاستثمارات لاستخراج البترول من مكامن كان يصعب استخراجها منها من قبل بسبب ارتفاع التكلفة، أي تحديدا البترول الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية والبترول الرملي في كندا؛

- بدء الطلب العالمي للبترول يتراجع بسبب الركود الاقتصادي في منطقة اليورو والتباطؤ في الصين وآسيا؛

- التحسن في تطبيق معايير الكفاءة في استهلاك الوقود في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى معاودة الإنتاج والإمدادات من طرف كل من العراق وليبيا؛

- زيادة المعروض من البترول العالمي من قبل الأوبك في الأسواق البترولية بسقف إنتاج عند 30 مليون برميل يوميا؛

- ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي وهو ما يساهم في ضعف الطلب في دول أخرى مثل أوروبا والصين.

¹ مريم شطبي محمود، مداخلة بعنوان انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، يوم 14 ماي 2015، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، ص: 5.

² خالد بن راشد الخاطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة: 2015، ص: 3.

من أسباب الصدمة البترولية لسنة 2014 السابقة تتكون مجموعة من التأثيرات على اقتصاديات الدول متمثلة في: التأثير سيكون إيجابيا في أغلب الحالات على الدول المستوردة المتقدمة مثل أمريكا، اليابان ومنطقة اليورو. وذلك من خلال ارتفاع دخل القطاع العائلي بزيادة حقيقة في الدخل على الاستهلاك من خلال التوافر في فاتورة الوقود والمواصلات، وانخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج من الطاقة وكذلك السلع النهائية التي يدخل البترول في إنتاجها مثل البتر وكيمياويات، الألمنيوم والورق.

أما بالنسبة للدول المستوردة للبترول الأخرى سيكون التأثير سلبيا من خلال قنوات التبادل المالي مثل انكشاف البنوك الأسترالية عن الأسواق الروسية والتبادل التجاري، إضافة إلى الإعلانات المالية وتحويلات العاملين حول فنزويلا على سبيل المثال وحول روسيا في آسيا الوسطى، وحول دول مجلس التعاون في شبه القارة المدنية ودول الربيع العربي.

أما من ناحية التأثير السلبي عموما ما يكون على الدول المصدرة لأنها الأكثر اعتمادا على البترول والأكثر تأثرا به، فستتخفص مدا خيل هذه الدول وستكون ميزانياتها وحساباتها الجارية تحت ضغوطات وكذلك أسعار الصرف لبعض الدول مثل روسيا، فنزويلا، نيجيريا وحتى السعودية، لأنها تساهم مساهمة كبيرة في إنتاجها في الأسواق البترولية العالمية.¹

المبحث الثالث: السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول:

تتميز الدول المصدرة للسلع الأولية بأنها تواجه تقلبات كبيرة في وضعها مقارنة بالدول التي لديها قاعدة اقتصادية متنوعة، والدول المصدرة للبترول هي أكثر الدول عرضة لمثل هذه التقلبات لأن نسبة كل من الصادرات والواردات فيها إلى الناتج المحلي الإجمالي تعتبر عالية جدا، وهذا يعني أن التقلبات في قيمة الصادرات ستعكس مباشرة في تقلبات الدخل الوطني ولأن معظم الدخل المتحصل من تصدير هذه السلعة يرجع إلى الدولة، فإن السياسة المالية للدولة تعتبر أداة مهمة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: السياسة المالية وإخفاق التنمية في الدول البترولية:

أن أغلب دول العالم تتصرف فيما يتعلق بتحديد دور السياسة المالية على ضوء ظروفها وحاجاتها وتتوقف حدود المرونة على مراحل النمو وكفاية الموارد وجدوى الأهداف.

¹ خالد بن راشد الخاطر، مرجع سبق ذكره، ص:10.

أولاً: أهمية السياسة المالية في الدول البترولية: تتمثل أهمية السياسة المالية في الدول التي تعتمد على البترول في صادراتها في الآتي:¹

1- فيما يتعلق بالدول البترولية: يمكن أن تؤدي السياسة المالية دوراً رئيسياً بتحويل الربح المحقق من البترول لصالح قطاعات إستراتيجية أخرى وهذا يمكن من:

- ❖ تعزيز الروابط بين مختلف مجالات النشاط القائمة؛
 - ❖ دعم نشوء قطاعات اقتصادية جديدة تساعد في تعزيز المزايا التنافسية؛
 - ❖ تخفيف الاتجاه نحو الإفراط في الاعتماد على الصادرات البترولية؛
- 2- من حيث المبدأ العام: ينبغي للسياسة المالية أن تدعم الأهداف العامة للاقتصاد الكلي منها:

- ❖ تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي؛
- ❖ تثبيت ميزان المدفوعات؛
- ❖ تخفيض التضخم؛
- ❖ التحكم بالدين العام المحلي؛
- ❖ إبقاء الضرائب عند مستويات مقبولة وتعزيز النمو الاقتصادي.

ففي حالة البلدان البترولية يستحسن أن تكون السياسة المالية الأداة الرئيسية للتثبيت الاقتصادي بتخفيف أثر العائدات العابرة على الإنفاق العام في بيئة يسودها الكثير من عدم اليقين، وتعزيز المساواة في الدخل من خلال الإنفاق على الصحة، التعليم، الرعاية وخلق فرص عمل، ومن الضروري أن تشمل هذه الإستراتيجية أيضاً توسيع البنية التحتية وتطويرها وإنشاء مرافق إنتاجية لا يملك القطاع الخاص القدرة ولا الاستعداد لإنجازها.

ثانياً: لعنة الموارد والداء الهولندي: سوق البترول العالمي هو من الأسواق الأكثر تقلباً، والتحولت المفاجئة التي يعاني منها وما تؤدي إليه من دورات ازدهار وكساد يصعب على صناع السياسات إدارتها بفاعلية،

¹ العبدلي، المخاطر المحيطة بالنفط، "مجلة عكاظ للصحافة والنشر"، على الموقع الإلكتروني التالي: تم الإطلاع عليه بتاريخ:

ويؤثر تقلب الأسعار تأثيراً سلبياً كبيراً على نظام الموازنة والرقابة على المالية العامة للدولة وعلى مساعيها في مجال التخطيط وفعالية الاستثمار وتحسين الدخل.

1- لعنة الموارد: تمتعت الدول المنتجة للبترول بنمو اقتصادي سريع في سبعينيات القرن العشرين لكن العقود الثلاثة التي أعقبت ذلك شهدت معاناة الكثير من تلك الدول من الديون الثقيلة والبطالة المرتفعة والاقتصاد المتباطئ، حيث أصيبت هذه الدول بما يعرف بلعنة الموارد.

أ. تعريف لعنة الموارد: هو مصطلح يستعمله خبراء الاقتصاد والسياسة منذ الثمانينات ليعرفوا كيف أن وفرة الموارد الطبيعية يمكن أن تضر باقتصاد بلد ما، فتتحول معه من نعمة إلى لعنة في الأجل الطويل أو ما يعرف أيضاً بمفارقة الوفرة، ويصفونه كيف أن وفرة الموارد الطبيعية يمكن أن تضر باقتصاد البلد، ويقصد بهذا التعبير التناسب العكسي بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، سواء أكانت هذه الموارد ثروة معدنية أم ثروة بترولية أم غازاً طبيعياً.¹

ب. أسباب لعنة الموارد: هناك عدة أسباب يمكن ذكرها فيما يلي:²

❖ يلقي بعض المراقبين بالألئمة على القوى الأجنبية التي تتدخل في البلدان الغنية بالبترول وبالتلاعب بحكوماتها، في حين يلقي آخرون اللوم على شركات البترول العالمية التي تستغل هذه الموارد سعياً وراء السيطرة وتحقيق أرباح غير عادية. على الرغم من أن حجج الفريقين تنطوي على بعض الحقائق إلا أنها لا تستطيع الصمود إذا خضعت لفحص دقيق ففي العقود الأخيرة استطاعت دول كثيرة منتجة للبترول مثل إيران وفنزويلا وروسيا والسودان وبورما أن تصمد بصورة استثنائية ضد ضغوطات الدول الغربية، كما أنه وعلى مدى حقبة كبيرة من القرن العشرين كان لشركات البترول العالمية تأثير ملحوظ في البلدان المنتجة للبترول في العالم النامي، إلا أن دور هذه الشركات قد تضاعف بصورة حادة منذ مطلع القرن العشرين عندما أمنت غالبية البلدان النامية صناعاتها البترولية؛

❖ التوجه نحو استخراج البترول من الدول النامية وهو ما حدث بعد حركات التأمين، عندما انتقلت الثروة من يد الشركات الدولية إلى يد الحكومات؛

¹ نوري محمد عبد الكصب، التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية، المرض الهولندي ولعنة الموارد وعدم اليقين، المكتب الجامعي الحديث، 2015، ص: 36.

² مايكل روس، نقمة النفط: كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم، شبكة رؤية الإخبارية، القاهرة، 2015، ص: 47.

- ❖ العديد من الحكومات تعتمد على إيرادات البترول في تمويل المشاريع، وهذا يساعد في تفسير كون عدد كبير جدا من البلدان المنتجة للبترول غير ديمقراطية؛
- ❖ تتسبب سرية عائدات البترول في أن تتواطأ الحكومات مع شركات البترول لإخفاء صفقاتها، وهو الأمر الذي يساهم في تسهيل بقاء الأنظمة الاستبدادية في الحكم نظرا لوجود مورد دائم يسهل لهم القيام بما يحلو لهم.

ج- الهروب من لعنة الموارد:¹ إنَّ التعامل مع المرض الهولندي يتطلب اعتماد أدوات السياسة الاقتصادية الكلية في الغالب، بينما تجنب لعنة الموارد تتضمن عناصر أكثر أساسية للمجتمع، وتؤكد الدراسات الاقتصادية وجود صراعات بين المجتمع ومؤسسات الدولة حول توزيع فوائض الموارد الطبيعية والسيطرة عليها، خاصة في الدول النامية، وقد نتج عن الصراع أضرار منها:

- ❖ هدر في المواهب والكفاءات لتفرغها للسعي خلف الثروة، بدلا من استخدامها في تطوير الإنتاج؛
- ❖ استخدام الثروة في الاستخدام الشخصي والاستثمار في الخارج، بدلا من استخدامها في تنويع الاقتصاد المحلي؛
- ❖ تفاعل الصراعات وتطورها إلى الصراع المسلح مثل نيجيريا والعراق ... الخ.

بدلا من استخدامها في خلق بيئة سلام تجذب الاستثمار الداخلي والخارجي وتخلق اقتصاد أكثر تنوعا.

*وتشير عدد من الدراسات إلى إمكانية الهروب من اللعنة من خلال إتباع السياسات الآتية:

- التفاعل بين المؤسسات الاقتصادية والسياسية لتحقيق التوزيع العادل والاستخدام الأمثل (الإنتاج والتسويق والإيرادات)؛
- الشفافية وسيادة القانون والرقابة الشعبية لاستخدام الموارد الطبيعية للحد من استخدامها في الإنفاق التبذيري والسرقة والفساد؛
- نظام مركزي للأجور يحفز العامل للإنتاج وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وذلك يساعد على تجنب لعنة الموارد فضلا عن المرض الهولندي.

¹ نوري محمد عبيد الكصب، مرجع سبق ذكره، ص ص 42- 43.

2- المرض الهولندي: إنّ الزيادة الكبيرة في عائدات البترول التي جاءت من الارتفاع الكبير في الأسعار في مطلع السبعينات وأواخرها قد خلق فرصة ذهبية لمعظم الدول المنتجة والمصدرة للبترول من أجل القيام بمشاريع طموحة، وقد تحققت معظم هذه المشاريع من خلال السياسات المالية التوسيعية التي شهدت توسعا كبيرا بفضل الثروة البترولية.

أ. تعريف المرض الهولندي: تعريفه الاقتصادي أنّه مفهوم يوضح العلاقة الظاهرة بين الزيادة في اكتشافات الموارد الطبيعية وانخفاض الإنتاج بالقطاع الصناعي، وقد أطلق هذا المفهوم على الهولنديين سنة 1977 بعد الانخفاض المستمر في الإنتاج الصناعي منذ اكتشاف حقول غاز.

- تعالج نظرية العلة الهولندية التقلبات التي تتجر عن التغير المفاجئ والسريع والدائم لسوء المورد الطبيعي وهذا بالنسبة للبلد المستفيد. أي أنّ العلة الهولندية تصف سلوك الاقتصاد جراء التغير المذكور في سعر المورد الطبيعي (في بعض الأحيان يتعلق الأمر باكتشاف مورد طبيعي وما هي تأثيراته على الاقتصاد المستفيد).¹

ب. آثار الداء الهولندي: نتيجة لتدفق العملات الأجنبية بمبالغ كبيرة في فترات طفرة الموارد الطبيعية تحدث آثارا على الاقتصاد المتمثل في الآتي:²

- **أثر الإنفاق:** يبدأ مع تدفق العملات الأجنبية من الصادرات البترولية، فيرتفع الدّخل وعندما يزداد الطلب على السلع غير القابلة للتبادل التجاري، لأن النفقات العامة توجه عادة إلى القطاعات غير القابلة للتبادل التجاري، ويسبب ذلك ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، والأثر النهائي هو زيادة الواردات وارتفاع في قيمة العملة مما يضعف القدرة التنافسية للسلع غير البترولية القابلة للتبادل التجاري؛

- **أثر تحويل الموارد:** هو نتيجة للطفرة في القطاع البترولي التي تزيد الطلب على السلع غير القابلة للتبادل التجاري وعلى أثر ذلك تتحول عوامل الإنتاج لسلع أخرى قابلة للتبادل التجاري، مثلا السلع الزراعية ومنتجات الصناعة التحويلية، ومن ثم يؤدي أثر تحويل الموارد إلى إضعاف القطاعين الصناعي والزراعي؛

¹ مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مجلة دولية محكمة متخصصة في الدراسات والأبحاث الاقتصادية تصدرها كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، الإبداع القانوني 2001/925، العدد 2011/11، ر د م د 3443-1112، ص: 112.

² N.shaxson, approaches to volatility: dealing with the <Resource Curse> in sub- Saharan Africa, International Affairs, Vol, 81 No. 2 (March 2005), P 324.

- **أثر التغير في النفقات:** ينتج عن ارتفاع مستوى الاستهلاك الذي يترافق مع ارتفاع الدّخل الوطني، ويؤدي إلى زيادة في الطلب على السلع القابلة للتبادل التجاري مع انخفاض العرض المحلي نتيجة لأثر الإنفاق وتحويل الموارد، مما يؤدي إلى انخفاض في الميزان التجاري.

ج- مخاطر الداء الهولندي: ¹ بحسب العديد من الخبراء والمحللين، فإنّ خطورة "الداء الهولندي" تكمن في أن إشكالية التدفق السريع في الإيرادات البترولية بمستويات تفوق الطاقة الاستيعابية للدول المصدرة للبترول يخلق ضغوطا تضخيمية في اقتصادياتها الوطنية لا سيما قطاع الخدمات، مما يقلل من مرونة هيكلها الاقتصادي وبالتالي ضعف قدرتها على التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية المتغيرة، ولن يكون من قبيل المبالغة القول بأن دول مجلس التعاون الخليجي - وبصفة خاصة- هي من أكثر البلدان المعرضة لمثل هذا الخطر كونها تعتمد بصورة رئيسية على النفط كمصدر أساسي للدّخل الوطني، وعلى الرّغم من أنّ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي قد يصل إلى 20.7 ألف دولار في عدد سكان يبلغ 42.1 مليون نسمة (إجمالي عدد سكان دول المجلس بحسب إحصاءات 2010)، إلّا أنّ النظرة المستقبلية لتعداد السكان في هذه الدّول تؤكد أنّ العدد سيتضاعف بشكل يؤثر سلبا إذا ما استمرت دول الخليج بالتركيز على البترول دون النظر إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية، والتركيز على اللامركزية في استراتيجيات التنمية الشاملة بشكل يستكشف الطبيعة الاقتصادية لكل منطقة، وتفعيل ذلك عبر خطط إستراتيجية ودعم حكومي للقطاعات الحكومية، بما يتناسب وحاجات المنطقة وتعزيز مشاركة كافة أطراف التنمية عبر تغيير السياسات ووضع البني الأساسية والأطر التشريعية والتسهيلات الإدارية الحكومية لنجاح وديمومة منجزاتها الراهنة.

د- الحلول لتجنب الداء الهولندي: يجمع الاقتصاديون على ضرورة تنوع مصادر الدخل وخلق مصادر ثروة بديلة عن البترول والموارد النابضة، وحكومة الموارد الطبيعية بشكل مستدام، خاصة مع حرب أسعار البترول وانخفاضها الحاد حديثا، فيما تختلف السياسة وأصحاب القرار حول كيفية تنفيذ ذلك بين الانطلاق من سياسات الحكومات وتشريعات البرلمانات في شكل استراتيجيات طويلة الأمد يتم التخطيط لها على مدى سنوات²، أو الانطلاق من الدساتير وجعلها أقل مرونة وأكثر دقة في نصوصها لضمان استدامة الموارد

¹ تداعيات أزمة النفط تخذش "كبرياء" الاقتصاد الريعي وأعراض "المرض الهولندي" تفضح عوار "الاقتصاديات الأحادية"، ديسمبر 2014 على:

تاريخ الإطلاع 2018/02/19 <http://alroya.om/ar/reports/reports-globa>.

² تداعيات أزمة النفط تخذش "كبرياء" الاقتصاد الريعي وأعراض "المرض الهولندي" تفضح عوار "الاقتصاديات الأحادية"، ديسمبر 2014، على

تاريخ الإطلاع 2018/02/21 <http://alvoya.om/ar/reports/reports-globa>.

وتتوزع مصادر الدّخل، إلى جانب تطوير القاعدة الاقتصادية والإنتاجية وخلق ركائز أساسية لاقتصاديات حقيقية تساعد على إيجاد مصادر متنوعة الدّخل بخلاف قطاعي البترول والغاز الطبيعي، ودعوا إلى توسيع مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية وتقليل هيمنة القطاع الحكومي على النشاط الاقتصادي لضمان الحصول على تنمية اقتصادية مستدامة، مشيرين إلى ضرورة التوظيف الجيد للموارد المالية في الإنفاق على تنمية قطاعات اقتصادية قد تكون واعدة مثل: الصناعة والسياحة، والقطاع المالي والخدمات، في وقت يعد فيه تحديث وإصدار مزيد من القوانين والتشريعات الاقتصادية والاستثمارية من العوامل الأساسية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة إلى الاقتصاديات المحلية.

وبينوا أهمية رسم الاستراتيجيات والخطط اللازمة لدعم الصناعة الوطنية مع الاهتمام بالصناعات البترولية التحويلية والصناعات الصغيرة وتشجيع صغار المستثمرين على المشاركة في الخطط الإنمائية للدول.

المطلب الثاني: مبادئ وتنفيذ السياسة المالية في الدول البترولية:

لتجنب النقلب في الإنفاق العام الناتج عن تراجع الإيرادات البترولية كان على الدول المصدرة للبترول أن تركز على بعض المبادئ عند صياغة وتنفيذ سياساتها المالية، وبما أنّ هذه الدول في حدّ ذاتها لا تمثل كتلة متجانسة من حيث هياكلها الاقتصادية فإنّ هناك اختلاف واسع فيما يخص الأهمية النسبية للقطاع البترولي ضمن الاقتصاد.

أولاً: مبادئ صياغة السياسة المالية على المدى الطويل: هناك عدّة مبادئ يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند صياغة السياسة المالية على المدى الطويل يذكر منها:

1- ثروة الدولة والدّخل الدائم: إنّ ثروة البترول والتي يمكن تعريفها بأنّها القيمة المالية المخصصة للدّخل المستقبلي من البترول لا ينظر إليها كدخل بل كعمولة، فهي تمثل عملية تحويل الأصل المتمثل في البترول إلى أصول مالية ومنه التحدي الذي يواجه السياسة المالية على المدى الطويل هو كيف يمكن تخصيص هذه الثروة عبر مختلف الأجيال.¹

¹ Steven Barnett And Roland do Ossowski, Operational Aspects of Fiscal policy in oil- proclucing Countries (International Monetary Frend, WP/02/177,October, 2002), P: 26.

وبالنظر إلى نموذج الدخل الدائم الذي قدمه فريدمان فإنّ المحافظة على الثروة تتطلب أن يكون الاستهلاك في كل مرحلة محدداً بالدخل الدائم أو كما في هذه الحالة بعائد الثروة البترولية للدولة، ويمكن اعتبار السياسة المالية المثلى في هذه الحالة بأنها مسار الدخل غير البترولي والإنفاق الحكومي الأولي الذي يعظم دالة الرفاهية الاجتماعية للدولة؛

2- علاوات السيادة: تدفع العديد من الدول المنتجة للمحروقات علاوة سيادة كبيرة في الكثير من الأحيان، وهو ما يدل على ضرورة أخذها بعين الاعتبار عند رسم السياسة المالية، وبوجود علاوة السيادة تصبح الدولة تواجه سعري فائدة سعر أعلى على مقترضاتها وسعر أدنى على مدخراتها وهو ما يعمل كشكل من أشكال قيود السيولة اللينة، أي أنّ الدولة تستطيع أن تقترض لكن بعلاوة، ومن جهة نظر السياسة الاقتصادية فإنّ الدولة التي تدفع علاوة سيادة يجب أن تتبع سياسة مالية محافظة بدرجة كبيرة؛

3- الادخار الاحتياطي: تواجه الدول المصدرة للبترول عدم اليقين الذي يكشف الثروة المتأتية من البترول، إذ أنّ تقلب البترول بسبب تذبذب أسعاره في السوق الدولية يطرح إشكالا كبيرا أمام السياسة المالية، أضف إلى ذلك عوامل أخرى تزيد الأمر تعقيدا مثل عدم اليقين الخاص بالاحتياجات وتكلفة استخراجها؛¹

4- الاستهلاك حسب مبدأ العصفور في اليد: قدم "بجاركوت" مبدأ يستهدف عجزا خارج المحروقات يساوي العائد المتوقع من الأصول المالية الموجودة، وقد وصفها بأنها قاعدة العصفور في اليد لأنّ قرارات الإنفاق لا تتوقع إلّا بناء على الأصول المملوكة فعلا بعكس إطار الدخل الدائم السابق الذي يقتضي

أن يتحدد حجم العجز خارج المحروقات بالنظر إلى توقعات ثروة الدولة؛²

5- الإنفاق الرأسمالي: إذا كان الاستثمار الحكومي منتجا فإنّ قرارات الاستثمار يجب أن تبنى على أساس العائد من الاستثمار الذي يمكن أن تحققه الحكومة، غير أنّه هناك وجهة نظر بديلة تنظر إلى الاستثمار الحكومي كما لو كان بمثابة اقتناء لسلع استهلاك دائمة بمعنى أن مخزون رأس المال الحكومي يولد رفاهية اجتماعية بدل عائد مالي؛³

¹ Deaton, Agnus, Understanding Consumption (OX ford: Clarendon, 1992).

² Bjerkholt, OLAR <Fiscal Rule suggestions for Economies with non- Renewable Resources>, (OAXACA: Mexico paper prepared for the Conference, Rules – based fiscal policy in emerging market economies, 2002).

³ Steven Barnett And Rolando Ossowski, OP Cit, PP: 12-22.

6- الاستهلاك الدائم: يعتبر الاستهلاك الدائم للدولة على أنه مماثل للإنفاق الرأسمالي، وعلى هذا الأساس فإن الدولة تباشر الإنفاق الرأسمالي ليس على أساس أن رأس المال منتج ولكن لأنه يجني فيضا من الفوائد الاجتماعية أي أن رأس المال الحكومي يوفر فوائد عدة سنوات، وبذلك فإن الحكومة سيكون لديها نوعان من استهلاك السلع الدائمة (الإنفاق الرأسمالي) والسلع غير الدائمة (الإنفاق الجاري)، والنظر إلى الإنفاق الرأسمالي وفق هذه الطريقة لا يجب أن يوفر المبرر لوجود عجز كبير خارج المحروقات بعد زيادة ثروة الدولة، كما يحدث في العديد من الدول المنتجة للمحروقات عند زيادة عوائدها البترولية وبالتالي تبرر دفع الاستهلاك وزيادة العجز خارج المحروقات.

ثانيا: مبادئ السياسة المالية على المدى القصير: إضافة إلى المبادئ السابق ذكرها في المدى الطويل فهناك مبادئ يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار على المدى القصير منها:

1- مبدأ القدرة الاستيعابية: تعني القدرة الاستيعابية للاقتصاد الحجم الأمثل للاستثمار عندما يترتب على تجاوزه عدم حدوث زيادة في الإنتاج بسبب عدم كفاية عوامل الإنتاج الأخرى التي تتعلق بتوافر الخيرات الفنية والإدارية ومستوى التقدم التكنولوجي، وقد تعني القدرة على استغلال رأس المال بكفاءة أي أنها تتعلق بمدى العقبات التي يمكن أن تلحق بالقدرة على تخطيط وتنفيذ المشروعات الخاصة بخطة التنمية وعلى إعادة تخصيص الموارد نتيجة نقص بعض عناصر الإنتاج الهامة ولوجود بعض المشاكل المتعلقة بالمؤسسات اللازمة للإنتاج والتنمية؛¹

2- انخفاض نسبة الدين العمومي: يجب أن تكون مستويات الدين العمومي منخفضة ويجب أن توفر أصول مالية رسمية كبيرة مما يسهل عملية التمويل خلال فترات الاتجاه الهبوطي المؤقت لأسعار المحروقات؛²

3- مساعدة السياسة المالية بواسطة برنامج الإنفاق: إن مساعدة السياسة المالية بواسطة برنامج للإنفاق على المدى المتوسط أمر ممكن بواسطة الحد من حجم تقلبات الإنفاق العام الناتج عن التغير السريع في مدا خيل المحروقات؛

¹ يسرى محمد أبو العلا، تحديد مفهوم استيعاب الاستثمارات المالية العربية في ضوء التشريعات المالية والاقتصادية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص: 11.

² ضالع دلية، "فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر" رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2008-2009، ص ص: 110-111.

4- إلغاء الارتباط بين الإنفاق العام وتقلبات أسعار البترول: حيث أن الإنفاق العام في العديد من الدول المنتجة للمحروقات كان دائما ذو ارتباط إيجابي بأسعارها وهذا ما يؤدي إلى تدبب الإنفاق تبعا لتذبذب الأسعار، وهناك حجة قوية من وجهة النظر الاقتصادية الكلية لإلغاء التذبذب في النفقات العمومية، حيث أن التغيرات المفاجئة في الإنفاق العام تساهم في عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي ولذلك لابد من بذل الجهود لإضافة الارتباط بين الإنفاق العام وتقلبات أسعار البترول؛

5- ارتكاز القواعد المالية على نسبة العجز خارج المحروقات إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات: إن القواعد المالية المطبقة في الدول غير النفطية والتي تستهدف رصيذا ماليا معينا أو مستويات دين عمومي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، لن تكون متلائمة مع هدف تجنب السياسة المالية لتقلبات أسعار البترول في الدول البترولية لأن مثل هذه القواعد تنقل تقلبات أسعار البترول إلى الإنفاق العام والقاعدة المالية الملائمة للدول البترولية هي الفصل بين سياسة الإنفاق والعجز خارج المحروقات عن تقلبات أسعار المحروقات وهذا بارتكاز القواعد المالية على نسبة العجز خارج المحروقات إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات؛

6- كفاءة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة: إن مستوى الإنفاق يجب أن يتحدد بالأخذ بعين الاعتبار قدرة الإدارة على تنفيذه بفعالية لأن التوسع المفاجئ لبرنامج الإنفاق الموافقة للزيادة المفاجئة في عوائد المحروقات يحمل في طياته أخطار، فالشرع في إقرار مشاريع إنفاق عمومي كبيرة الحجم قد يجاوز قدرات التخطيط والتنفيذ والتسيير المتوفرة مما يؤدي إلى التبذير، كما أن معايير اختيار المشاريع الرأسمالية تصبح غير مدروسة وتؤدي إلى نتائج أدنى من المستوى المفروض؛

7- الضغط الضريبي: إن الضغط الضريبي كمؤشر لتقييم مردودية النظام الضريبي لا يمكن أن يقدم صورة واضحة عن ذلك في الدول المصدرة للبترول نظرا لكون جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي هو ناتج عن المحروقات، كما أن الجباية البترولية تمثل في بعض الدول البترولية أكثر من 80% من إجمالي الإيرادات، فيجب على هذه الدول أن تعتمد على الضغط الضريبي للجباية العادية منسوبا إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، هو مقياس أكثر دقة للبحث عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية لتحقيق أكبر حصيللة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد.¹

¹ طالع دليلة، مرجع سباق ذكره، ص111.

المطلب الثالث: تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على اقتصاديات الدول:

تتميز أسعار البترول في الأسواق العالمية بتقلبات عديدة وهذا ما ينعكس على اقتصاديات الدول، وعلى ذلك سنتطرق إلى مختلف هذه التقلبات وانعكاساتها على اقتصاديات الدول.

أولاً: تقلب أسعار البترول: يعتبر كل من "رامي فالوري" و "رامي قاري" من الاقتصاديين الأوائل الذين قاموا بدراسة العلاقة التي تربط بين ظاهرة تقلب الأسعار والنمو الاقتصادي، وقد تعرضا في بحثهما إلى الفصل بين النمو الاقتصادي عن تقلبات الدورة الاقتصادية لعدة دول بترولية من بينها الجزائر. وتوصلت منظمة "أوسد" باستخدام بيانات مدمجة لعينة تتكون من 92 دولة تنتمي إلى الباحثين إلى أن البلدان التي تتسم بتقلب الأسعار يكون فيها مستوى النمو الاقتصادي أضعف¹، وقد نتج عن تقدير نموذج الآثار الثابتة أن التقلب في الإنفاق الحكومي وتقلب الأسعار يرتبطان بشكل كبير، وبالتالي بينا أنه توجد علاقة عكسية قوية بين التقلب والنمو الاقتصادي، وقد تفاجأ كون أن الاستثمار ليس له أي تأثير في تفسير هذه العلاقة حيث أن إضافته كمتغير مفسر في المعادلة لم تغير العلاقة بين تقلب الأسعار والنمو الاقتصادي.

لقد أظهرت نتائج دراسة كل من " فريديريك فان دريلوغ" و "ستيفن بولهاك" (2008) باستخدام عينة لـ 63 دولة في الفترة الممتدة بين 1970 - 2003 واستخدام نموذج الانحدار الذاتي المشروط بعدم ثبات التباين لاختبار أهمية تقلب أسعار السلع الأساسية على وفرة الموارد الطبيعية، إنَّ لعنة الموارد الطبيعية هي في المقام الأول هي مشكلة تعكس تقلب أسعار المواد الأولية. وقد توصلنا في بحثهما إلى النتائج التالية:

1- الدول التي تتسم بتقلب في أسعار السلع الأساسية المصدرة: التي تكون فيها التقلب المتوسط الناتج

المحلي الإجمالي للفرد السنوي جد عالي ويكون فيها انخفاض في مستوى النمو الاقتصادي معبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي للفرد، والشكل التالي يبين ذلك:

2- تعاني الدول النامية من تقلب النمو الاقتصادي أكثر من الدول المتقدمة:² حيث أن أوروبا الغربية و

أمريكا الشمالية لديهما انحراف معياري يقدر بـ 2.33% و 1.90% على التوالي من نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد السنوي GDP for Capita، وتملك كل من الصحراء الجنوبية الإفريقية،

¹ Garey Ramey, Valerie A. Ramey .Cross-Country Evidence on the link Between volatility and Growth, the American Economic Review, Vol 85 N°5, DECEMBRE 1995.

² Paul Collier, Benedikt Goderis, Commodity prices, Growth and the Natural Resource Curse: Reconciling a Conundrum, Department of Economics, University of Oxford, 2008.

الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا MENA أعلى معدلات التقلب إذ بلغ مستوى الانحراف المعياري عن متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد 6.52% و 8.12% على التوالي؛

3- الدول ذات الأنظمة المالية غير المتطورة تكون أكثر عرضة للتقلب: حيث أن التطور المالي يقلل من تقلب نمو الناتج غير المتوقع و يساهم في التخفيف من الآثار السلبية لصدمات عائدات تصدير المواد الأولية، الإنفاق الحكومي ومعدلات التبادل التجاري؛

4- الدول التي يعتمد اقتصادها على الموارد الطبيعية هي أكثر عرضة للتقلب: حيث أن الدول التي تفوق حصة صادراتها من الموارد الطبيعية 19% من الناتج المحلي الإجمالي لديها مستوى انحراف معياري جد عالي عن نمو الناتج إذ يبلغ 7.37%، أما الدول التي تبلغ حصة صادراتها من الموارد الطبيعية أقل من 5% من الناتج المحلي الإجمالي يكون مستوى الانحراف المعياري فيها مقاربا لـ 2.83%، ويبين الشكل الموالي أن الأسعار العالمية للمواد الأولية هي جد متقلبة وهو السبب الرئيسي الذي يؤدي إلى تقلب عائدات صادرات الموارد الطبيعية، كما أن أسعار البترول الخام هي أشد تقلبا من أسعار المواد الزراعية وخامات المعادن.

أما الاقتصاديين "هافارد هالاند" و "ميكال بليني" فقد قدما في بحثهما عام 2009 مفهوم تقلب السياسة المالية باعتبارها قناة ناقلة للجنة الموارد الطبيعية،¹ و ذلك باستخدام عينة تضمن 75 دولة في الفترة الزمنية الممتدة بين 1980 - 2004، وقد خلصا إلى أن الدول التي تتميز بمعدل مرتفع لصادرات الموارد الطبيعية يكون معدل النمو الاقتصادي فيها بطيئا بالإضافة إلى تقلب الإنتاج والاستهلاك الحكومي.

وقد استنتج الباحثان أن:

- كل من تقلب الإنتاج والسياسة المالية ذو أثر سلبي على النمو الاقتصادي، إلا أن تقلب الإنتاج يتضاءل عندما يتم ضم كلا المتغيرين واستخدامهما في نفس معادلة الانحدار؛
- عندما يتم ضم متغير تقلب السياسة المالية في معادلة انحدار النمو الاقتصادي بإضافة صادرات الموارد الطبيعية فإن تأثير هذه الأخيرة يكون بنسبة 25% وهذا يعني أن ربع ظاهرة لجنة الموارد الطبيعية سببها تقلب السياسة المالية.

¹ Micheal Bleaney, Havard Gylfason, Commodity Price Volatility, Democracy and Economic Growth, Cesifo Worling Paper N°: 3619, 2001.

أما الاقتصاديين "رابح أرزقي" و "ثرفلدير غيلفاسون" فقد قاما بدراسة أثر تقلب أسعار المواد الأولية على النمو الاقتصادي في بحثهما المنشور عام 2011 وذلك باستخدام عينة تضم 158 دولة خلال الفترة 1970-2007، وباستخدام طريقة المقدرات المعممة GMM توصلا إلى النتائج التالية:¹

❖ زيادة تقلب أسعار الموارد الأولية تؤدي إلى زيادة كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج الموارد الطبيعية في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية على غرار الدول ذات الأنظمة الأوتوقراطية أو الاستبدادية؛

❖ استخدام متغيرات جودة المؤسسات الاقتصادية عوضا عن المؤسسات السياسية ساهم بشكل فعال في تشكيل قلب الأسعار كقناة للجنة الموارد الطبيعية.

أما في الدراسة المنشورة عام 2012 بالمشاركة مع الاقتصادي "مصطفى نابلي"، فقد قاما بدراسة على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA، حيث قاما بتقييم الأداء الاقتصادي للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية في هذه المنطقة على مدى الأربعين سنة الفارطة، وتناولوا علاقة النمو الاقتصادي الشامل بتقلب المتغيرات الاقتصادية الكلية وتوصل البحث إلى النتائج التالية:²

❖ كان الأداء الاقتصادي للدول الغنية بالموارد الطبيعية ضعيفا عند تقييم التدابير المعيارية لمستوى الدخل على الرغم من أنها حافظت على مستويات عالية لدخل الفرد؛

❖ تتميز الدول الغنية بالموارد الطبيعية بمستويات عالية من التقلب في الاقتصاد الكلي ومعدلات منخفضة من النمو الاقتصادي بالإضافة إلى عدم شموليته، كما أن وجود التقلب يعقد من قرارات الادخار الاستثمار من قبل مختلف الفاعلين الاقتصاديين وهذا ما يؤثر على الأداء الاقتصادي في المدى الطويل.

ثانيا: انعكاسات تقلب أسعار البترول: منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وأسعار البترول تشهد تقلبا شديدا، وازداد هذا التقلب بشكل كبير في السنوات الأخيرة، فأسعار البترول هي الأكثر تقلبا من أي سلعة أخرى، فخلال الفترة الممتدة بين سنتي 1863 و 1914 كانت أسعار البترول تحدد إداريا من قبل شركات التكرير التي سجلت أعلى مستوياتها سنة 1864 حيث وصل سعر البرميل إلى 8.06 دولار أمريكي وإذا عولج هذا

¹ Rabah Arezki, The owaldur Gylfason, Commodity price volatility, Democracy and Economic Growth, cesifo working papa N°: 3619, 2011.

² Rabah Arezki, Mustapha K. Nabli, Natural Resources, volatility and Inclusive Growth: perspective from the Middle East and North Africa, IMF Working paper, April 2012.

السعر بمعامل التضخم بالنسبة للأسعار سنة 2006 كمستوى للقياس فإنّه يصل إلى سعر 104.35 دولار أمريكي للبرميل وهو أعلى مستوى في تاريخ البترول، ويرجع ذلك إلى الاحتكار الشديد لشركة Stan dar d'oli في ذلك الحين.

وبعد ذلك ظهرت شركات بترولية أخرى في الساحة العالمية تسببت في فك الاحتكار فأخذ سعر البترول في الانخفاض إلى غاية نهاية الحرب العالمية الأولى حيث بلغ 2 دولار للبرميل، واستمر هذا الحال إلى غاية الصدمة البترولية الأولى الموجبة لسنتي 1973 و 1974، وعلى إثر ذلك أخذت منظمة OPEC لمبادرة تحديد سعر البترول ودخلت حينها السوق البترولية بما يعرف بمرحلة الصدمات البترولية والتي من أهمها الثورة الإيرانية ما بين سنتي 1978 و 1979 والحرب الإيرانية العراقية التي امتدت من 1980 إلى غاية 1988 ودخلها حرب الأسعار التي سجلت أعلى مستوياتها خلال الصدمة البترولية الثانية سنة 1980 حيث بلغ سعر البرميل 36.38 دولار للبرميل وبتعرضها إلى صدمة بترولية عام 1986 انخفضت الأسعار إلى ما دون 14 دولار للبرميل بعد العصر الذهبي الذي عاشته المنظمة خلال فترة نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات بعد وقوعها في فخ انخفاض الأسعار لمستويات لم تكن تتوقعه فسميتا بالأزمة البترولية العكسية لاختلافها بين الأولى والثانية اللتان نتجتا عن نقص العرض النفطي أما هذه فتميزت بفائض العرض، وقد شكلت هذه الأزمة أسوأ أزمة وقعت فيها منظمة الأوبك، وكادت تؤدي إلى تلاشيها بالرغم من استرجاعها التدريجي لحصتها في السوق العالمية، حيث يتمخض عنها تدهور اقتصاديات الدول الأعضاء والتي لجأت إلى المديونية الخارجية مثل الجزائر، تلتها حرب الخليج بين سنتي 1990-1991 واحتلال العراق للكويت وهذا بعد الصدمة النفطية لعام 1986، فبدأ النظام البترولي العالمي يشهد تكويناً لتحكيم آليات السوق، بحيث أصبحت منظمة الأوبك تستجيب لحاجات النمو الاقتصادي العالمي بطريقة إيجابية من حيث المستوى المعقول للأسعار وإمداده بالكميات الكافية إلا أن منظمة الأوبك وقعت في عدّة أخطاء منها القرار الخاطئ بزيادة حصصها في مواجهة الكساد الاقتصادي في آسيا، والذي نتج عنه انخفاض سعر البترول إلى ما دون 13 دولار للبرميل سنة 1988.

ومع مطلع الألفية الجديدة بدأت الأوبك العمل بآلية لضبط أسعار البترول والتي تقتضي بأن تتدخل في السوق عن طريق زيادة حجم الإنتاج من البترول كلما تجاوز السعر مستوى السقف المحايد بـ 22 دولار للبرميل. وقد عرف العالم أزمة بترولية أخرى بسبب احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام 2003 ودخول نيجيريا في حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي، ثم ارتفع سعر البترول ليبلغ 65 دولار للبرميل سنة 2006 ليواصل الارتفاع إلى أن فاق 120 دولار للبرميل سنة 2008، وهي المرة الأولى التي بلغ فيها هذا

السعر، لينخفض مرّة ثانية إلى ما يقارب 33 دولار للبرميل في نهاية السنة بسبب الأزمة المالية ليرتفع مجددا إلى ما يقارب 100 دولار للبرميل سنة 2011 بسبب ما يعرف بالربيع العربي. كما عرفت العشرية الحالية تحولا اقتصاديا غير مسبوق لدول انتقالية المتمثلة في الصين، الهند واليابان حيث أن النمو الاقتصادي المحقق لديهم اعتبر عاملا خارجيا تسبب في ارتفاع أسعار البترول.¹

¹ Nkomo, the Impact of Higher Oil Prices on Southern African Countries, Journal of Energy C.J.in Southern Africa. N°01, Vol 17, 2006.

خلاصة الفصل الثاني:

يعد البترول المحرك الأساسي الذي تدور حوله كل القوى الاقتصادية راسمة بذلك كل السياسات لتحقيق أهدافها التنموية، ويبقى موضوع أسعار البترول من أكثر المواضيع إثارة للجدل وإحاطة بالغموض فمن مبادئ علم الاقتصاد أن سعر أي سلعة يتحدد بناءً على توازن عرض السلعة مع الطلب عليها ولا يختلف البترول عن السلع الأخرى في ذلك غير أنّ البترول يختلف في العوامل المؤثرة في جانبي العرض والطلب عليه مع العوامل المؤثرة في جانبي العرض والطلب للسلع الأخرى، والتغيرات التي عرفتتها الصناعة البترولية في ما يخص مراكز القوى وصنع القرارات فيها قد صاحبته تطورات هامة في أسعار البترول وقد كانت سنة 1973 نقطة تحول كبيرة في تاريخ الصناعة البترولية.

خضعت أسعار البترول إلى تقلبات حادة مفاجئة منذ اكتشاف البترول حتى يومنا هذا وكان ذلك نتيجة لمجموعة من العوامل وعدة أحداث متعاقبة تحت مسمى الصدمات البترولية والتي من أبرزها الصدمة البترولية لكل من سنة 1986، سنة 2004 والصدمة البترولية الحديثة لسنة 2014 التي قادت إلى أضرار كبيرة للبلدان وخاصة المنتجة للبترول التي يقوم اقتصادها على تصديره بصورة كبيرة، لهذا كان على هذه الدول أن تطبق تدابير أساسية في مجال السياسة المالية للتكيف مع هذه الأوضاع محاولة منها للحفاظ على استقرارها الاقتصادي.

وفيما يسمى في الأدبيات الاقتصادية بالمرض الهولندي ولعنة الموارد والتي تقشت في العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية وخاصة البترولية منها، والتي يكون فيها مستوى النمو الاقتصادي أسوأ من الدول التي لا تملك مثل هذه الموارد وبالتالي تكون عائقاً أكثر منه محفزاً لتحقيق النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث

تمهيد:

من المعروف أن للجزائر إمكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية التي تشكل عنصرا هاما في إثراء الاقتصاد الجزائري، ودعم قوته فالجزائر كغيرها من الدول البترولية ليست في مأمن عن مخاطر تقلبات أسعار البترول حيث عرفت تدهورا في ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وتعرضت لعدّة صدمات، فتبعية الاقتصاد للبترول نتج عنه اختلالات عميقة في التوازنات الاقتصادية الكلية إثر كل من الصدمة البترولية لسنة 1986 والصدمة المالية في أواخر سنة 2014 التي كانت لها أثرا سلبيا على الاقتصاد الجزائري.

هذه الأوضاع كانت عاملا دافعا لتصحيح السياسة المالية باعتبارها الأداة الأساسية للسياسة الاقتصادية وقد اتخذت الدولة الجزائرية مجموعة من الإجراءات قصد زيادة الإيرادات وترشيد الإنفاق العام من اجل تفعيل سياساتها المالية لمواجهة تقلبات أسعار البترول، كما سيتم قياس درجة حساسية كل من الإيرادات والنفقات (الموازنة العامة) والجباية البترولية لسعر برميل البترول، من خلال تطبيق دراسة تحليلية على معطيات الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2016 وهذا لتحديد وبشكل أكبر دقة لدرجة حساسية كل من الموازنة العامة والجباية البترولية لسعر برميل بترول، لهذا سوف يتم التطرق إليه في هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

- ❖ **المبحث الأول: قطاع المحروقات في الجزائر.**
- ❖ **المبحث الثاني: تطور أداء السياسة المالية في الجزائر.**
- ❖ **المبحث الثالث: أثر انخفاض أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر.**

المبحث الأول: قطاع المحروقات في الجزائر

يعتبر قطاع المحروقات العمود الفقري للاقتصاد الجزائري فهو لا يزال بعد أكثر من أربعة عقود من الاستقلال القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي، مما يجعل الإمكانات البترولية الجزائرية من احتياطي وإنتاج وصادرات خاضعة لتأثيرات الصدمات البترولية العالمية المختلفة، وللتخفيف من حدة هذه التأثيرات سارعت الجزائر إلى إنشاء ما يسمى بصندوق ضبط الإيرادات لإدارة إيراداتها البترولية.

المطلب الأول: البترول في الجزائر

عرفت الصناعة البترولية في الجزائر تطورا ملحوظا إذا ما قورنت بالصناعات الأخرى باعتبارها العصب الأساسي للاقتصاد الوطني، هذا التطور كان راجع للشراكة التي تضاغت خلال السنوات الأخيرة، بحيث ساهمت في رفع قدرات الجزائر في الاستثمار بصفة معتبرة خاصة في مجال البحث والتنقيب، وسنحاول من خلال هذا المطلب إلقاء الضوء على أهم المراحل التي عرفتتها الصناعة البترولية في الجزائر بالإضافة إلى تطور الإمكانات البترولية.

أولا: تاريخ البترول في الجزائر: مر قطاع المحروقات في الجزائر بمراحل هي: المرحلة الأولى قبل الاستقلال، المرحلة الثانية كانت في ظل الاتفاقيات البترولية الجزائرية الفرنسية وتأسيس شركة سوناطراك المرحلة الثالثة جاءت إثر تأميم المحروقات، المرحلة الرابعة والتي بدأت عام 1986 إلى غاية صدور قانون المحروقات الجديد في 05-07 عام 2005.

1- قبل الاستقلال: بدأت أولى محاولات البحث والتنقيب عن البترول في الأراضي الجزائرية عام 1913 وكان أول إقليم أجرى فيه البحث هو الإقليم الغربي من منطقة غيليزان، وظلت الشركات تتابع أبحاثها أثناء الحرب العالمية الأولى بقسنطينة وعين فكرون وسيدي عيش ولم تسفر هذه المحاولات على أي اكتشاف.¹

وفي الفترة 1952 - 1953 منحت الحكومة الفرنسية أولى رخص تنقيب كبيرة في الصحراء الجزائرية للمؤسسات العامة الفرنسية، وفي عام 1956 بدأت الآمال تتحقق، حيث في جانفي تم العثور على أول حقل للبترول في الصحراء الجزائرية وهو حقل حاسي مسعود، مما دفع الحكومة الفرنسية إلى تشجيع رؤوس

¹ يسرى محمد أبو العلا، مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص 20.

الأموال الخاصة سواء كانت فرنسية أم أجنبية من أجل الإسراع في الكشف عن الثروات البترولية وتأمين استغلالها.

وقد كان التشريع السائد هو قانون التعدين الفرنسي إلا أن أحكامه لم تكن تتضمن تسهيلات كافية في الميدان البترولي، لذا تم وضع تشريع خاص هو قانون البترول الصحراوي، الصادر في 22 نوفمبر 1958 والذي أخذ كأساس له نظام امتيازات مشابهة لنظام الامتيازات التقليدي، الذي كان سائدا حينذاك في الشرق الأوسط، بما في ذلك قاعدة مناصفة الأرباح، مع تقرير بعض التسهيلات الإضافية.

يمكن القول أن أولى السياسات السعرية للمحروقات المستخدمة في الجزائر ما قبل الاستقلال هي سياسة الأرباح المناصفة المعدلة من حيث تم اعتماد المناصفة على أساس الأسعار المتحققة فعلا للبترول*، ظل الربع 12.5% من قيمة النفط كما للشركات أن تخصم 27.5% من دخلها السنوي تعفى من الضرائب**.

أما في حال المنازعات فيتم اللجوء إلى المحاكم الإدارية الفرنسية لا للتحكيم الدولي.

وقد أدى تطبيق هذه الأحكام في مجموعها إلى حصول الإدارة المحلية على دخل يقل عما كانت تحصل عليه بلدان الشرق الأوسط في نظام مناصفة الأرباح التقليدي، حيث قدرت بما يتراوح بين 36 و 37.5% في ظل قانون البترول الصحراوي.¹

ونتيجة لتلك التسهيلات اندفعت الشركات للتسابق على امتيازات صحراء الجزائر، حيث بلغ عدد الطلبات 28 عام 1958، وعند الاستقلال كانت الشركات الفرنسية تسيطر على حوالي ثلثي إنتاج البترول الجزائري.²

2- تأسيس الشركة الوطنية سونطراك: بعد الاستقلال السياسي للجزائر سنة 1962 اتجهت السلطات السياسية إلى وقف نهب الثروة البترولية بإنشاء شركة وطنية تحمي مصالحها، فتأسست سونطراك بتاريخ 1964/12/31 تتولى مهمة كسر الاحتكارات الأجنبية من خلال قيامها بجميع أنشطة

* و الفرق بين الأسعار المعلنة والمتحققة البالغ 20% تتحمله الحكومة.

** وذلك بغرض إعادة تكوين الحقول وإذا لم يتم ذلك في ظرف 5 سنوات تفرض عليه الضريبة، وهو نص لا مثيل له في الشرق الأوسط.

¹ جامع عبد الله، أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000 - 2010 على الاقتصاديات النفطية، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة

² يسرى محمد أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،

2008، ص: 442.

التنقيب، الإنتاج، النقل والتسويق بالنسبة للمحروقات الجزائرية في ظل سياسة بترولية مستقلة.¹ ومن مهامها ما يلي:

- استعادة السيطرة على الثروة البترولية وبصفة تدريجية؛
- القيام بجميع أنشطة التنقيب، الإنتاج والنقل وتسويق المحروقات.

هذه الشركة بدأت بإمكانيات قليلة خاصة الإطارات المدربة، واستطاعت أن تشق طريقها وتتطور لتصبح أكبر وأهم شركة في الجزائر وإفريقيا، وتحتل المرتبة 12 في مجال البترول عالميا ومن بين أهم المشاريع التي أنجزتها هذه الشركة ما يلي:

- خط أنابيب البترول الخام الذي يمتد من مصدره إلى سكيكدة؛
- مصفاة لاستخلاص غاز البترول في حاسي مسعود؛
- مد أنابيب عبر البحر المتوسط لنقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا الغربية.

فشركة سونطراك تسعى ضمن إستراتيجيتها إلى فرض نفسها على المستوى العالمي وضمن المجموعة التي تتحكم في دوايب قطاع البترول، ولقد تمكنت من ذلك نظرا لما يمثله هذا القطاع من أهمية إستراتيجية في التجارة الدولية وفي الاقتصاد العالمي.²

3- **تأميم المحروقات:** إن استعادة السيطرة على الثروات الوطنية كانت مسألة أكثر من ضرورية يمكن أن تضاهي حتى مسألة تحقيق الاستقلال، لهذا أعطت الدولة الجزائرية أهمية بالغة وكبيرة جدا لهذه العملية، فقامت بإقرار مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية في كل دساتيرها، حيث أقرت في بند الثالث من المادة العاشرة لدستور 1963، ضرورة تصفية جميع بقايا الإستعمار.³

وفي دستور 1976 وفي المادة 14 التي حددت وبشكل صريح ملكية الدولة وبكيفية لا رجعة فيها ما يلي: "الأراضي الرعوية، الأراضي المؤممة زراعية كانت أو قابلة للزراعة والغابات والمياه وما في باطن الأرض والمناجم والمقالع والمصادر الطبيعية للطاقة والثروات المعدنية الطبيعية والحية للجرف القاري والمنطقة الاقتصادية خاصة"⁴، وفي المادة 25 والتي نصت على "تمارس سيادة الدولة الجزائرية على مجموع ترابها

¹ موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 39.

² قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص 39.

³ المادة العاشرة من الدستور الجزائري 1963 على الرابط <http://www.Eil.moradia.dz/arabe/texts/constitution.html>.

⁴ المادة 14 من دستور 1976 على الموقع: <http://www.Eil-moradia.dz.op.cit>

الوطني وعلى مجالها الجوي وعلى مياها الإقليمية، كما تمارس سيادة الدولة على كل الموارد المختلفة الموجودة على كل سطح جرفها القاري أو في باطنه، أو في منطقتها الاقتصادية الخاصة بها، وتؤكد ذلك في دستور 1989 ودستور 1996 اللذان نصا صراحة في المادة 17 على أن " الملكية العامة هي ملك المجموعة الوطنية وتشمل باطن الأرض والمناجم، والمقالع والموارد الطبيعية للطاقة والثروات المعدنية الطبيعية والحية، في مختلف مناطق الأملاك الوطنية، البحرية والمياه والغابات.¹

إن كل ما سبق يؤكد أهمية الثروة النفطية بالنسبة للدولة الجزائرية وبأنه لا يمكن الاستغناء عنها ولا التنازل على ملكيتها ولأي سبب من الأسباب، فملكية قطاع المحروقات لا يمكن أن تكون لغير الدولة الجزائرية، وتجسدت على أرض الواقع وبصفة فعلية أهمية قطاع المحروقات في الرابع والعشرين من شهر فيفري من عام 1971 عندما أمتت الجزائر قطاع محروقاتها وألغت نظام الامتياز بصفة قطعية ونهائية، وأرسلت بذلك أسس نظام جديد لاستغلال محروقاتها قائم على أسس تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على الحقول النفطية، وأعطى لشركة سونطراك كامل الصلاحيات التي تسمح لها ببسط نفوذها على القطاع، وتم حصر نوعية العقود التي يمكن للشركات البترولية العالمية أن تبرمها مع شركة سونطراك في نوع واحد وهي عقود الخدمات والتي اشتهر منها في الجزائر نوعان هما:

1- **عقود الخدمات بالأخطار** : حيث تقوم بموجبه الشركة الأجنبية بعمليات الاستكشاف ولا تتحصل على المكافأة، ولا على تعويض تكاليف عمليات الاستكشاف إلا في حالة حصولها على نتيجة إيجابية وتتحمل كل الخسائر في حالة الحصول على نتائج سلبية، هذا النوع من العقود يعتبر مجحفا للغاية في حق الشركات الأجنبية وأدى إلى عزوفها عن الاستثمار في الجزائر.

2- **عقود المساعدة التقنية**: هنا لا تتحمل الشركة الأجنبية المخاطر ويقتصر دورها على تقديم الخدمات المطلوبة منها فقط.² مقابل مكافأة متفق عليها مسبقا، ولقد عملت الجزائر في بداية السبعينات على تأميمات في قطاع المحروقات ومرت عملية التأميم بمراحل مختلفة.

¹ الدستور الجزائري 1989 - 1996 المادة 17 على الموقع: <http://www.et.moradia.dz.op.cit>

² وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012 - 2013، ص 179.

- تأميم الشركات البترولية غير الفرنسية في الفترة الممتدة بين 1970-1976 وكان هذا على النحو التالي:¹

- تأميم شركة BP BRITISH PETROLEUM في بداية 1967.

- تأميم شركة ESSO. MOBIL OIL في 24 أوت 1967.

- تأميم شركة SAELL في ماي 1968.

- تأميم الشركات البترولية الفرنسية عام 1971 بعد فشل المفاوضات بين الجزائر وفرنسا، وهذا بسبب رفض الشركات الفرنسية لرفع سعر البترول من 2.08 دولار للبرميل إلى 2.85 دولار للبرميل.

وكان ذلك في خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين في 24-02-1971 والذي نص على ما يلي:

- أخذ حصة 51% من الشركات الفرنسية العامة في الجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات، وهذا ما سمح للجزائر بمراقبة 56% من مجمل الإنتاج البترولي.
- التأميم الكامل لحقوق الغاز.

- تأميم النقل البري للبترول والغاز، أي كل أنابيب النقل المتواجدة على التراب الجزائري، وكرد فعل على القرار الجزائري ضغطت الشركات الفرنسية على الجزائر وبأساليب مختلفة للتراجع عن هذا القرار ومنها ما يلي:²

- رفض تعبئة البترول الجزائري كوسيلة ضغط وحضر فعلي، وتأكيدها على أن البترول الجزائري لا يمكن أن تجد له سوق خارج فرنسا.
- الضغط على الهيئات الصناعية والمالية الدولية التي يحتمل أن تقيم علاقات اقتصادية مع الجزائر.

ولقد واجهت الجزائر صعوبات في الدخول إلى الأسواق العالمية في بادئ الأمر بسبب تردد الدول في إبرام عقود مع الجزائر مجارة للموقف الفرنسي، والتي هدّدت بنسف كل اتفاقية تبرمها هذه الدول مع الجزائر.

لكن بعد أن تبين للجميع مدى جدية الجزائر في الدفاع عن مصالحها وعدم العدول عن مواقفها، قرّرت العديد من الدول الدخول في تعاملات مع الجزائر، واعتبر ذلك مكسبا للجزائر أكد خروجها منتصرة من معركة التأميم، وفتحت أبواب التأميم للعديد من الدول المصدرة للبترول.

¹ طيبوني أمينة، تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 111.

² قودري قوشيج بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص ص 40-41.

3- سياسة ما بعد التأميم: بعد تأميم الجزائر لقطاع محروقاتها ودخولها إلى منظمة الأوبك وما حدث من أزمات بعد تلك الفترة كان لابد عليها من تحسين أداء القطاع وذلك عن طريق مضاعفة استقطاب رؤوس الأموال والتكنولوجيا لفائدة القطاع، ومن أجل منافسة متزايدة الشدة في سوق المحروقات واستكمال لمسار التشريع النفطي التي أدخلت سنة 1986-1991 أقرت الحكومة الجزائرية مشروع تمهيدي للقانون المتعلق بالمحروقات في 22-02-2005 الذي تعرض التجميد عام 2001 في أعقاب حملة احتجاج واسعة قادها الاتحاد العام للعمال الجزائريين. وينص مشروع القانون على منح حقوق منجميه لمتعاملين وطنيين وأجانب، واستثناء (3) ثلاث وكالات مستقلة تكلف بالإعلام ومنح الحقوق وتنظيم القطاع، ويهدف المشروع إلى توضيح دور الحكومة وشركة المحروقات الجزائرية (سوناطراك) وسيعود للحكومة دور منح الحقوق المنجمية والترخيص باستغلال حقول جديدة، بينما يركز مهمة سوناطراك على المهن القاعدية.¹

وبعد المعارضة الشديدة التي واجهت قانون المحروقات 05-07 وبعد اقتناع واضعي القانون بخطورته تم إصدار الأوامر رقم 06-10 المؤرخ في 29 يوليو 2006 ليعدل ويتم قانون المحروقات 05-07 المؤرخ في 28-04-2005 ويدخل قانون المحروقات نحو السريان الفعلي، وتم من خلاله تعديل مواد أساسية اعتبرها الكثيرون بمثابة الضمانات الكبيرة في استعادة الرقابة على المحروقات ومن أهم ما يتضمنه هذا الأمر ما يلي:²

- العودة إلى نظام تقاسم الأرباح بين سوناطراك وشركائها بنسبة 51% لسوناطراك على الأقل مقابل 49% لشركائها على الأكثر، بدلا من نظام عقود الامتياز الذي يخول للأجانب إمكانية تملك المنبع إلى آفاق 80% ؛

- التأكيد على أن سوناطراك مؤسسة وطنية، شركة ذات أسهم وهي صاحب الامتياز والمتعاقد (في تعديل للمادة 5 من القانون) وهي صاحبة كل المشاريع المستقبلية، واعتبار أن كل شركة تنشأ يجب أن تخضع للقانون الجزائري، وتصبح سوناطراك مساهمة بقوة القانون في هذه الشركة المكونة بنسبة لا تقل عن 51% (تعديل المادة 68 من القانون) وهذا قبل الإعلان عن أي مناقصة، كما تصبح

¹ www.arabiyz.net/article.exper.

² الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادر بتاريخ 30 جويلية 2006.

سوناطراك شريكا في أي مشروع بترولي تقوم به أي شركة أجنبية بنسبة أغلبية 51% ابتداء وقبل مباشرة الأشغال؛

- التأكيد على تطبيق رسم غير قابل للحسم على الأرباح الاستثنائية التي يحققها الشركاء الأجانب في حصتهم من الإنتاج عندما يتجاوز الوسط العددي الشهري لأسعار بترول برنت 30 دولار للبرميل، وتتراوح هذه الإتاوة بين 5% كحد أدنى إلى 50% كحد أقصى (وهو تعديل للمادة 101 من القانون)، ويحض جميع عقود الشركة المبرمة بين مؤسسة سوناطراك وشركائها الأجانب.

وقد تم إقرار هذا الرسم بعد الارتفاع الكبير لأسعار البترول في الأسواق العالمية والتي كان يعتقد أنها مرحلة عابرة، لكن استمرارها ووصولها إلى أرقام قياسية فاقت 70 دولار في هذه المرحلة، أعطى للدولة مبررا من أجل فرض ضريبة لتقاسم هذه الأرباح الزائدة بينها وبين الشركات الأجنبية.

كما تم تعديله مرة أخرى في 17 سبتمبر 2012 لكونه المتسبب في كبح استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا: الإمكانيات البترولية في الجزائر: تتطلع الجزائر أن ترسي لنفسها مكانة أساسية كإحدى الدول البترولية الفاعلة، سواء ضمن منظمة الدول المصدرة للبترول أو في إطار السوق العالمية، غير أن دور أي دولة ووزنها يتحدد بما تملكه من إمكانيات بترولية ومزايا تتفرد بها، لذلك فمن المفيد جدا معرفة الإمكانيات البترولية للجزائر من حيث حجم الاحتياطيات لكل من البترول والغاز وشبكة النقل التي تؤمن وصول المنتجات إلى الزبائن، وميزة الموقع الجغرافي ونوعية البترول وهي كلها عوامل تلعب الدور الأساسي في تجارة البترول في سوق دولية تتسم بالتغير السريع والمنافسة الحادة.

1- الاحتياطيات من المحروقات: لابد عند التكلم عن الاحتياطيات البترولية أن نعرف ما يلي:

- **تعريف الاحتياطي البترولي:** هو ذلك الجزء من كمية البترول المخزونة والموجودة في باطن الأرض سواء في البر أو البحر، والذي يمكن استخلاصه بالوسائل التقنية المتاحة، وعليه فإن تقدير الاحتياطي البترولي يعتمد على عوامل متعددة مثل: (وسائل الدفع ألكموني، طرق الإنتاج المتبعة

والخواص، الكيماوية والفيزيائية للصخور).¹ ويمكن تصنيف الاحتياطي البترولي إلى أنواع عدة، يمكن عرض الأكثر شيوعا منها فيما يأتي:²

- **الاحتياطي المثبت (المؤكد):** هو كميات البترول المتاحة وفق المعلومات الجيولوجية والهندسية، ويمكن استخراجها من المكامن البترولية وفق الظروف الاقتصادية والتقنية المتوفرة.
- **الاحتياطي الممكن:** هو مجموعة الكميات البترولية التي لم يتم استكشافها بعد، والتي يتصور وجودها في مناطق لم يتم مسحها جيولوجيا ولا البحث فيها عن البترول، والتي من الممكن الحصول عليها وتطويرها.
- **الاحتياطي المحتمل:** هو عبارة عن كميات البترول المتوقع الحصول عليها واستخدامها من المكامن التي لم يتم تطويرها أو حفرها ويعتقد احتمال وجودها ضمن طبقات الأرض.

وفي تقدير الاحتياطيات لأي دولة أو عالميا يتم التغاضي عن الاحتياطيات المحتملة والممكنة، ولذا لا يؤخذ بعين الاعتبار إلا بالاحتياطيات الأكيدة ومن الجدول رقم (3-1) نلاحظ أن الاحتياطيات البترولية المؤكدة للبترول الخام الجزائري قد قدرت بـ 12.2 مليار برميل في 2016، وتعد الجزائر سابع دولة عربية من حيث احتياطيات البترول بعد كل من السعودية والإمارات والعراق وقطر والكويت وليبيا، كما أنها تحتل المرتبة الخامسة عشرة عالميا.

الجدول (3-1) تطور الإحتياطي المؤكد من البترول في الجزائر خلال الفترة (2002 – 2016)

الوحدة: مليار برميل

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإحتياطي	11.314	11.8	11.35	12.27	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2

Source: OPEC, Annual Statistical Billettin, 2006, P 41

OPEC, Annual Statistical Billettin, 2015, P 22.

OPEC, Annual Statistical Billettin, 2017, P 26.

¹ أمينة مخلفي، محاضرات حول الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، الجزء 1، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013-2014، ص 41.

² علة مواد، دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر، للفترة (عام 2000-2014)، رؤى استراتيجية يناير 2017، ص 100.

وقد تميزت احتياطات الغاز الطبيعي في الجزائر بالثبات الشديد خلال الفترة بين عامي 2002 و2016، حيث قدر حجمها بـ 4504 مليارات متر مكعب، منذ عام 2005 حتى عام 2016، ويشير هذا الثبات إلى عدم وجود استكشافات جديدة في الجزائر.¹

ويوضح الجدول التالي تطور احتياجات الغاز الجزائرية خلال الفترة (عام 2002 - 2016).

الجدول (2-3) الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة (2002 - 2016)

الوحدة: مليار متر مكعب

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاحتياطي	4523	4545	4545	4504	4504	4504	4504	4504	4504	4504	4504	4504	4504	4504	4504

Source: OPEC, Annual Statistical Billettin, 2007, P 19.

OPEC, Annual Statistical Billettin, 2016, P 100.

OPEC, Annual Statistical Billettin, 2017, P 8.

ووفق الطاقة الإنتاجية والتصديرية تعد الجزائر إحدى الدول التي تمد الأسواق الأوروبية خصوصا والأسواق العالمية عموما بالبترول والغاز.

حيث قدر الاحتياطي من البترول لدول الأوبك بـ 1.056.516 مليون برميل أي ما يقدر بحوالي 1.056 تريليون برميل أو ما يعادل نسبة 85.51% حيث قدر نصيب الجزائر ما يعادل 12.200 في السنوات من 2006 - 2011 أي ما يعادل نسبة 1.15% من إجمالي احتياط دول الأوبك.²

2- تطور شبكة نقل المخزونات: ونقصد بها شبكة نقل المحروقات الجزائرية السائلة أو الغازية بواسطة الأنابيب، باعتبارها الوسيلة الرئيسية التي تعتمد عليها الجزائر خاصة في نقل الغاز أكثر من اعتمادها على أسطول النقل البحري، وذلك بسبب الوضع الجغرافي المميز القريب من السوق الأوروبية.

وتعتبر شبكة الأنابيب القاعدة الهيكلية الأساسية الرابطة بين الجزائر ومناطق التسويق والاستهلاك الرئيسية والتي تضمن وصول المنتجات بصورة مستمرة ومنظمة، فيتم بواسطتها نقل المحروقات من مناطق الإنتاج إلى المراكز الرئيسية في الجزائر وهما:

- **مركز حوض الحمراء للبترول والمكثفات:** وهو المركز الذي يتلقى الإنتاج البترولي من جميع الآبار (حاسي مسعود، عين أمناس، بركين ... وغيرهم) ليقوم المركز بأعمال القياس (حساب الكميات ورقابة النوعية).

¹ علة مراد، مرجع سبق ذكره، ص 104.

² Statistical revierr of world en ergy full report 2012

- **مركز حاسي الرمل للغاز:** وهو المركز الذي يتم فيه تجميع وحساب كل كميات الغاز المنتجة من مختلف الحقول (حاسي الرمل، السطح، عين صالح ... وغيرهم)

ويتم نقل المحروقات بعد ذلك عبر الأنابيب إلى المصافي ومراكز التخزين بالنسبة للبترول، أو إلى مراكز التجميع بالنسبة للغاز، أو إلى التصدير نحو مناطق الاستهلاك الدولية، ويوجه من الإنتاج الغاز الطبيعي إلى الاستهلاك الداخلي بواسطة مؤسسة سونلغاز عبر الشبكة الداخلية ونقل المحروقات بدأ في العهد الفرنسي في نهاية الخمسينات، وتجسد ذلك في إنجاز الأنبوب الناقل للبترول، والذي يربط حقل حاسي مسعود بميناء بجاية ثم الشحن نحو فرنسا وذلك في 22 نوفمبر 1959، ثم قامت الجزائر بتدشين أول أنبوب نقل الغاز الطبيعي كاميل 1964 camil من حوض الحمراء إلى أرزيو، وتطورت شبكة الأنابيب للبترول والغاز بعد ذلك.¹

3- ميزات خاصة للمحروقات الجزائرية: إنّ قيمة كل منتج معد أساسا للسوق في ظل المنافسة الكاملة ترتكز على ثلاث مكونات أساسية وهي: الجودة، التكلفة، الآجال، أي المزايا التي يقدمها أو يتصف بها المنتج وتتمثل فيما يلي:²

- **مزايا تنافسية تتعلق بالتكاليف:** مثل التكلفة الأقل في العملية الإنتاجية (مواد خام وأيدي عاملة رخيصة)؛
- **مزايا تنافسية تتعلق بالجودة:** مثل تميز المنتج عن غيره والذي ينفرد بتقديم ميزة أو خدمة معينة خاصة، أو لخصائص تملكها المؤسسة مثل التصميم ودرجة الابتكار؛
- **مزايا تنافسية تتعلق بالمدة:** أي آجال تسليم المنتج وإيصاله إلى الزبون.

هذه المزايا تخص جميع السلع المعدة للسوق من خلال عملية الإنتاج، مع ملاحظة أن منتج البترول لم تدخل عليه تحسينات معينة، لذلك فإن مقاييس التفضيل بين أنواعه من حيث الجودة هي تلك المزايا الطبيعية التي يمتاز بها كل نوع.

ومن خلال هذه المحددات نلاحظ أن المحروقات الجزائرية تتميز بالخصائص التالية:

- **ميزة الموقع الجغرافي:** ميزة الموقع الجغرافي وقرب الجزائر من الأسواق الأوروبية يعطيها أفضلية كبيرة لقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوروبية وكذلك الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من السوق الأوسط وآسيا.

لكن بالنسبة لأوروبا الشمالية فقد كانت الجزائر تعاني من منافسة الغاز الهولندي بسبب وجوده بالقرب من المناطق الصناعية الكثيفة كمنطقة شمال فرنسا، حتى وإن كانت الجزائر أقرب لبعض المناطق الأوروبية، لكن الغاز الهولندي لا يستدعي نقله، إذ يمكن ربطه بشبكات توزيع الغاز بهذه البلدان وهي نفس الوضعية

¹ عيسى مقلد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، بأتة 2007-2008، ص ص 44-45.

² نفس المرجع السابق، ص 46.

تقريبا للغاز النرويجي، ويبقى المنافس الكبير هو الغاز الروسي من حيث الاحتياط الأول في العالم حيث قدر في نهاية سنة 2011 ب 44.7 تريليون متر مكعب، أي ما يساوي 35.8% من الاحتياطيات العالمية لروسيا وحدها بدون دول الإتحاد السوفيتي السابق لسهولة نقله عبر الأراضي الأوروبية ويصبح أقل كلفة بسبب قرب المسافة.¹

• **ميزة نوعية البترول الجزائري:** إن البترول الجزائري يمتاز بنوعية جيدة مقارنة مع الكثير من انواع البترول المصدرة من قبل دول الأوبك، فالبتترول المستخرج من البئر الأولي في واد قطرين كان على درجة عالية من النقاوة حيث قدرت كثافته 0.83 وهو يشمل على 34% بنزين، 24% غازوال، 32% وقود التدفئة، و 8% زيت، و 1% برافين.

كما أن بترول الجزائر الأساسي المعروف بـ "صحاري بلاند" يتضمن خصائص إيجابية من حيث خلوه من الكبريت وتميزه مقارنة ببتترول "العربي الخفيف" وأنه قريب الشبه ببتترول بحر الشمال وكاد أن يصبح المنطقة المرجعية في تحديد الأسعار عوض البترول العربي الخفيف.²

4- أهمية الغاز الطبيعي في الجزائر: إن الغاز الطبيعي هو أساس المحروقات في الجزائر، وتتكون الاحتياطيات من 57% من الغاز الطبيعي، و 62% من إنتاج المحروقات الكلية لسنة 2005، ولم تكن تتعدى 32% سنة 1908، ونظرا لتوفره وتنامي الإقبال الدولي عليه كطاقة نظيفة وناجعة أصبح يمثل موردا هاما وكبيرا من العائدات النفطية اللازمة لأغراض تمويل عمليات التنمية، مما جعل الجزائر تحتل المرتبة الخامسة عالميا، وثاني ممول لأوروبا بحاجياتها من الغاز بعد روسيا، هذا ما يؤكد أن الجزائر بلد غازي أكثر منه بترولي.³

المطلب الثاني: تطور العائدات البترولية وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

لقد شهدت أسعار البترول تطورا كبيرا، بدأت بعد الصدمة البترولية الأولى في 1973 حينما تغيرت موازين القوى في السوق البترولية واستطاعت الدول المنتجة التحكم في السوق وأن تبسط سيادتها على الإنتاج وتقرر سياسة الأسعار المعلنة، ثم جاءت الصدمة الثانية سنة 1979 والتي أدت إلى زيادة العائدات البترولية للدول المصدرة للبترول، ثم في الفترة الأخيرة ابتداء من 2000، حيث تطور العائدات بشكل غير مسبوق، والجزائر كغيرها من الدول البترولية عرفت نفس الظروف حيث نمت الفوائض في فترات معينة وتراجعها في فترات أخرى، مما كان لها أهمية كبيرة على الاقتصاد الجزائري لكونه يرتبط ارتباطا وثيقا بفرع المحروقات.

¹ عيسى مقلبد، مرجع سبق ذكره، ص 47.

² محمد احمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 12.

³ عيسى مقلبد، مرجع سبق ذكره، ص: 51-52.

أولاً: تطور العائدات البترولية في الجزائر: تمتاز الإيرادات البترولية بشكل عام بعدم الاستقرار، وتدبب حصيلتها نظرا إلى تدبب أسعار البترول وتغير سعر صرف الدولار وهذا مايؤثر بشكل كبير في الإيرادات العامة للدولة الجزائرية، ولهذا يمكن تقسيم تطور العائدات البترولية في الجزائر لعدّة مراحل.

1- المرحلة الأولى: قبل أزمة 1986: تزايدت العائدات المالية لدول الأوبك - الجزائر خلال فترة السبعينات حيث استطاعت الدول المنتجة للبترول أن تبسط سيطرتها على كل من الإنتاج والأسعار واستخدام البترول كسلاح، كما كانت للحرب الإيرانية سنة 1979 دورا كبيرا في تزايد هذه العائدات.¹ ويمكن رصد تطور قيمة الصادرات البترولية في الجدول ادناه.

الجدول رقم (3-3) تطور قيمة الصادرات البترولية في الجزائر (1970-1985).

الوحدة: مليون دولار

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
قيمة الصادرات البترولية	681	614	1.030	1.522	4.267	4.295	4.791	8.746	12.91	13.06	11.149	9.655	9.778	9.668

Source: opec annual statistical bulletin 2005 at: www.opec.org.

من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ التطور الكبير في المداخل بعد سنة 1973، فقد بلغت سنة 1974 قيمة 4.267 مليون دولار ثم 13.06 مليون دولار سنة 1981، وقد صاحب هذا التطور في المداخل البترولية تطورا في الجباية البترولية فمن 880 مليون دينار جزائري سنة 1967 إلى 1350 مليون دينار جزائري سنة 1970 ثم إلى 4194 مليون دج سنة 1974 وشكلت الضرائب البترولية قبل سنة 1974 نسبة 20% من الموازنة العامة لتشهد ارتفاعا في بداية الثمانينات إلى نسبة 63%.²

2- المرحلة الثانية: تطور العائدات البترولية في الجزائر 1986-1999: فاجأت أزمة انهيار أسعار البترول سنة 1986 أغلب صناع القرار في الاقتصاد الجزائري فقد هوى السعر من 36 دولار للبرميل سنة 1980 إلى 13 دولار للبرميل سنة 1986 ليشهد ارتفاعا طفيفا سنة 1987 إلى 17.7 دولار للبرميل ليعاود الانخفاض إلى 14.2 دولار للبرميل سنة 1988، وقد صاحب انخفاض أسعار البترول سنة 1986 تراجع سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية ولهذا كانت الأزمة مزدوجة على الاقتصاد الجزائري.

¹ موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص: 151.

² عيسى مقلد، مرجع سبق ذكره، ص: 151.

ولقد كانت أسرع الآثار الملموسة لهذا الانهيار هو تراجع العوائد البترولية وبالتالي انحصار مصادر تمويل الاقتصاد الوطني المعتمدة بشكل كبير على المداخل البترولية.¹

والجدول التالي يوضح تراجع العائدات البترولية.

الجدول (3-4) تطور العائدات البترولية في الجزائر خلال الفترة (1986-1999):

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	الإيرادات البترولية	الإيرادات العامة للدولة
1986	21.44	89.70
1987	20.48	92.98
1988	24.10	93.50
1989	45.50	116.40
1990	76.20	152.50
1991	161.50	248.90
1992	193.80	311.86
1993	179.80	313.95
1994	222.18	477.18
1995	336.15	611.73
1996	496.00	825.16
1997	564.77	926.67
1998	378.56	774.51
1999	560.12	950.49

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجباية البترولية ارتفعت في السنوات التي ارتفعت فيها أسعار البترول، فقد كان للأزمة البترولية لسنة 1986 الأثر المباشر على حصيلة الإيرادات البترولية، حيث انخفضت في سنة 1987 إلى 20.48 مليار دينار جزائري، وفي سنة 1991 انتعشت مرة أخرى وسجلت حصيلة بقيمة

¹ موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص: 155.

161.50 مليار دينار جزائري، وخلال سنتين 1996-1997 ارتفع الإنتاج الجزائري من المحروقات، مما أدى إلى ارتفاع الإيرادات البترولية من 336.15 مليار دينار جزائري سنة 1995 إلى 496 مليار دينار جزائري سنة 1996 وإلى 564.77 مليار دينار سنة 1997، إلا أنه بانخفاض أسعار البترول في نهاية 1998 بسبب انخفاض الطلب العالمي على البترول والذي يرجع إلى تراجع الطلب على البترول في دول جنوب شرق آسيا واليابان بفعل الأزمة انتعشت أسعار البترول وبذلك ارتفعت الجباية البترولية إلى 560.12 مليار دينار جزائري.¹

3- المرحلة الثالثة: تطور العائدات البترولية في الجزائر 2000-2014: مع ارتفاع أسعار البترول سنة 2000 إلى أكثر من 27 دولار للبرميل، ارتفعت الجباية البترولية إلى 1213.2 مليار دينار إلا أنه تم تسجيل انخفاض طفيف في قيمة الجباية البترولية مع مطلع 2001، لتعرف بعدها الأسعار منحنى تصاعدي منذ 2004 كان له أثر على حصيلة الجباية البترولية إلى مستويات قياسية² والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول (3-5) تطور العائدات البترولية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

(الوحدة: مليار دينار)

السنوات	الإيرادات البترولية	الإيرادات العامة للدولة
2000	1213.2	1578.1
2001	1001.4	1550.5
2002	1007.9	1603.2
2003	1350.0	1974.4
2004	1570.7	2229.7
2005	2352.7	3082.5
2006	2799.0	3639.5
2007	2796.8	3687.8
2008	4088.6	5190.5
2009	2412.7	3676.0

¹ قويدري قوشيج بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص: 133.

² نفس المرجع السابق، ص: 134.

4392.9	2905.0	2010
5790.1	3979.7	2011
6339.3	4184.3	2012
5940.9	3678.1	2013
5719.0	1577.7	2014
5103.1	2373.5	2015
5042.7	1781.6	2016

المصدر: معلومات تم الحصول عليها من خلال

- بنك الجزائر التقارير السنوية: 2003، 2006، 2008، 2011، 2013، 2014، 2015.

- الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون المالية لعام 2014، 2016.

ومن خلال قراءة الجدول نلاحظ أن الإيرادات البترولية تميزت بعدم الاستقرار والتذبذب في حصيلتها وفق تذبذب أسعار البترول، حيث عرفت نموا خلال الفترة من 2002 إلى 2008، حيث ارتفعت من 1007.9 مليار دينار عام 2002 إلى 4088.6 مليار دينار عام 2008، وهذا نتيجة الارتفاع في أسعار البترول في تلك الفترة وإصدار القانون الجديد لقطاع المحروقات 07/05، الذي تضمن ضرائب ورسوم جديدة ونظاما ضريبيا أكثر تحررا لتتخفص قيمة الإيرادات البترولية عام 2009 إلى 2412.7 مليار دينار، وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية، لتعيد الارتفاع بعد ذلك وتبلغ 4184.3 مليار دينار عام 2012 وهذا يعود إلى انتعاش أسعار البترول، فيما شهد عام 2014 انخفاضا حادا في حصيلة الإيرادات البترولية، حيث قدرت بـ 1577.7 مليار دينار بعد أن كانت 3678.1 مليار دينار عام 2013.¹

ثانيا: أهمية العائدات البترولية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر: تتمثل أهمية البجوحة المالية المحققة بفضل قطاع المحروقات منذ مطلع سنة 2000 في تحسن مؤشرات المستوى الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، حيث تحقق ما يلي:

- ارتفاع الناتج المحلي الخام (PIB) من 85.1 مليار دولار سنة 2004 إلى 102.8 مليار دولار سنة 2005 ثم إلى 116.5 مليار دولار سنة 2006 ليصل سنة 2007 إلى 135 مليار دولار.²

¹ علة مراد، مرجع سبق ذكره، ص: 104-105.

² موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص: 159.

- ساهم في إحداث مناصب شغل جديدة حيث بلغ عدد المناصب التي أحدثت خلال الفترة 2001-2004 حوالي 775632 منصب عمل منها 296292 مؤقتة، كما تميزت الفترة من 2005-2009 باستحداث 1.3 مليون منصب شغل، وقد ساهمت في استحداث 2343510 منصب شغل في الفترة 2010 ونهاية جوان 2012 منها 124908 مناصب شغل اقتصادية و 1940530 تخص جهاز المساعدة للإدماج المهني.¹
- تشكل المصدر الرئيسي للعملة الصعبة عن طريق إيرادات الصادرات التي تمثل أكثر من 96% من إيرادات الدولة وتغطية القروض الخارجية المساهمة في خلق وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة مصدر للطاقة في السوق الداخلي.²
- انخفض معدل التضخم من 3.6% إلى 1.6% 2005 وهذا ما يعبر عن استقرار في أسعار المواد الإستهلاكية ليشهد ارتفاعا طفيفا سنة 2006 إلى 2.5%.

كما ساهمت الإيرادات البترولية في انخفاض المديونية من 28.3 مليار دولار سنة 1999 إلى 16.4 مليار دولار سنة 2005 ثم على 4.7 مليار دولار سنة 2006 من خلال تبني الدولة لسياسة الدفع المسبق للديون.³

المطلب الثالث: تأثير الصدمات البترولية على الاقتصاد الجزائري

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها، إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات وبنسبة تفوق 95% في المتوسط، وهو وضع يجعل الإقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات والصدمات الحاصلة في أسواق البترول.

¹ عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)، مذكرة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2014-2015، ص: 52.

² أوكيل حميدة، دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة أمجد بوقرة-بومرداس، 2015-2016، ص 218.

³ تاريخ الاطلاع : 2018-03-02 www.elmouradia.dz/economic de l'algerie/donnée économique et social

أولاً: تداعيات الصدمة البترولية 1986 على الاقتصاد الجزائري: فاجأت صدمة البترول لسنة 1986 أغلب صناع القرار في الاقتصاد الجزائري فقد هوى سعر البترول من 30 دولار للبرميل سنة 1980 إلى 13 دولار سنة 1986 وذلك راجع إلى الأسباب سالفة الذكر سابقا.

حيث تأثر الاقتصاد الجزائري بهذه الصدمة البترولية وذلك تحت النقاط الآتية:¹

- تراجع قيمة الصادرات البترولية لسنة 1986 المقدرة بمبلغ 5.16 مليار دولار بعد أن كانت قيمتها 9.66 مليار دولار سنة 1985؛
- تراجع العوائد البترولية وبالتالي انحصار مصادر تمويل الاقتصاد الوطني المعتمدة بشكل كبير على المداخل البترولية.

وعلى إثر هذه الآثار الناتجة على صدمة البترول لسنة 1986 اضطرت الدولة الجزائرية إلى:

- ترشيد النفقات والعمل على زيادة الإيرادات من الجباية العادية، فرفعت الضرائب بنسبة 20% للضرائب المباشرة وبنسبة 19.4% للضرائب المفروضة على الشركات و28.5% بالنسبة للضرائب الغير مباشرة.

ثانياً: تداعيات الصدمة البترولية 2004 على الاقتصاد الجزائري: مع مطلع سنة 2004 حققت السوق البترولية العالمية ارتفاعا محسوسا لأسعار البترول تحت اسم ثورة الأسعار وذلك على إثر الأسباب المذكورة سابقا، انعكست إيجابيا على تطور اقتصاديات دول الأوبك عامة والجزائر خاصة.

ومن أهم الآثار الاقتصادية لصدمة البترول لسنة 2004 على الاقتصاد الجزائري ملخص في الآتي:²

- انخفاض معدل البطالة فقد بلغ سنة 2004 نسبة 17.7% إلى نسبة 15.3% سنة 2005؛
- ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 85.1 مليار دولار سنة 2004 إلى 102.8 مليار دولار سنة 2005؛
- انخفض معدل التضخم من 3.6% سنة 2004 إلى 1.6% سنة 2005؛

¹ موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 155 - 156.

² نفس المرجع السابق، ص ص، 159-167.

- ارتفع الاحتياط من العملة الأجنبية من 43.11 مليار دولار سنة 2003 إلى 56.18 مليار دولار سنة 2005.

ثالثا: تداعيات الصدمة البترولية 2014 على الاقتصاد الجزائري: بعد التطرق إلى أسباب حدوث الصدمة البترولية لسنة 2014 وتداعياتها على الاقتصاد العالمي، يأتي الدور على الاقتصاد الجزائري من ناحية التأثير وذلك ملخص في النقاط الآتية:¹

- انخفاض فادح في إيرادات تصدير البترول فقد تراجعت مداخيل صادرات البترول في الجزائر بحوالي النصف تقريبا، حيث لم تسجل هذه السنة (2015) سوى 14.91 مليار دولار مقابل 27.35 مليار دولار العام الماضي، أي بانخفاض قدره (-45.47%)؛
- خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة، حيث سجلت الجزائر عجزا تجاريا لأول مرة منذ 15 سنة بلغ 7.78 مليار دولار في النصف الأول من سنة 2015، وهذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات، وتبعاً لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71% عوض 111% في النصف الأول لسنة 2014.

ولمواجهة هذه الظروف الاقتصادية الصعبة اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات شملت الآتي:²

- استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار البترول على النمو؛
- سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف كإجراء لرفع حصيلة مداخيل البترول المقيمة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، حيث تراجع الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من 87.92 لكل دولار في سنة 2014 ليصل إلى 107.17 دينار جزائري لكل دولار أمريكي في سنة 2015 أي بمعدل بلغ (-17.96%)؛
- تكريس تدابير التقشف في النفقات العامة في قانون المالية لسنة 2016 بفرض خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرة مالية، حيث انخفضت نفقات الميزانية لسنة 2016 مقارنة بعام

¹ عبد الحميد مرغيث، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، جامعة جيجل، 2015، ص ص 3-5.

² نفس المرجع السابق، ص ص 3-5.

- 2015 بنسبة (- 8.8%)، كما انخفضت ميزانية التسيير بنسبة (- 3.3%)، وميزانية التجهيز بنسبة (- 16%)؛
- وشملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنققات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي أي تجميد مشاريع الترامواي والمستشفيات؛
- فرض رخص الإستيراد على المنتجات منها السيارات والاسمنت، خفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة؛
- رفع بعض الرسوم بموجب قانون المالية لسنة 2016 شملت أساسا رفع الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت وفرض حقوق جمركية بنسبة 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.

المبحث الثاني: تطور أداء السياسة المالية في الجزائر (1970-2014)

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجيات وكذا الاستراتيجيات، وبالتالي تغيير القرارات والأنظمة، وعليه يمكن رد عوامل تطور السياسة المالية بالجزائر إلى ثلاث محددات متداخلة ومتكاملة وهي: المحدد الاقتصادي المتمثل في حتمية الانتقال من سياسة الاقتصاد المعتمد على التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق، المحدد الاجتماعي المتمثل في ضغط الطلب على الخدمات العمومية، والمحدد المالي المتمثل في اليسر المالي الناتج عن قطاع المحروقات.

المطلب الأول: السياسة المالية الوطنية للفترة 1970 - 1990 (فترة التخطيط)

اعتمدت السياسة المالية بالجزائر خلال هذه الفترة بشكل كبير على الجباية النفطية التي انتقلت من 24.7% من مجموع الإيرادات سنة 1970م إلى حوالي 50% من هذا المجموع سنة 1985م مع تجاوزها لنسبة 60% سنوات 1974، 1980، 1981 نظرا لارتفاع أسعار النفط خلال هذه السنوات أين بلغت: 35.93 دولار، 36.83 دولار و 64.04 دولار على التوالي.

بالمقابل عرفت الجباية العادية انخفاضا، إذ انتقلت من 75.3% من مجموع الجباية الكلية سنة 1970م إلى حوالي 50% من هذا المجموع سنة 1985م مع تحقيق أدنى مستوى لها سنة 1981م بنسبة 33.6%. وهذا ما أدى إلى الاحتفاظ بنفس هيكل الجباية خارج قطاع المحروقات مع الرفع النسبي لنسب الضرائب

*المطبقة خاصة TUGP** وتعديل سلم حساب قيمة ITS***، وأيضا تعديل الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية BIC****. غير أن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 1986م (من 27.56 دولار للبرميل سنة 1985م إلى 14.4 دولار سنة 1986م) أدى إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية بحوالي 20% (من 50% سنة 1985م إلى 30% سنة 1986م) وهذا ما كان له انعكاس مباشر على إيرادات الدولة الكلية،¹ بحيث انخفضت هي الأخرى من 38% من الناتج المحلي خلال الفترة 1981-1985 إلى 28% من هذا الإجمالي خلال 1986-1990 ولأنه لا يمكن تخفيض الإنفاق العام الذي كان في معظمه مكونا من النفقات الرأسمالية، فقد تحول الرصيد الموازي من فائض بنسبة 3.5% من إجمالي الناتج المحلي الخام في الفترة 1981-1985، إلى عجز يبلغ حوالي (2.7%-) من هذا الإجمالي في الفترة 1986-1990.

بالنسبة للسياسة الإنفاقية، نعلم بأن الجزائر قامت خلال فترة 1970م بتبني الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية ركزت فيه على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة، وهذا ما استدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية عبر عنه ارتفاع الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة، إذ انتقل هذا الأخير من 25.98% من الناتج المحلي الخام سنة 1967م إلى حوالي 43% من الناتج سنة 1986م. وقد تطلب هذا النموذج للتنمية المبني على نظرية الصناعات الكبرى استثمارات ضخمة حققت معدلات نمو اقتصادي جد ايجابية إذ بلغت نسبة 9.21% سنة 1978م، كما امتصت عددا لا بأس به من اليد العاملة العاطلة إذ انخفضت نسبة البطالة إلى حوالي 13.28% سنة 1983م حسب البيانات الحكومية، وهذا ما دفع الدولة خلال هذه الفترة إلى توجيه سياستها المالية نحو هذا المجال بالرفع من إنفاقها الاستثماري، معتمدة في تمويل ذلك على الجباية البترولية التي مثلت أهم مصدر للتمويل آنذاك. بالمقابل عرفت مستويات التضخم نوعا من الارتفاع إذ بلغت نسبة 17.52% سنة 1978م و 14.65% سنة 1981م.

* مع الرفع النسبي لبعض الضرائب كضرائب الأرباح الصناعية والتجارية.

** TUGP: الرسم الإجمالي الوحيد على الإنتاج.

*** ITS: الضريبة على المرتبات والأجور (أجور، مرتبات، معاشات).

**** BIC: الضريبة على أرباح الشركات.

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003)، ص30.

المطلب الثاني: السياسة المالية الوطنية للفترة 1991-1998 (الفترة الانتقالية)

لقد كان للأزمة البترولية لسنة 1986م الوقع الكبير في الاقتصاد الجزائري، حيث ظهرت بوادر الانهيار بعد انخفاض أسعار المحروقات والتي أظهرت ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد، كما كشفت عن هشاشة نظام التراكم في القطاع الصناعي العمومي. ومنذ بداية التسعينات شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، بحيث تم تبني قانون الإصلاح الضريبي سنة 1992م.¹

لقد عرفت الإيرادات العمومية في بداية هذه الفترة نوعا من التحسن نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث ارتفعت من 14.92 دولار للبرميل سنة 1988م إلى 23.73 دولار سنة 1990م بسبب حرب الخليج العربي، وكذلك نتيجة خفض قيمة الدينار الجزائري سنة 1991م. أما فيما يخص الجباية العادية لفترة ما بعد الإصلاح، نجد أنها عرفت نوعا من الانخفاض إذا ما قارناها على الأقل لفترة ما بعد الأزمة النفطية 1987-1990، بحيث انتقلت من 41.47% من مجموع الجباية الكلية سنة 1993م إلى حوالي 29.93% من هذا المجموع سنة 2004م،² وهذا باستثناء سنة 1998م التي بلغت فيها هذه النسبة 47.54% وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى انخفاض أسعار النفط في هذه السنة (من 19.09 دولار للبرميل سنة 1997م إلى 12.72 دولار سنة 1998م) مما كان له الأثر البين على انخفاض حصيلة الجباية النفطية في حين إذا تقحصنا هيكل هذه الجباية العادية، فيلاحظ أن الضرائب غير المباشرة قد أخذت حصة الأسد إذ انتقلت من 2.8% من مجموع الإيرادات الكلية سنة 1992م إلى 16.9% من هذا المجموع سنة 1993م لتبلغ ذروتها سنة 1998م بنسبة 20% من نفس المجموع نظرا للأسباب السالفة الذكر. يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

² أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1996)، ص 74.

الجدول (3-6): تطور هيكل الإيرادات العامة للجزائر للفترة 1993-2007

السنوات	الجبائية البترولية	ضرائب مباشرة	ضرائب غير مباشرة	حاصل التسجيل والطابع	حاصل الجمارك	ايرادات غير جبائية
1993	185	126.1	54.2	6.9	30.0	9.0
1994	257.7	163.2	65.9	6.6	47.9	13.3
1995	358.8	233.2	99.9	6.4	73.3	8.9
1996	519.7	290.5	129.5	9.1	84.4	14.6
1997	592.5	313.9	148.1	10.6	73.5	20.2
1998	425.9	329.8	154.9	11.3	75.5	18.9
1999	588.2	314.8	149.7	12.7	80.2	43.6
2000	1213.2	349.5	165.0	16.2	86.3	15.4
2001	1013.4	398.2	179.3	16.8	103.7	90.3
2002	1007.9	482.9	223.5	18.9	128.4	112.2
2003	1350.2	524.9	233.9	19.3	143.8	69.7
2004	1570.7	580.4	274.0	9.6	138.8	63.7
2005	2352.7	640.5	308.8	19.6	143.9	89.5
2006	2799.0	720.8	341.3	23.5	114.8	119.7
2007	2796.8	766.7	347.4	28.1	133.1	116.4

Source: statistical appendix (1998/2004/2006/2009): IMF staff country report.

إلا أن هذه الوضعية لم تؤدي إلى ارتفاع نسب الإنفاق الحكومي، بل على العكس انخفضت نسبة الإنفاق العام من الناتج الداخلي الخام من 34.42% سنة 1988م إلى 24.6% من هذا الناتج سنة 1991م، ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى تخلي الدولة عن النهج الاشتراكي والانتقال إلى اقتصاد السوق من خلال التخلي التدريجي عن التدخل في الاقتصاد خاصة فيما يتعلق بدعم الأسعار. غير أن سنتي 1992م و 1993م عرفت نوع من الارتفاع في نسب الإنفاق العام، بحيث ارتفعت حوالي 40% من الناتج المحلي الخام في المتوسط. ويرجع هذا الارتفاع إلى رفع الأجور والرواتب وكذلك نفقات الشبكة الاجتماعية ابتداء من فبراير 1992م إذ انتقلت من 71 مليار دج سنة 1991م إلى 114.9 مليار دج سنة 1993م، ضف إلى ذلك ارتفاع نفقات التطهير المالي للمؤسسات العمومية.

ونظرا للإصلاحات الجوهرية التي مست جميع قطاعات الاقتصاد الوطني على إثر توقيع اتفاقية ستاند باي وتطبيق مخطط التعديل الهيكلي بالجزائر، فقد عرفت السياسة الإنفاقية انخفاضا ملحوظا بنسبة 6.1% من سنة 1993م إلى سنة 1998م، ويمكن توضيح تدخل الدولة خلال هذه الفترة عن طريق الجدول الآتي:

الجدول (3-07): تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر للفترة 1993-2007

(الوحدة: 1000 دولار أمريكي)

السنوات	النفقات الرأسمالية	التحويلات الجارية	فوائد الديون	الرواتب والأجور	معاشات امجاهدين	مواد وتجهيزات	خدمات عمومية
1993	104.6	73.8	27.0	102.6	9.8	16.7	39.9
1994	117.2	78.5	41.1	114.9	10.0	18.2	42.3
1995	144.7	94.2	62.2	145.2	12.8	29.4	55.4
1996	174.0	115.4	89.0	179.5	15.6	34.7	69.9
1997	201.6	116.5	109.4	213.3	18.9	43.5	74.0
1998	211.9	123.9	110.8	235.0	20.0	47.5	75.2
1999	187.0	166.8	126.4	258.2	37.9	53.6	81.9
2000	321.9	200.0	162.3	281.1	59.9	54.6	92.0
2001	357.4	276.8	147.5	315.4	57.7	45.3	114.6
2002	452.9	334.3	137.2	339.9	54.4	68.5	137.6
2003	570.4	326.1	114.0	392.8	73.8	58.8	161.4
2004	646.3	396.0	85.2	442.3	62.7	71.7	176.5
2005	810.6	332.7	73.2	490.1	69.2	76.0	187.5
2006	1019.0	430.1	68.6	531.3	79.8	95.7	215.5
2007	1442.3	488.7	80.5	628.7	92.5	93.8	273.0

Source: statistical appendix (1998/2004/2006/2009): IMF staff country report.

من خلال الجدول أعلاه، يمكن تفسير انخفاض نفقات التجهيز بانخفاض نسبة الإنفاق الرأسمالي من مجموع سنة 1993م إلى 24% سنة 1998م. أما ارتفاع نفقات التسيير فيمكن ترجمته بارتفاع نسب: الأجور والرواتب التي ارتفعت بنسبة 1.9% من سنة 1993م إلى سنة 1998م، فوائد الديون بنسبة 6.2% خلال لنفس الفترة.

ورغم الإصلاحات المنتجة آنذاك والتي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوبة بتطهير مالي لهذه الأخيرة غير أنها لم تمس علاقات التشغيل. وعليه تدهورت الحالة العامة للنمو الاقتصادي وللتشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة وأهداف البرنامج التعديل الهيكلي المطبق سنة 1994م، ومنه أصبحت هذه المؤسسات بصورة مزمنة غير منتجة ومتخمة بالعمل، وبذلك وصلت معدلات البطالة الى مستويات مرتفعة حيث بلغت نسبة 28% سنة 1998م. أما عن النمو الاقتصادي فقد عرف في هذه الفترة معدلات سالبة (1- % سنة 1998، 1.2- % سنة 1991، 0.9- % سنة 1994)، ونفس الشيء يمكن قوله عن معدلات التضخم التي وصلت إلى أعلى مستوياتها سنة 1992م إذ بلغت حوالي 31.66% غير أن أهم ما ميز هذه المرحلة هو ارتفاع حجم الدين العمومي للدولة نتيجة ارتفاع حجم المديونية الخارجية وتبني الدولة لسياسة التطهير المالي للمؤسسات العجزية، إذ بلغ نسبة 98.9% من الناتج المحلي الخام سنة 1995م، مما يدل على ضعف تمويل الدولة الذاتي للاقتصاد اناذاك، وهذا ما أسفر عن اختلال في المالية العامة للدولة تضيف ميزة عدم القدرة على الاستمرار في تحمل العجز الموازي.

المطلب الثالث: فترة الإنعاش الاقتصادي 1999-2014

في هذه الفترة ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28.31% سنة 2000م إلى حوالي 34.87% سنة 2003م. فمبلغ 155 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى. وقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4.88 مليار دولار سنة 2007م، وارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة إذ بلغت نسبة 6.8% سنة 2003 م نفس الشيء عرفته مستويات التشغيل أين انخفضت نسبة البطالة في الجزائر إلى أكثر من النصف خلال السنوات السنة الماضية، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2007 م نسبة 11.8%.

الجدول (3-08): بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري للفترة 1999-2007

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو %	3.2	2.2	2.1	4.1	6.8	5.2	5.1	1.8	4.6
معدل البطالة %	29.2	29.5	27.3	25.9	23.71	17.7	15.26	12.3	11.8
معدل التضخم %	2.64	0.33	4.22	1.41	2.58	3.56	1.64	1.8	4.6
المديونية الخارجية (مليار دولار)	27.99	5.272	22.587	22.828	23.523	22.158	16.839	5.583	4.88

Source: Statistical appendix (1998/2004/2006/2007): IMF staff country report

أولاً: الإيرادات العامة: تتميز الإيرادات العامة في الجزائر بميزة خاصة تتمثل في أن جزءاً كبيراً من هذه الإيرادات يأتي عن طريق الجباية النفطية، التي تعتبر أهم مورد من موارد الدولة لتأتي بعد ذلك الإيرادات العادية، وقد اتخذت الدولة الجزائرية مجموعة من الإجراءات قصد زيادة الإيرادات العامة من أجل تفعيل سياستها المالية لمواجهة التقلبات في أسعار النفط.

- **تطور الإيرادات العامة:** شهدت الإيرادات العامة للجزائر تطوراً خلال الفترة 2007-2014، وكما سبق الذكر فإن أهم جزء من هذه الإيرادات يتمثل في الجباية النفطية والذي يعتبر سعر النفط أكبر مؤثر في تقلباتها¹، شهدت سنة 2009 عودة كل من رصيد الميزانية الإجمالية ورصيد الخزينة العمومية الإجمالي إلى حالة عجز، تحت تأثير الصدمة الخارجية الكبيرة الناجمة عن الانخفاض الحاد لسعر البترول. إن الزيادات المعتبرة للمصاريف الجارية للميزانية (الأجور والتحويلات) التي تمت في 2011 و 2012 في ظرف تميز بارتفاع قوي لسعر البترول، وقد ساهمت في استمرار العجز الموازي ليبلغ ذروة في سنة 2012 أدى التعزيز الموازي المباشر فيه في 2013، المترجم بانخفاض معتبر في النفقات العمومية، إلى تقلص هام في عجز الميزانية الإجمالية وعجز الخزينة العمومية الإجمالية وذلك رغم الأثر السلبي للاتجاه التنازلي منذ سنة 2006 لصادرات المحروقات على المالية والعائد الضعيف للضريبة العادية، خصوصاً الضريبة

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 86.

غير المباشرة. إضافة تبقى قدرة التمويل للخرينة العمومية معتبرة في سنة 2013، بالنظر إلى المستوى المعتبر للاذخارات المالية المتراكمة والمستوى الضعيف للدين الخارجي.

الجدول (3-09): تطور الإيرادات العامة للفترة 2007-2016

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإيرادات العامة	3687.8	5190.5	3672.9	4392.9	5703.4	6339.3	5940.9	5719	5103.1	5042.7

Source: Rapport annuel de la Banque d'Algerie (2007/2008/2009/2010/2011/2012/2013/2014).

من الجدول (3-09) نلاحظ أن الإيرادات العامة قيمتها متذبذبة خلال الفترة 2007-2016 مسجلة سنة 2007 ما قيمته 3687.8 مليون دينار جزائري، لترتفع بقيمة 1502.7 مليون دينار جزائري سنة 2008 وتعود للانخفاض تقريبا بنفس القيمة سنة 2009 لتصبح 3672.9 مليون دينار جزائري، أما بالنسبة لسنة 2010، 2011 بلغت الإيرادات العامة ما قيمته 4392.9، 5703.4 مليون دينار على التوالي، كما سجلت قيمة الإيرادات لسنة 2014 قيمة 5719 مليون دينار أي بانخفاض 221.9 مليون دينار مقارنة بسنة 2013، واستمر هذا الانخفاض الى غاية سنة 2016.

ثانيا: النفقات العامة: النفقات العامة هي الأداة الثانية للسياسة المالية وهي تعكس دور الدولة في النشاط الاقتصادي وفي ما يلي سنقوم بدراستها في الجزائر من خلال الآتي:

1- تطور الإنفاق العام: إن سياسة ترشيد الإنفاق العام تأتي في إطار إصلاح السياسة المالية في شقها الإنفاقي، ويمكن تتبع تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2007-2014 من خلال الآتي:

الجدول (3-10): تطور النفقات العامة للفترة 2007-2014

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	نفقات التشغيل		نفقات التجهيز		مجموع النفقات	أسعار النفط
	نسبتها	النفقات	نسبتها	النفقات		
2007	53.85%	1673900	46.15%	1434600	3108500	74.8 دولار
2008	53.43%	2227300	46.66%	1948400	4175700	99.9 دولار
2009	54.16%	2300000	45.84%	1946300	4246300	62.2 دولار
2010	59.53%	2659000	40.47%	1807900	4466900	80.15 دولار
2011	66.27%	3879200	33.73%	1974400	5853600	112.94 دولار
2012	67.76%	4782600	32.24%	2275500	7058100	111.04 دولار
2013	69.01%	4204300	30.99%	1887800	6092100	190.55 دولار
2014	71.56%	4994800	28.44%	1985400	6980200	100.76 دولار

Source: Rapport annuel de la Banque d'Algerie 2010/2014/2015.

من الجدول (3-10) بلغت نفقات الميزانية الكلية في سنة 2014 مستوى 6980200 مليون دينار مقابل 6092100 مليون دينار و 7058100 مليون دينار في سنة 2013 وسنة 2012 على التوالي، إي بانخفاض قدره 13.7%، بعد الارتفاعات التي عرفت بها بنسبة 31.04% و 20.57% على التوالي في سنة 2010 و 2011، كما تم إدراج نفقات التشغيل ونفقات التجهيز في قانون المالية لسنة 2013 بمبلغ 4204300 مليون دينار و 1887800 مليون دينار على التوالي، وتجسدت نفقات التشغيل المسجلة في الميزانية في حدود 53.85% و 71.56% لكل من سنة 2007 وسنة 2014، وبالنسبة لنفقات التجهيز سجلت أعلى نسبة خلال الفترة في سنة 2008 بنسبة 46.66%.

2- تطور النفقات العامة إلى الناتج المحلي الخام: تعتبر نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الخام

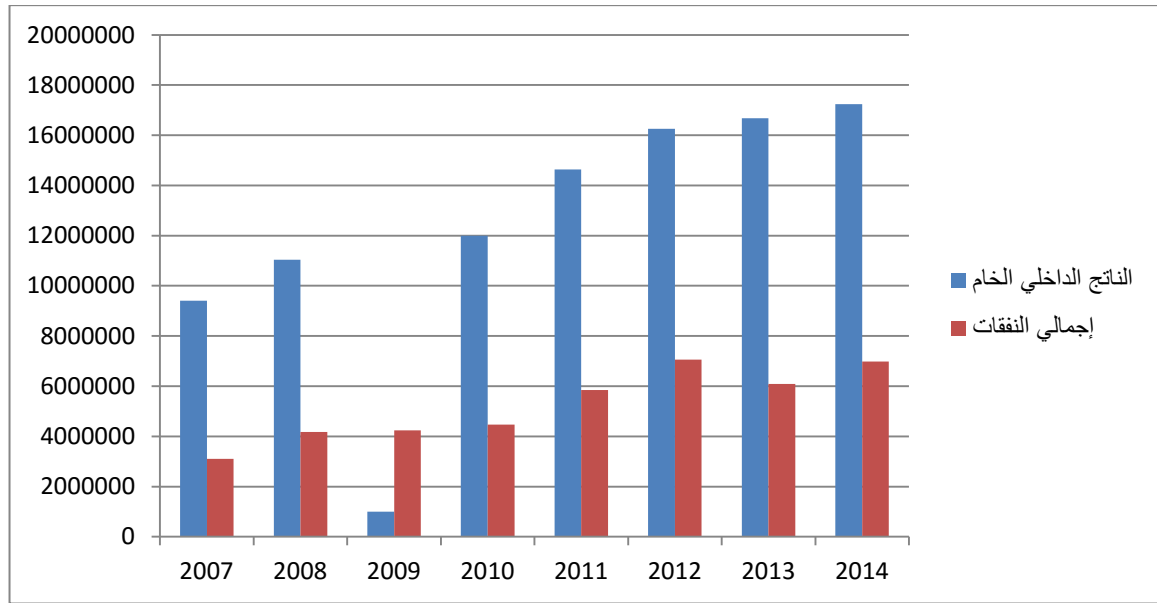
مؤشرا حقيقيا لمدى تطور الإنفاق العام، وذلك من خلال كل من الشكل والجدول الآتي:

الجدول (11-3): تطور نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام للفترة 2007-2014.

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	الناتج الداخلي الخام	إجمالي النفقات	نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام
2007	9408300	3108500	33.04%
2008	11043700	4175700	37.81%
2009	996800	4246300	425.99%
2010	11991600	4466900	37.25%
2011	14636700	5853600	39.99%
2012	16256200	7058100	43.42%
2013	16679200	6092100	36.53%
2014	17235600	6980200	40.50%

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 32 لسنة 2015، رقم 26 لسنة 2014.



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على: معطيات الجدول (11-3).

من الجدول (11-3) والشكل (1-3) نلاحظ أن قيمة الناتج الداخلي الخام متزايدة خلال الفترة 2007-2014 مسجلة في سنة 2007 ما قيمته 9408300 مليون دينار أي بنسبة زيادة 18.1% لسنة 2008 لتتخفض في سنة 2009 بنسبة 9.7%، كما تعود نحو الصعود مسجلة نسبة 20.3% و 22.1%

لسنة 2010، 2011 على التوالي، وتبلغ نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام في كل من سنة 2012، 2013، 2014 ما نسبته 43.42%، 36.53%، 40.50% على التوالي.

المبحث الثالث: أثر انخفاض أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر

تعد الموازنة العامة إحدى أهم أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال التحكم في حجم النفقات والإيرادات العامة، وإعادة توزيع الدخل والثروات من خلال السياسة الضريبية والإنفاقية، والجزائر كباقي الدول تعاني من اختلالات في موازنتها العامة وذلك لاعتمادها على إيرادات الجباية البترولية كمصدر رئيسي لتمويلها، وبالتالي فاستقرار وتوازن موازنتها العامة متوقف على أسعار البترول، ولهذا لجأت الجزائر إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات لمواجهة آثار تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية.

المطلب الأول: انخفاض أسعار البترول و انعكاساته على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)

مثل قطاع المحروقات مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، إذ يمثل 97.7% من إيرادات الدولة، وتعد الجزائر من بين الدول الأعضاء في منظمة الأوبك التي تحتل المراكز الأولى في مجال البترول على صعيد دول المنظمة وسوف نتناول في هذا المطلب تطورات أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (2010-2016).

أولاً: تطورات أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (2010-2016): عرفت أسعار البترول خلال الفترة الممتدة من (2010-2016) تقلبات حيث يمكن تقسيمها إلى فترتين:

-الفترة الأولى: الممتدة من (2010-2013) والتي تميزت بارتفاع أسعار البترول.

- الفترة الثانية: الممتدة من (2014-2016) والتي تميزت بانخفاض أسعار البترول.

1-تطورات أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (2010-2013): عرفت هذه الفترة ارتفاع في أسعار البترول في السوق العالمية وذلك راجع لبداية التعافي من الأزمة المالية العالمية 2008، مما كان له أثر على العوائد البترولية للدولة الجزائرية كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (3-12) تطورات أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (2010-2013)

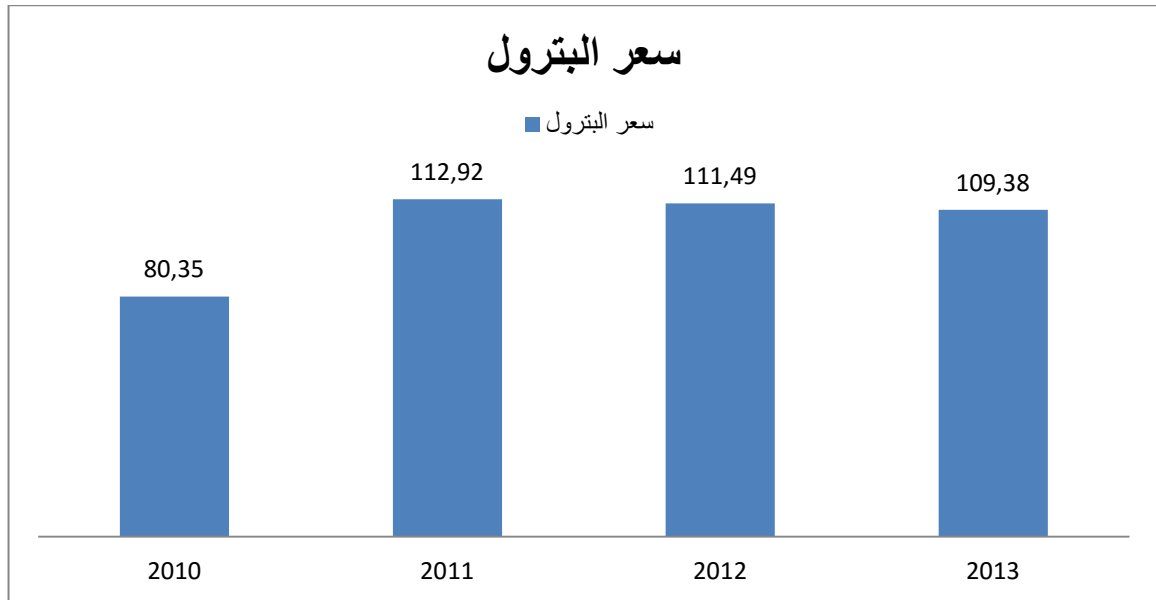
الوحدة: دولار للبرميل.

2013	2012	2011	2010	
109.38	111.49	112.92	80.35	سعر البترول

Source: -OPEC Annual statistical, 2015, p:82.

-OPEC Annual statistical, 2017, p:98.

الشكل رقم (3-2): تطورات أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (2010-2013)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول (3-12)

نلاحظ من الجدول رقم (3-12) بداية ارتفاع في سعر البترول الجزائري حيث بلغ سنة 2010 80.35 دولار للبرميل، وواصل في الارتفاع إلى أن بلغ مستويات قياسية سنة 2011 بسعر يقدر بـ: 112.92 دولار للبرميل، غير أنه شهد تراجع طفيف خلال سنتي 2012 و 2013 حيث سجل 111.49 دولار للبرميل، و 109.38 دولار للبرميل على التوالي، وهذا راجع إلى زيادة الطلب العالمي على البترول بفعل ارتفاع معدلات النمو في معظم بلدان العالم من جهة واتباع منظمة أوبك لسياسة خفض حصصها الإنتاجية على مدى 3 سنوات من جهة أخرى هذا ما ترتب عليه ارتفاع الأسعار واستقرارها عند مستويات قياسية خلال هذه الفترة.

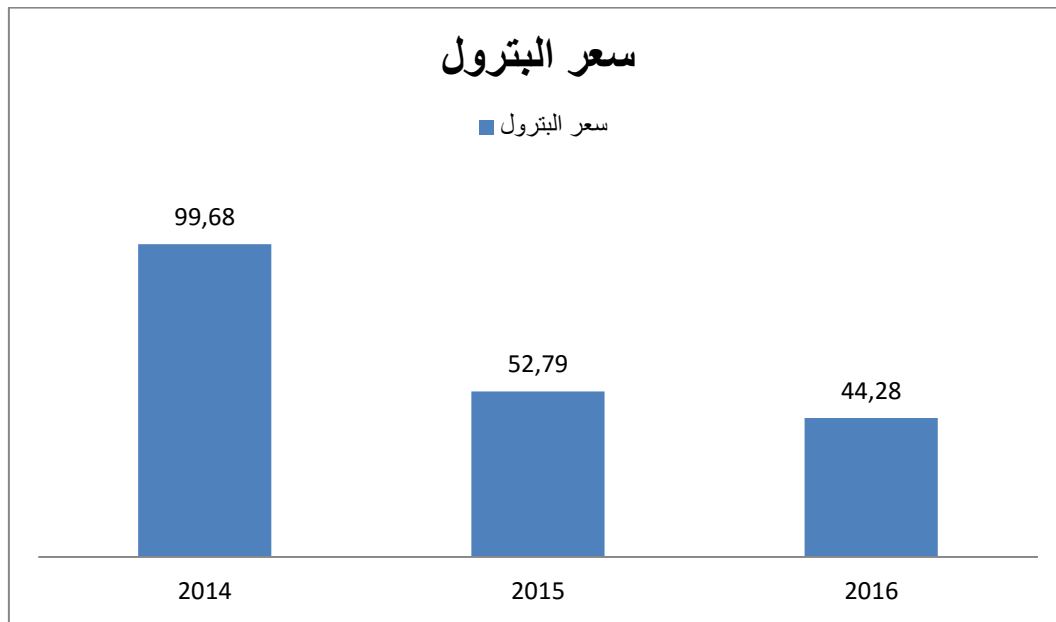
3-تطورات أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (2014-2016): على زيادة غير متوقعة في الصادرات الإيرانية حيث قدرت بحوالي 1.26 مليون برميل بترول يوميا، بالإضافة إلى الهبوط المتواصل في استهلاك البترول في الولايات المتحدة وخاصة في ظل الاستعاضة عنه ببدايل أخرى، كل هذه الأسباب أدت إلى تراجع الأسعار في السوق البترولية، وهذا الوضع السائد كان له أثر واضح على أسعار البترول الجزائرية كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (3-13): تطورات أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (2014-2016)

السنة	2014	2015	2016
سعر البترول	99.68	52.79	44.28

SOURCE: -opec Annula Statistical,2017,p:98

الشكل رقم (3-3):تطورات اسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (2014-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول (3-13)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنه إبتداءا من سنة 2014 بدأت الأسعار بالانخفاض إلى 99.68 دولار للبرميل ومن ثم 52.79 دولار للبرميل سنة 2015، وتواصلت بعدها الأسعار في التهاوي إلى مستويات متدنية جدا حيث فقد سعر البرميل أكثر من نصف سعره ببلوغة 44.28 دولار للبرميل في سنة 2016، وهذا ما يعكس أزمة انهيار أسعار البترول بسبب زيادة العرض البترولي والذي يرجع إلى الزيادة في العرض الأمريكي بسبب طفرة البترول الصخري.

ثانيا: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016): إنَّ التحكم الجيد في حجم النفقات والإيرادات العامة يؤدي إلى تحقيق استقرار وتوازن الموازنة العامة للدولة، وباعتبار اقتصاد الجزائر ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على الجباية البترولية هذا ما يرهن الاستقرار في الموازنة العامة ويجعلها مرتبطة ارتباط وثيق بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية.

وتعدّ النفقات العامة من أدوات السياسة المالية في الجزائر، وعليه سوف نقوم بتحليل التطور الكلي لها من خلال الجدول التالي:

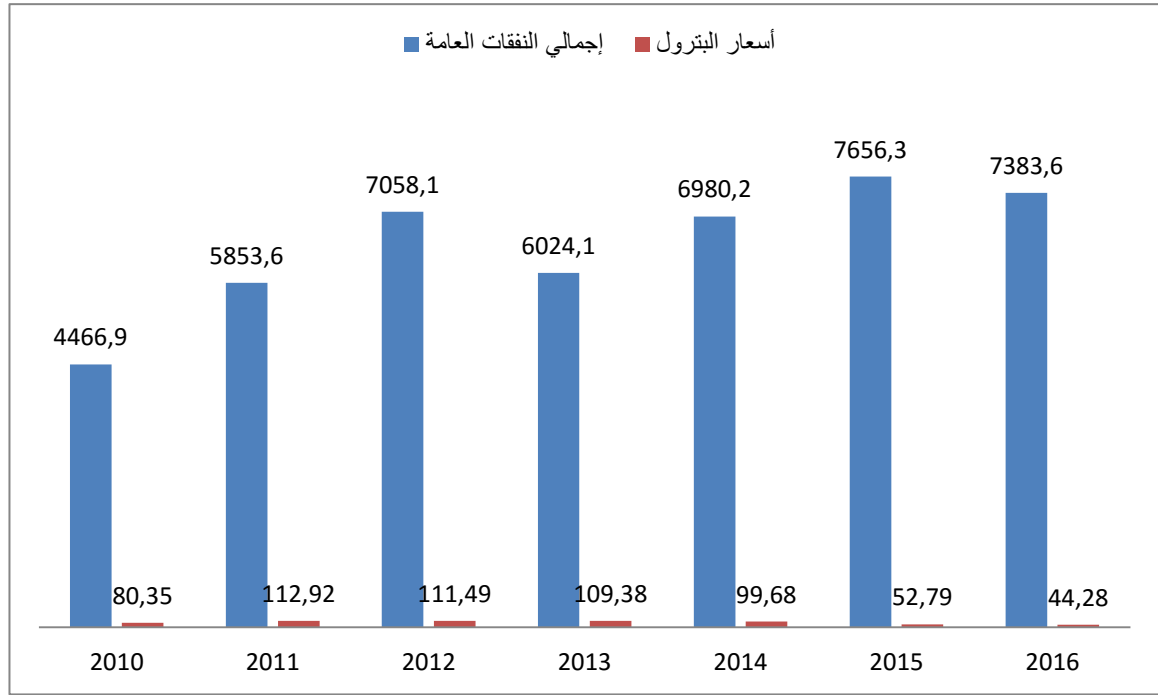
جدول رقم (3-14): تطور النفقات العامة في الجزائر (2010-2016)

الوحدة: مليار دينار

السنة	اسعار البترول (الوحدة دولار للبرميل)	إجمالي النفقات العامة (الوحدة مليار دينار)
2010	80.35	4466.9
2011	112.92	5853.6
2012	111.49	7058.1
2013	109.38	6024.1
2014	99.68	6980.2
2015	52.79	7656.3
2016	44.28	7383.6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- Rapport 2014 évolution économique et monétaire en Algérie, la Banque d'Algérie, Juillet 2015, p: 115.
- Rapport 2016 évolution économique et monétaire en Algérie, la Banque d'Algérie, Septembre 2017, p: 74.



الشكل (3-4): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول (3-14)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنّ السياسة الإنفاقية في الجزائر عرفت نموا خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2016 وهو ما يسمى بالسياسة الإنفاقية التوسعية، حيث بلغت النفقات العامة سنة 2010 4466.9 مليار دينار، و 5853.6 مليار دينار سنة 2011، لتستمر في الارتفاع إلى غاية 2012 7058.1 مليار دينار، حيث يعزى هذا الارتفاع إلى التطورات الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة، وذلك بسبب تطبيق الحكومة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو (2010-2014) وكان هذا نتيجة للقدرة التمويلية التي تتمتع بها جراء ارتفاع أسعار البترول سنة 2010 إلى 80.35 دولار للبرميل، في حين شهدت سنتي 2013 و 2014 تراجع طفيف في حجم النفقات العامة ب 6024.1 مليار دينار، 6980.2 مليار دينار على التوالي وهذا راجع إلى بداية انخفاض أسعار البترول، غير أنّ الجزائر وعلى الرغم من إتباعها لسياسة ترشيد النفقات أو ما يسمى بالسياسة الإنفاقية التقشفية إلا أننا نلاحظ أنّ في سنة 2015، 2016 تعود النفقات العامة الكلية إلى الارتفاع.

المطلب الثاني: انخفاض أسعار البترول و انعكاساتها على الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)

تتميز الإيرادات العامة في الجزائر كونها تمثل 70% من الجباية البترولية من إيرادات الميزانية العامة للدولة، وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق البترول وسوف نحاول أن ندرس تحليل تطوراتها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3-15): تطور الإيرادات العامة في الجزائر (2010-2016):

الوحدة: مليار دينار.

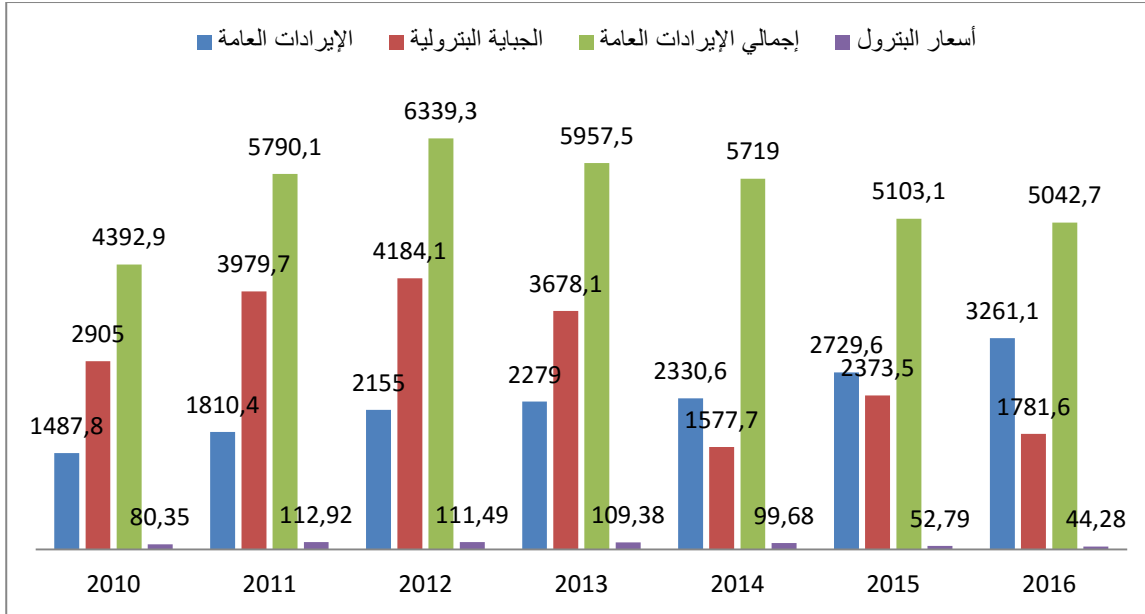
السنة	أسعار البترول (الوحدة: دولار للبرميل)	الجبائية البترولية	الإيرادات العامة	إجمالي الإيرادات العامة
2010	80.35	2905.0	1487.8	4392.9
2011	112.92	3979.7	1810.4	5790.1
2012	111.49	4184.1	2155.0	6339.3
2013	109.38	3678.1	2279.4	5957.5
2014	99.68	1577.7	2330.6	5719.0
2015	52.79	2373.5	2729.6	5103.1
2016	44.28	1781.6	3261.6	5042.7

المصدر: من إعداد اطاليتين بالاعتماد على:

Rapport 2014 évolution économique et monétaire en Algérie, la Banque d'Algérie, Juillet 2015, p: 155.

- Rapport 2016 évolution économique et monétaire en Algérie, la Banque d'Algérie, Septembre 2017, p: 69-70.

الشكل رقم (3-5): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول (3-15)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ارتفاع في إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة الممتدة من (2010-2012)، حيث بلغت سنة 2012 ما مقداره 6339.3 مليار دينار بعدما كانت 4392.9 مليار دينار، 5790.1 مليار دينار سنتي 2010، 2011 على التوالي، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول في هذه الفترة حيث بلغ سعر البترول الجزائري القمة سنة 2011 (بلغ 112.92 دولار للبرميل)، أما خلال الفترة الممتدة من (2013-2016) فقد عرفت الإيرادات العامة انخفاضا محسوسا، حيث شهدت سنة 2013 تراجع طفيف في الإيرادات العامة بمقدار 381.8 مليار دينار، وهذا نتيجة للتراجع الطفيف في أسعار البترول إلى 109.35 دولار للبرميل وذلك بسبب قلة الاكتشافات الجيولوجية وكذا العملية الإرهابية بعين أميناس بولاية إيليزي التي أدت بالشركات الأجنبية بالتوقف المؤقت عن الإنتاج.

ومنذ جوان 2014 لوحظ تراجع كبير في الإيرادات العامة قُدرت بـ: 5719.0 مليار دينار وهذا راجع إلى انخفاض سعر البرميل حيث بلغ 99.68 دولار للبرميل، وذلك بسبب زيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، وأمام هذا الوضع المستمر لانخفاض أسعار البترول أثر بشكل كبير على انخفاض الإيرادات العامة، حيث بلغت سنتي 2015، 2016 على التوالي 5103.1 و 5042.7 مليار دينار والذي زادت حدته حيث بلغ في سنة 2016 ما يقدر بـ: 44.28 دولار للبرميل.

المطلب الثالث: انخفاض أسعار البترول و انعكاساتها على رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)

يعتبر رصيد الموازنة العامة عن الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة ومن خلال الجدول التالي نتعرف على وضعية رصيد الموازنة العامة في الجزائر:

جدول رقم (3-16): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر (2010-2016)

الوحدة: مليار دينار

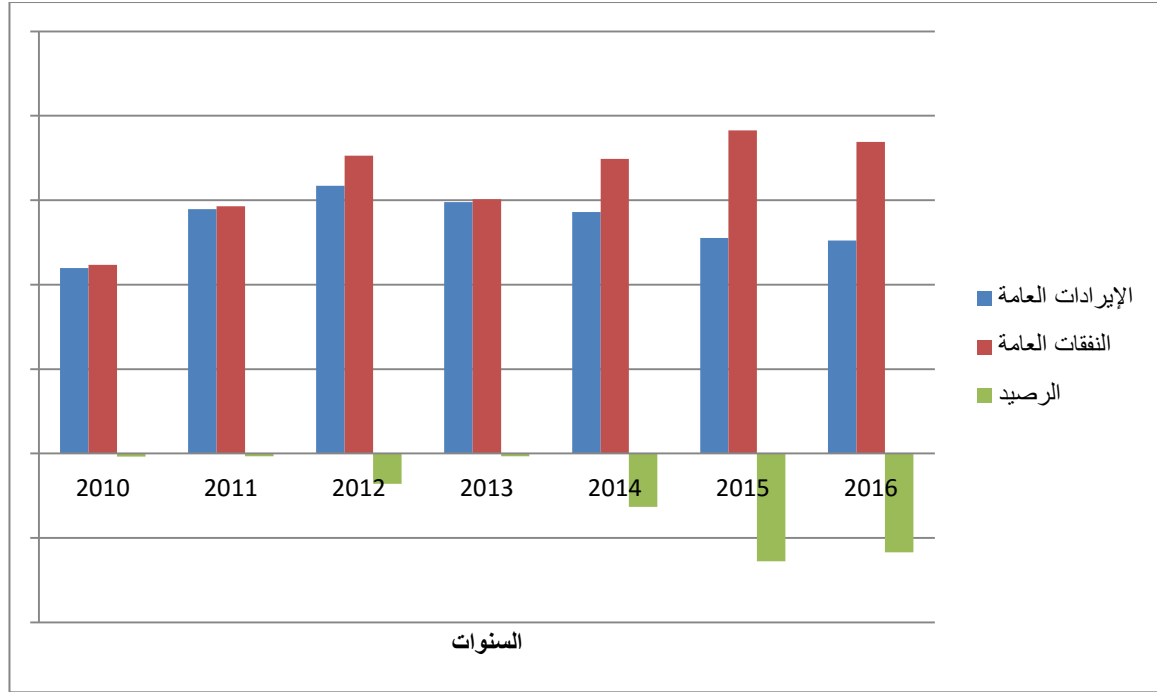
السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	الرصيد
2010	4392.9	4466.9	-74.0
2011	5790.1	5853.6	-63.5
2012	6339.3	7058.1	-718.8
2013	5957.5	6024.1	-66.6
2014	5719.0	6980.2	-1261.2
2015	5103.1	7656.3	-2553.2
2016	5042.7	7383.6	-2340.9

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Rapport 2014 évolution économique et monétaire en Algérie, la Banque d'Algérie, Juillet 2015, p: 155.

- Rapport 2016 évolution économique et monétaire en Algérie, la Banque d'Algérie, Septembre 2017, p: 69-70,74.

الشكل رقم (3-6): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول (3-16)

بما أن رصيد الموازنة العامة هو عبارة عن الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، فإذا كان هذا الفرق موجب فإنّ الرصيد يسجل فائضا وفي حال كان سالبا فرصيد الموازنة يسجل عجزا وهذا الأخير يمكن أن يأخذ شكلين:

ما يعرف بالعجز المنظم أو المقصود والذي غالبا ما يتبع من قبل الدول المتقدمة وهو لا يعتمد على فكرة التوازن الحسابي بل على التوازن الاقتصادي والهدف من زيادة النفقات هو إحداث آثار اقتصادية واجتماعية، أما الشكل الثاني فغالبا ما يكون في الدول المتخلفة التي تعاني من ضعف جهازها الإنتاجي أين يكون غير مرن، أين يكون هناك استهلاك كبير لا يصاحبه زيادة في الدّخل والإنتاج، والجزائر واحدة من بين هذه الدول.

وبالرجوع إلى الجدولين رقم (3-14) و (3-15) وما يلاحظ من الجدول رقم (3-16) أن هناك عجز في الموازنة العامة طيلة فترة الدراسة، ويرجع هذا إلى أنّ ارتفاع الإيرادات العامة والنفقات العامة على علاقة طردية بارتفاع أسعار البترول، وخلال الفترة الممتدة من (2010-2013) سجل رصيد الموازنة العامة نوعا من الاستقرار في العجز هذا راجع إلى ارتفاع سعر البترول حيث بلغت سنة 2011 مستواه القياسي عند 112.92 دولار للبرميل، وعلى العموم فإنّ هذا العجز خلال هذه الفترة يعتبر عجز مقصود (متعمد) من

طرف الحكومة الجزائرية لكونه غير ناجم عن انخفاض أسعار البترول على السعر المرجعي المحدد في قانون المالية بـ 37 دولار، وإنما يعود إلى الاختلالات بين الإيرادات والنفقات العامة بسبب السياسة الإنفاقية التوسعية.

أما خلال الفترة الممتدة من (2014-2016) فالعجز هنا غير مقصود، وإنما يعود إلى انهيار أسعار البترول، ففي سنة 2014 كانت النفقات مرتفعة بلغت 6980.2 مليار دينار في حين هناك تراجع في الإيرادات مع بداية الأزمة ليصل العجز إلى 1261.2 مليار دينار، ليتفاقم هذا العجز خلال سنتي 2015، 2016 بـ 2553.2 مليار دينار و 2340.9 مليار دينار على التوالي، على الرغم من اتباع الدولة الجزائرية للسياسة التقشفية جراء الانهيار الكبير لأسعار البترول، حيث وصل سعر البرميل إلى 44.28 دولار للبرميل سنة 2016، في حين تحتاج الجزائر إلى سعر لا يقل عن 90 إلى 100 دولار لضمان توازن موازنتها العامة.

المطلب الرابع: تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات (FRR) خلال الفترة (2010-2016):

اتخذت الحكومة الجزائرية إجراءات ومعايير صارمة أثناء إعداد الميزانية العامة للدولة احتياطا من تقلبات أسعار البترول، وذلك باعتماد سعر مرجعي متوقع لأسعار المحروقات تقدر من خلاله إيرادات الميزانية العامة، هذا السعر المرجعي يتم تحديده بناء على المعطيات المتوفرة على تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، لذلك نلاحظ أن الحكومة قد اعتمدت سعرا مرجعيا قدره 19 دولار للبرميل الواحد أثناء إعدادها لقانون الميزانية لسنة 2000، ونتيجة الارتفاع في أسعار البترول وارتفاع الإيرادات العامة للدولة المتأتية من الجباية البترولية أدى إلى تفكير الحكومة في إنشاء صندوق يعمل على امتصاص هذا الفائض، وتصبح موارد لهذا الصندوق كاحتياط تستعمله الحكومة لتغطية العجز الذي قد يحدث في ميزانية الدولة، فادمج حساب جديد ينتمي إلى الحسابات الخاصة بالخرينة هو صندوق ضبط الموارد ومهمته استغلال الفارق بين السعر الفعلي والسعر المرجعي الذي تحدد على أساسه الميزانية العامة، وقد أنشأ بموجب المادة 10 من

قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000 المؤرخ في 27 جوان 2000 المؤرخ في 27 جوان 2000 و التي تنص على ما يلي:¹

- يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103 - 302 بعنوان «صندوق ضبط الموارد» ويقيد في هذا الحساب:

1- في باب الإيرادات:

- فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية؛
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

2- في باب النفقات:

- ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية؛
- تخفيض الدين العمومي.

وفي نص المادة تحدد وظائف الصندوق وهي:

- امتصاص الفائض من إيرادات الجبائية البترولية والذي يفوق توقعات وتقديرات المالية؛
- تسوية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة والذي قد ينتج عن انخفاض إيرادات الجبائية البترولية والتي يمكن أن تكون أقل من تقديرات وتوقعات قانون المالية؛
- تسديد وتسوية المديونية العمومية للدولة بغية الحد منها وتخفيضها.

وقد تم تعديل بعض القواعد والأسس التي أنشأ من خلالها صندوق ضبط الموارد وذلك من خلال قانون المالية لسنة 2004.²

¹ المادة 10 من قانون الميزانية التكميلي 2000 المؤرخ في 27 جوان 2000، المتعلق بإنشاء صندوق ضبط الموارد، الجريدة الرسمية رقم 37 المؤرخة في 28 جوان 2000.

² المادة 66 من قانون 23 - 22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003، والمتضمن قانون النالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية 83 الصادرة بتاريخ 19 ديسمبر 2003.

جدول رقم (3-17): تطور موارد ورصيد صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2010-2016) الوحدة: مليار دينار.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
جباية نفطية فعلية (الوحدة مليار دينار) السعر الفعلي للنفط (الوحدة دولار)	2905.0	3979.7	4184.3	3678.1	3388.3	2373.5	1781.6
	80.35	112.92	111.49	109.38	99.68	52.79	44.28
جباية نفطية مقدرة (الوحدة مليار دولار للبرميل)	1835.8	1472.4	1561.6	1615.9	1577.7	1722.9	1682.55
السعر المرجعي للنفط (الوحدة دولار للبرميل)	37	37	37	37	37	37	37
فائض الجباية النفطية المحول إلى FFR لموارد FFR (*)	1069.2	2507.3	2622.7	2062.2	1810.6	242.0	99.05
الاقتطاع من FFR لتمويل العجز في الموازنة العامة (**)	(**)	/	/	70.2	1155	2336.3	1332.2
رصيد FFR (الوحدة مليار دينار)	4842.8	5381.7	5633.7	5563.5	4408.4	2072.2	740

(*) : فائض الجباية النفطية = جباية نفطية فعلية - جباية فعلية مقدرة.

(**) : تم تمويل العجز في الموازنة العامة دون اللجوء إلى الاقتطاع من FFR.

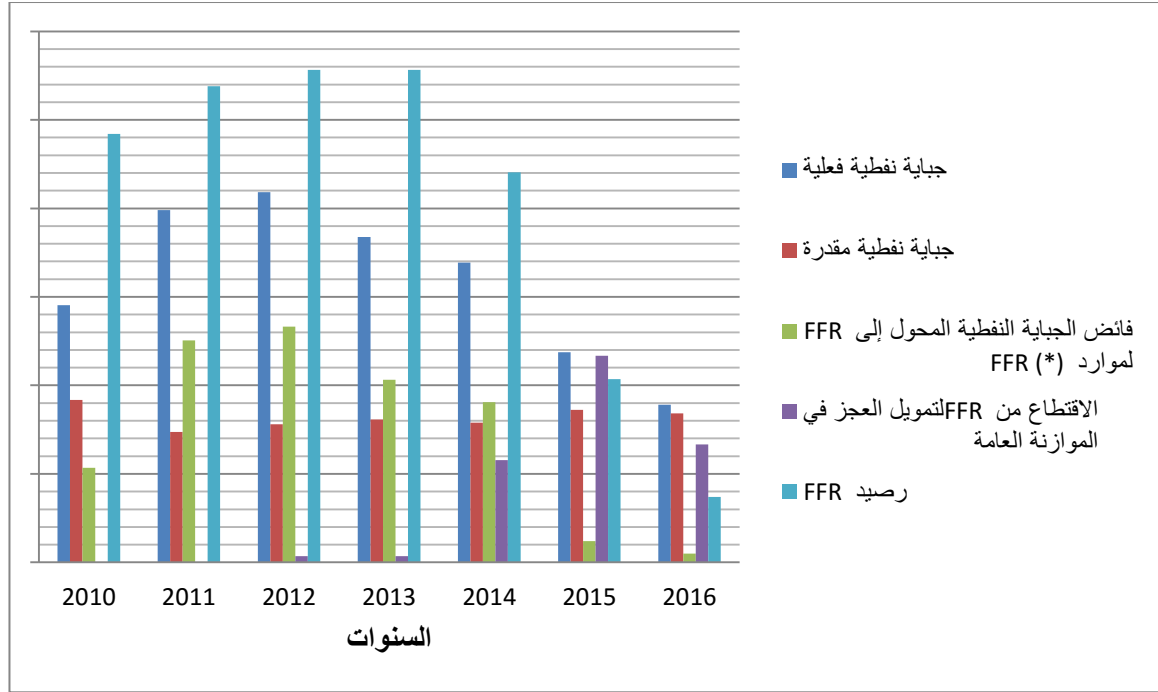
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- Rapport 2014 évolution économique et monétaire en Algérie, la Banque d'Algérie, Juillet 2015, p: 63- 155.

- Rapport 2016 évolution économique et monétaire en Algérie, la Banque d'Algérie, Septembre 2017, p: 76, 77.

- قوانين المالية السنوية: 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، الجريدة الرسمية العدد، 78، 80، 68، 72.

الشكل رقم (3-7): تطور موارد و صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول (3-17)

أولاً: تطور موارد صندوق ضبط الإيرادات (FRR): من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن صندوق ضبط الإيرادات يتم تمويله عن طريق فائض قيمة الجباية البترولية، وهذا ما يفسر من خلال التراكمات الكبيرة في موارد الصندوق خلال الفترة 2010 إلى 2013 جراء فوائض الجباية البترولية حيث وصل المبلغ إلى 2622.7 مليار دينار سنة 2012 وهو مبلغ كبير جدا مقارنة مع الجباية البترولية المرصدة للموازنة والمقدرة بـ 1561.6 مليار دينار، (حيث بلغ الفائض المحوّل إلى FRR في سنة 2010 - 2011 - 2013: 1069.2 مليار دينار 2507.3، 2062.2 مليار دينار على التوالي) وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول على مدى 3 سنوات، الأمر الذي انعكس على ارتفاع رصيد الصندوق نتيجة لارتفاع فائض قيمة الجباية البترولية حيث حقق ما قيمته 5633.7 مليار دينار سنة 2012، أما خلال الفترة الممتدة من 2014 - 2016 شهدت تآكل موارد صندوق ضبط الإيرادات، فمع بداية سنة 2014 تقلص الفائض إلى ما قيمته 1810.6 مليار دينار بسبب تراجع أسعار البترول وهو ما انعكس على انخفاض إيرادات الجباية البترولية ونتيجة لذلك خفضت موارد الصندوق، وزادت حدة هذا الانخفاض في سنة 2015 حيث قدرت بـ 242.0 مليار دينار وهذا يرجع إلى استمرار انخفاض أسعار البترول إلى ما دون 50 دولار للبرميل في بداية سنة 2015، الأمر الذي أدّى بدوره إلى تراجع إيرادات الجباية البترولية وتقلص الفائض الذي خلق آثاره

بانخفاض رصيد الصندوق إلى 2072.2 مليار دينار أما في سنة 2016 وفي ظل تراجع أسعار البترول إلى حدود 44.28 تراجعت موارد صندوق ضبط الإيرادات إلى 740 مليار دينار.

ثانيا: دور صندوق ضبط الإيرادات في توازن الموازنة العامة في الجزائر (2010-2016): من الشكل أعلاه نلاحظ تزايد مستمر في موارد صندوق ضبط الإيرادات مع بداية 2010 إلى غاية سنة 2013 وهذا بسبب وصول أسعار البترول إلى أعلى المستويات متجاوزة بكثير السعر المرجعي (37 دولار)، وكان لصندوق ضبط الإيرادات الدور الفعال في امتصاص هذا الفائض من إيرادات الجباية البترولية وبالتالي امتصاص الفارق الناتج عن حدوث زيادة كبيرة في النفقات العامة، ومن ثم تحقيق التوازن في الميزانية العامة وبالتالي لم يتم استخدام موارد صندوق ضبط الإيرادات لتمويل عجز الموازنة العامة، أما ابتداء من سنة 2013 ورغم ضعف العجز المحقق في الموازنة العامة إلا أنه تم اقتطاع 70.2 مليار دينار من هذا الصندوق والتي تمثل قدرة تمويلية هامة، أما في سنة 2014 كان الاقتطاع من الصندوق مقدرا بـ 1155 وهذا راجع لارتفاع العجز في الموازنة العامة (1261.2 مليار دينار) وبهذا فإن الصندوق له دور فعال في سد العجز في الموازنة العامة للدولة الناتج عن انخفاض الإيرادات العامة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم توضيح أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري ومن خلال ما تبين أن قطاع المحروقات يهيمن على الاقتصاد الجزائري ككل، وهذا كله يوضح هشاشة البنية الاقتصادية للجزائر التي كشفت عن كل من الصدمة البترولية سنة 1986 والصدمة البترولية الجديدة سنة 2014.

كما تم التطرق أيضا إلى السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة 2010 - 2016 والتي وضحت أن كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة والميزانية العامة ترتبط ارتباطا وثيقا مع أسعار البترول.

وفيما يتعلق بالاستقرار والتوازن العام للاقتصاد الجزائري فإنه يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنيوي بصورة عامة وأمام حالة عدم الاستقرار والتوازن في الموازنة العامة لجأت الحكومة الجزائرية إلى إنشاء صندوق ضبط الموارد، هذا الأخير يمول عن طريق الفرق بين السعر الحقيقي للبترول والسعر المرجعي المحدد في قانون المالية (37 دولار)، أي يمول عن طريق فائض قيمة الجباية البترولية وبالتالي فالأخير يتأثر متأثرا مباشرا بتقلبات أسعار البترول.

خاتمة

يبقى البترول الخيار الاستراتيجي الأول بين جميع مصادر الطاقة في ظل انخفاض تكاليف الحصول عليه، وكونه مصدر مهم للإيرادات المالية، خصوصا في الدول التي تعتمد موازنتها العامة بدرجة كبيرة على العائدات البترولية، وهو حال الجزائر.

تتأثر أسعار البترول بجملة من العوامل كعوامل العرض والطلب بالإضافة إلى العوامل الجيوسياسية والمنظمات الدولية، عوامل مناخية ... الخ، هذا ما يجعلها عرضة للتقلب السريع تبعا للأوضاع السائدة في السوق.

ولعل أبرز التقلبات السعرية التي شهدتها السوق البترولية الارتفاع الغير مسبوق لأسعار البترول خلال الفترة (2010-2013) جراء ارتفاع الطلب العالمي على البترول بفعل ارتفاع معدلات النمو في العديد من دول العالم وخاصة الصين والهند، لكن أهمها ما يحدث اليوم، فبعد استقرار السعر أعلى من 100 دولار للبرميل على مدى 3 سنوات السابقة غرقت السوق البترولية أشد الازمات جراء التراجعات الحادة في أسعار البترول ابتداء من جوان 2014 إلى غاية 2016 بسبب زيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد أكدت تلك التقلبات السعرية ضعف الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصادا ريعيا يعتمد بشكل كبير على البترول، إضافة إلى أن أغلب إيرادات الحكومة مصدرها العائدات البترولية، ومنه فإن أي تغيير في أسعار البترول يؤثر تأثيرا مباشرا على إيرادات الجباية البترولية، وبالتالي على الوضع الكلي للموازنة العامة.

1. اختبار صحة فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة و التي مفادها: ماهي الآثار التي خلفها الانخفاض المستمر لأسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2010-2016 ؟ و كمحاولة للإجابة عنها تم وضع مجموعة من الفرضيات التي سبق ذكرها في المقدمة العامة، و في ختام هذه الدراسة تم التوصل للنتائج الآتية المتعلقة بما تم افتراضه مسبقا:

- بالنسبة للفرضية الأولى: اثبت من خلال الدراسة التحليلية إن السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول و منها الجزائر هي احد أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق النمو و الاستقرار

الاقتصادي، فمن خلال أدوات السياسة المالية و المتمثلة في الضرائب و الإنفاق الحكومي تسعى الجزائر للمحافظة على استقرارها الاقتصادي و ضمان الديمومة الاقتصادية، إلا أن استمرار اعتماد الدولة على قطاع المحروقات في تحريك عجلة التنمية، يجعل من السياسة المالية عرضة لمخاطر تقلب الأسواق البترولية.

- **بالنسبة للفرضية الثانية:** أوضحت الدراسة أن أسعار البترول تشبه جميع أسعار السلع و الخدمات في كونها تحدد عند التوازن ما بين العرض و الطلب، و مع ذلك فهناك بعض الخصائص المميزة لصناعة البترول التي تجعل أسواق البترول مختلفة عن أسواق السلع و الخدمات، و الذي يظهر جليا من خلال تعرض أسعار البترول لنوبات متكررة، فمن ناحية لا يوجد بديل آخر جاهز للبترول في المدى القصير، و نتيجة لذلك فإن الطلب على البترول سيبقى غير مرن بالنسبة للتغيرات في أسعاره سواء كان ذلك عند زيادة السعر فإن الكميات المطلوبة لا تنقص أو تتكمش أو في حالة انخفاض السعر فإن الكميات لا تتوسع أو تزداد بصورة أكبر مما هي عليه لتغير السعر.

و من ناحية أخرى فانه و لتطوير قدرات إنتاجية جديدة في سوق البترول يتطلب الأمر فترات طويلة مما يعني أن الكميات المعروضة في الفترة القصيرة تميل إلى الثبات، و نتيجة لذلك فإن أي تحول غير متوقع في أسواق البترول في ظل عدم مرونة كل من الطلب و العرض سيؤدي بالضرورة إلى تقلبات حادة في الأسعار في المدى القصير من أجل الوصول إلى حالة التوازن، بمعنى أن وجود توقعات حول تغير الكميات المعروضة في الأجل القصير حتى ولو كانت في نطاق ضيق يمكنها أن تؤدي إلى حركة حادة في السوق.

- **بالنسبة للفرضية الثالثة:** أوضحت الدراسة أن لأسعار البترول تأثير كبير على الموازنة العامة في الجزائر، فلقد كان للارتفاع الذي شهدته أسعار البترول خلال الفترة (2010-2013) انعكاسات واضحة على الإيرادات البترولية و من ثم إيرادات الموازنة الكلية والتي شهدت ارتفاعا كبيرا، ما أدى إلى زيادة معدلات الإنفاق العام، مما ساهم في تحسين أداء النشاط الاقتصادي من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو التي طبقتها الحكومة في إطار السياسة الإنفاقية التوسعية، وقد انعكست تلك التطورات على وضع الميزانية العامة التي شهدت استقرار في العجز المحقق وكذلك على زيادة تراكم موارد صندوق ضبط الإيرادات خلال هذه الفترة في حين انه ومع الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار البترول ابتداء من جوان 2014 أدى إلى تراجع إيرادات الجباية البترولية بشكل حاد وبالتالي تقلصت إيرادات الميزانية العامة، ونتيجة لذلك انخفض معدل الإنفاق العام وذلك في إطار تبني الدولة للسياسة

الإنفاقية الانكماشية، وقد انعكست تلك التطورات السعيرية على تفاقم عجز الميزانية العامة والتآكل النهائي لموارد صندوق ضبط الإيرادات. و يمكن القول أنّ هناك أثر كبير لانخفاض أسعار البترول على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016).

2. نتائج الدراسة :

بالإضافة إلى نتائج اختبار الفرضيات فقد أفضت هذه الدراسة إلى الخروج بجملّة من النتائج الأخرى المتمثلة في الآتي:

- تتميز الدول المصدرة للسلع الأولية بأنها تواجه تقلبات كبيرة في وضعها مقارنة بالدول التي لديها قاعدة اقتصادية متنوعة، والدول المصدرة للبترول هي من أكثر الدول عرضة لمثل هذه التقلبات نظرا للتقلبات الشديدة في أسعار البترول ؛

- إن أهمية قطاع البترول في الجزائر تتجلى في تدخله في جميع القطاعات سواء منها الصناعية، الفلاحية أو الاجتماعية، فالبترول يعتبر المورد الأساسي و الرئيسي للاقتصاد الوطني بحيث وصلت مساهمته في المتوسط 45% من الناتج الداخلي الخام في السنوات الأخيرة، وأكثر من 98% في إيرادات الصادرات، و أكثر من 65% في المتوسط متأتية من إيرادات البترول، هذا كله يوضح مدى هشاشة البنية الاقتصادية للجزائر الذي كشفت عنه الصدمات البترولية المتعددة، و عليه فان الدور الكبير للبترول في مجمل الحياة الاقتصادية يجعل تأثير التغير في أسعار البترول سواء بالزيادة أو النقصان كبيرا على الاقتصاد؛

- لا تزال كل من الإيرادات و النفقات العامة في الجزائر في ارتباط شديد مع أسعار البترول رغم كل الإصلاحات الاقتصادية؛

- لقد ساهم ارتفاع أسعار البترول في الفترة الأخيرة في زيادة اعتماد الاقتصاد الجزائري أكثر على القطاع البترولي، و هذا بدوره يشكل تحديا للهدف الاستراتيجي الرامي إلى تسجيل تنوع في الاقتصاد الجزائري بعيدا عن القطاع البترولي و ذلك بالنظر إلى خضوع أسعار البترول لعوامل اقتصادية و سياسية في مناطق مختلفة من العالم.

3. الاقتراحات و التوصيات:

- يجب أن تتركز السياسة المالية لمواجهة تأثيرات ارتفاع أسعار البترول في الجزائر أو غيرها من الدول البترولية على محورين أساسيين يقودان في النهاية إلى ضمان الاستقرار الاقتصادي:

- المحور الأول: تخفيض النفقات الحكومية غير الضرورية و إعادة النظر في سياسات الإنفاق العام القائمة بهدف إعادة التوازن بين النفقات الجارية و النفقات الاستثمارية في الميزانية العامة للدولة، و تدعيم التوجه نحو ترشيد الإنفاق العام و إعادة النظر في السياسات المتبعة في تحديد أولويات الإنفاق العام على النشاطات المختلفة، وصولاً إلى الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة؛
- المحور الثاني: زيادة الإيرادات الغير بترولية و تدعيم التوجه القائم على تنويع مصادر الدخل الوطني، و تعديل النظام الضريبي و جعله أكثر فعالية بشكل يسمح بزيادة حصيلة الضرائب بشكل تدريجي محل الإيرادات البترولية؛

- أمام مشكلة انخفاض أسعار البترول وتأثيرها على استقرار وتوازن الموازنة العامة للدولة تطرح ضرورة العمل على تخفيف درجة الاعتماد على القطاع البترولي وبناء اقتصاد متنوع من خلال الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى واستغلال الطاقات البديلة كالطاقة الشمسية والطاقة المائية والطاقة الهوائية والغاز الصخري، فالأمر لم يعد خياراً استراتيجياً بل ضرورة حتمية لمواجهة الصدمات البترولية في الجزائر؛

- كما يجب على الجزائر أن تركز على بعض المبادئ عند صياغة وتنفيذ سياستها المالية وذلك لتقليل الارتباط بين إيراداتها العامة وأسعار البترول، وتجنب التقلب في الإنفاق العام الناتج عن تراجع الإيرادات البترولية.

4. آفاق الدراسة:

تناولت الدراسة أثر انخفاض أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2010-2016)، وهذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد، وفي ختام دراستنا نأمل أن يفتح الموضوع مجالا أوسع لدراسات مستقبلية ومحاوّر بحوث جديدة يمكن ذكر بعض منها:

- انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

- التوجه نحو تبني الحكومة لإدارة العوائد البترولية.
- إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.
- القطاع البترولي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

I - الكتب:

1. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر، عمان، 2002.
2. أحمد فريد مصطفى، وسهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
3. أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1996).
4. إياد عبد الفتاح النصور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
5. حربي عريقات، إسماعيل عبد الرحمان، مفاهيم ونظم اقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، دار وائل للنشر، 2004، عمان، الأردن.
6. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
7. حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، عمان، 2001.
8. حسين عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2006.
9. خالد واصف الوزني، وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيق، ط7، دار وائل للنشر، الاردن، 2005.
10. خبابة عبد الله، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الأزربطة، الإسكندرية، 2016.
11. السيد محمد أحمد السريتي، وعلى عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008.
12. صفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.
13. ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، الجزائر.
14. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، المكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2000.
15. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

16. عبد المطلب عبد الحميد، "إقتصاديات البترول والسياسة السعوية البترولية"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2015.
17. علاء فرج الطاهر، التخطيط الاقتصادي، دار الزاوية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011.
18. علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008.
19. عمان السخن، التخطيط المالي للتنمية الاقتصادية، دار أمجد للنشر والتوزيع ، 2016، عمان-الأردن.
20. محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة، عمان، 2007.
21. نزار كاظم الحيكاني، وحيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية: الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ط2، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
22. نوري محمد عبد الكصب، التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية، المرض الهولندي ولعنة الموارد وعدم اليقين، المكتب الجامعي الحديث، 2015.
23. هاشم علوان حسين، وعبد الله جاسم، "إقتصاديات الموارد الطبيعية" بغداد، 1992.
24. يسرى محمد أبو العلا، تحديد مفهوم استيعاب الاستثمارات المالية العربية في ضوء التشريعات المالية والاقتصادية ، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008.
25. يسرى محمد أبو العلا، مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.
26. يسرى محمد أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،
- II - الرسائل واطروحات الدكتوراه:
1. أوكيل حميدة، "دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية"، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة أحمد بوقرة-بومرداس، 2015-2016.
2. بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر 1970-2011، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2012-2013.
3. جامع عبد الله، "أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000 - 2010 على الإقتصاديات النفطية"، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2012-2013.

4. حمادي نعيمة، "تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008"، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-2009.
5. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، اطروحة دكتوراه، 2005-2006.
6. ضالع دليلة، "فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر" رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2008-2009.
7. طارق بن قسمي، والزهرة فرحاني، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990-2013، جامعة سطيف، 2015.
8. طيبوني أمينة، "تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003-2004.
9. عصماني مختار، "دور الحياة البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)"، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015.
10. عيسى مقلبد، "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، باتنة 2007-2008.
11. قويدري قوشيح بوجمعة "انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، رسالة ماجستير جامعة الشلف، 2008-2009.
12. منصور شريفة: السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، 2015-2016.
13. موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية - دراسة حالة الجزائر - رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، 2009-2010.
14. وحيد خير الدين، "أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات" - دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.

III - مجلات و مداخلات و جرائد الرسمية

1. أمينة مخلفي، "محاضرات حول الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، الجزء 1"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013-2014.

2. تداعيات أزمة النفط تخذش "كبرياء" الاقتصاد الريعي وأعراض "المرض الهولندي" تفضح عوار
"الاقتصاديات الاحادية، ديسمبر 2014 على:
<http://alroya.om/ar/reports/reports- globa>.
3. الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون المالية لعام 2014.
4. الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادر بتاريخ 30 جويلية 2006.
5. خالد بن راشد الخاطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة: 2015.
6. صباح نعوش، "الى اين اسعار النفط،"مجلة اخبار النفط و الصناعة، الامارات العربية المتحدة، اكتوبر 2000، متوفرة على الموقع: www.moenr.gov.ae
7. عبد الحميد مرغيث، "تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، جامعة جيجل، 2015.
8. العبدلي، "المخاطر المحيطة بالنفط"، "مجلة عكاظ للصحافة والنشر"، على الموقع الإلكتروني التالي:
<http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20060923/cat200609239994.htm>
9. علة مواد، "دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر، للفترة (عام 2000-2014)"، رؤى استراتيجية يناير 2017.
10. مايكل روس، "نقمة النفط: كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم" ، شبكة رؤية الإخبارية، القاهرة، 2015.
11. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مجلة دولية محكمة متخصصة في الدراسات والأبحاث الاقتصادية تصدرها كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، الإبداع القانوني 2001/925، العدد 2011/11، ر د م د 3443 - 1112.
12. محمد احمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية 1983.
13. محمد بن بوزيان، وعبد الحميد لخديمي، "تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2، 2012.
14. مريم شطبي محمود، "مداخلة بعنوان انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، يوم 14 ماي 2015، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة.

IV-التقارير

1. أسواق النفط العالمية، تقرير المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد السابع والخمسون، 2005.
2. بنك الجزائر التقارير السنوية: 2003، 2006، 2008، 2011، 2013، 2014.

3. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
4. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 32 لسنة 2015، رقم 26 لسنة 2014.
5. تقرير الأمين العام السنوي السابع والعشرون لمنظمة الأوبك لسنة 2000.
6. تقرير الأمين العام السنوي ل 2010، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط www.oalecorg.org

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

1- الكتب و المذكرات:

1. Deaton, Agnus, Understanding Consumption (Oxford: Clarendon, 1992). Bjerkholt, OLAR <Fiscal Rule suggestions for Economies with non- Renewable Resources>, (OAXACA: Mexico paper prepared for the Conference, Rules – based fiscal policy in emerging market economies, (2002).
 2. Garey Ramey, Valerie A. Ramey .Cross-Country Evidence on the link Between volatility and Growth, the American Economic Review, Vol 85 N°5, DECEMBRE 1995.
 3. Micheal Bleaney, Havard Gylfason, Commodity Price Volatility, Democracy and Economic Growth, Cesifo Worling Paper N°: 3619, 2001.
 4. N.shaxson, approaches to volatility: dealing with the <Resource Curse> in sub- Saharan Africa, International Affairs, Vol, 81 No. 2 (March 2005), P 324. 67-Sтивен Barnett And Rolando Ossowski, Operational Aspects of Fiscal policy in oil- producing Countries (International Monetary Fund, WP/02/177, October, 2002), P: 26.
 5. Nkomo, the Impact of Higher Oil Prices on Southern African Countries, Journal of Energy C.J. in Southern Africa. N°01, Vol 17, 2006.
 6. Paul Collier, Benedikt Goderis, Commodity prices, Growth and the Natural Resource Curse: Reconciling a Conundrum, Department of Economics, University of Oxford, 2008.
 7. Rabah Arezki, Mustapha K. Nabli, Natural Resources, volatility and Inclusive Growth: perspective from the Middle East and North Africa, IMF Working paper, April 2012.
 8. Rabah Arezki, The owaldur Gylfason, Commodity price volatility, Democracy and Economic Growth, cesifo working paper N°: 3619, 2011.
- Steven Barnett And Rolando Ossowski, OP Cit, PP: 12-22.

2-التقارير:

1. opec annual statistical bulletin 2005 at: www.opec.org.
2. OPEC Annual statistical, 2015.
3. OPEC Annual statistical, 2017.
4. OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2007.
5. OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2014
6. OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2015
7. OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2016
8. Rapport 2014 évolution économique et monétaire en Algérie, la Banque d'Algérie, Juillet 2015,.
9. Rapport 2016 évolution économique et monétaire en Algérie, la Banque d'Algérie, Septembre 2017.
10. Rapport annuel de la Banque d'Algerie (2007/2008/2009/2010/2011/2012/2013/2014).
11. Rapport annuel de la Banque d'Algerie 2010/2014/2015.
12. Statistical appendix (1998/2004/2006/2007): IMF staff country report
13. statistical appendix (1998/2004/2006/2009): IMF staff country report.
14. Statistical review of world energy full report 2012

ثالثا: المواقع الالكترونية

1. :<http://www.Eil-moradia.dz.op.cit>
2. <http://www.Eil.moradia.dz/arabe/texts/constitution.html>
3. <http://www.et.moradia.dz.op.cit>
4. www.arabiyz.net/article.exper.
5. www.elmouradia.dz/economic de l'algerie/donnée économique et social
6. www.opec.org